مجلة
المجلس
الأعلى للتهذيب

العدد: الأول

تصدر عن المجلس الأعلى للتهذيب

www.hce.mr

رئيس الجمهورية يتسلّم التقرير السنوي الثالث للمجلس الأعلى للتهذيب



طبقا للمادة 85 من القانون التوجيهي رقم 2022-023، تم إنشاء «هيئة تسمى المجلس الأعلى للتهذيب، تخضع لوصاية رئاسة الجمهورية. والمجلس الأعلى للتهذيب هو مؤسسة استشارية مستقلة تعمل لخدمة قطاع التهذيب الوطني. ويتم بمرسوم تحديد مهام هذا المجلس وطرق تنظيمه وسير عمله»



إبراهيم فال ولد محمد الأمين
رئيس المجلس الأعلى للتهذيب

كلمة الرئيس

يشهد النظام التربوي في بلادنا مرحلة مفصلية من مسار الإصلاح والتطوير، تستند إلى رؤية وطنية تجعل من التعليم أولوية استراتيجية، ومن المدرسة الجمهورية ركيزة أساسية لتعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ قيم المواطنة وبناء الكفاءات القادرة على قيادة مسيرة التنمية.
في إطار هذه الديناميكية الإصلاحية، يضطلع المجلس الأعلى للتهذيب بمسؤولياته في مجالات المتابعة والتقييم والاستشارة، إسهامًا منه في مواكبة تنفيذ الإصلاح وضمان انسجام مختلف السياسات والإجراءات مع الأهداف التي حددها القانون التوجيهي للنظام التربوي الوطني.

وفي هذا السياق، يسعدنا أن نضع بين أيديكم العدد الأول من مجلة المجلس الأعلى للتهذيب، لتكون نافذة مؤسسية تعكس جهود المجلس وأنشطته، ومنصة للحوار الفكري والعلمي حول قضايا التربية والتكوين والبحث العلمي؛ مواكَبة لجهود إصلاح التعليم بصفته أولوية وطنية كبرى وخيارًا استراتيجيًا لبناء الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة.
وإلى جانب التعريف بجهود المجلس وإنجازاته، ستخصص المجلة حيزًا مهمًا لتسليط الضوء على الخبرات الوطنية والنماذج التربوية الرائدة، إضافة إلى الشراكات التي يقيمها المجلس مع المؤسسات والهيئات المهتمة بالتعليم والتكوين والبحث العلمي على المستويين الوطني والدولي، إيمانًا منه بأن تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة يشكلان رافعة أساسية لدعم الإصلاح وتطوير الأداء المؤسسي.

كما ستضم المجلة مقالات رأي وتحليلات ودراسات متخصصة يسهم فيها مستشارون وخبراء وباحثون ومهتمون بالشأن التربوي، إضافة إلى ملفات متخصصة وإحصائيات ومؤشرات ومعطيات تسهم في إثراء النقاش العمومي حول التعليم، وتوفر للقراء مادة علمية موثوقة تعينهم على فهم التحديات والفرص التي تواجه منظومتنا التربوية.
وانطلاقًا من ذلك، فإننا نطمح إلى أن تتحول هذه المجلة إلى مرجع إعلامي وعلمي يعكس حيوية قطاع التعليم في بلادنا، ويوثق مسار الإصلاح التربوي، ويتيح فضاءً للحوار البنّاء وتبادل الرؤى والأفكار بين مختلف الفاعلين والشركاء.

وإذ نضع هذا العدد الأول بين أيديكم، فإننا نأمل أن يشكل إضافة نوعية تدعم مسار تطوير النظام التربوي الوطني وتواكب طموحات بلادنا نحو مدرسة جمهورية عصرية، منصفة وذات جودة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

في هذا العدد

رئيس الجمهورية يتسلّم التقرير السنوي الثالث للمجلس الأعلى للتهذيب



5

تصريح رئيس المجلس الأعلى للتهذيب بمناسبة تقديمه التقرير السنوي للمجلس إلى فخامة رئيس الجمهورية
6

المجلس الأعلى للتهذيب:
آلية مؤسسية لمواكبة الإصلاح التربوي في موريتانيا
■ محفوظ حمودي آكاط / الأمين التنفيذي للمجلس الأعلى للتهذيب 9

التعليم ما قبل المدرسي في موريتانيا:
بين رهانات التعميم ومتطلبات الجودة والاستدامة
■ محفوظ محمد عمو / خبير تربوي لدى المجلس 12

الآراء القانونية والفنية للمجلس الأعلى للتهذيب..
ودورها في تحسين أداء المنظومة التربوية الوطنية
■ د.إبراهيم محمد الشيخ سيديا / خبير قانوني لدى المجلس 20

الزيارات الميدانية فرصة للاطلاع على واقع المنظومة التربوية
■ محفوظ محمد عمو / خبير تربوي لدى المجلس 22

المجلس الأعلى للتهذيب:
يصدر حصيلة أعماله للفترة 2024-2025
24

الإطار المرجعي للمناهج الدراسية والسياسة اللغوية في ضوء إصلاح النظام التربوي الموريتاني
■ د.عبد الله كريم / مستشار لدى المجلس الأعلى للتهذيب 25

نحو آلية شاملة للمتابعة والتقييم في النظام التربوي الوطني:
الدور الاستراتيجي للمجلس الأعلى للتهذيب
■ يحيى ولد ابنو / خبير المتابعة والتقييم لدى المجلس 29

المجلس الأعلى للتهذيب يطلق موسمه التفكيري لسنة 2026
31

مجلة المجلس الأعلى للتهذيب

العدد: الأول - تصدر عن المجلس الأعلى للتهذيب

هاتف: 00 11 25 45 (222)+ - ص. ب: 7488
البريد الإلكتروني: info@hce.mr - contact@hce.mr
تفرغ زينة ـ نواكشوط ـ موريتانيا

المدير الناشر:
محفوظ حمودي آكاط
الأمين التنفيذي للمجلس الأعلى للتهذيب

رئيس التحرير:
د.محمد سالم مولود
مستشار بالمجلس

سكرتير التحرير:
محمد عبد الله محمد محفوظ
خبير اتصال وإعلام بالمجلس

هيئة التحرير:
د.محمد سالم مولود
د.إبراهيم محمد الشيخ سيديا
محفوظ محمد عمو
محمد عبد الله محمد محفوظ

لجنة التدقيق:
د.ابراهيم محمد الشيخ سيديا
خبير قانوني لدى المجلس
محفوظ محمد عمو
خبير تربوي لدى المجلس

الترجمة:
محفوظ محمد عمو

www.hce.mr

تصميم وطباعة
مؤسسة أفنان
47 00 00 55 /48 01 83 61
had.mac@gmail.com

رئيس الجمهورية يتسلّم التقرير السنوي الثالث للمجلس الأعلى للتهذيب



تسلّم فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الخميس 21 مايو 2026، التقرير السنوي الثالث للمجلس الأعلى للتهذيب حول حالة النظام التربوي الوطني للسنة الدراسية والأكاديمية 2024-2025، وذلك من طرف معالي رئيس المجلس الأعلى للتهذيب، السيد إبراهيم فال ولد محمد الأمين.

خلال اللقاء أبرز رئيس المجلس مضامين التقرير، مبرزا تشخيصًا شاملًا لواقع المنظومة التربوية الوطنية، ورصدًا لما تحقق من إنجازات، وتحديدًا للتحديات القائمة، واقتراح جملة من التوصيات الرامية إلى مواصلة تنفيذ إصلاح التعليم وتعزيز جودة مخرجاته.

وأكد رئيس المجلس أن التقرير اعتمد على مقاربة علمية تجمع بين التشخيص والتحليل والاستشراف، مستندًا إلى البيانات القطاعية، والزيارات الميدانية، ومخرجات الموسم التفكيري للمجلس، إضافة إلى اللقاءات مع مختلف الفاعلين في الحقل التربوي.

وأشار إلى أن التقرير أولى اهتمامًا خاصًا بمرحلتين محوريتين في الإصلاح، هما التعليم ما قبل المدرسي والمدرسة الجمهورية، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لبناء منظومة تعليمية أكثر جودة وإنصافًا، كما تناول التقرير مختلف مكونات المنظومة، بما في ذلك التعليم الأساسي والثانوي، والتعليم الأصلي ومحو الأمية، والتكوين التقني والمهني، والتعليم العالي.

وسجل التقرير جملة من المؤشرات الإيجابية، من بينها ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي، وتوسيع الولوج إلى التعليم الثانوي، وتحديث المناهج، وتعزيز برامج التكوين، إلى جانب تطوير مسالك جديدة في التعليم العالي، بما يواكب متطلبات التنمية وسوق العمل.

وفي المقابل، أبرز التقرير عددًا من التحديات التي ماتزال تتطلب مزيدًا من الجهود، من بينها استكمال الإطار المؤسسي والقانوني للإصلاح، وإنشاء مؤسسة مستقلة للتعليم ما قبل المدرسي، وتفعيل اللجنة الوطنية لمتابعة الإصلاح، وإرساء خريطة مدرسية فعالة، وتطوير نظام معلومات تربوي متكامل، فضلًا عن تعزيز التكوين المستمر للموارد البشرية.

وأوضح رئيس المجلس أن فخامة رئيس الجمهورية جدد، خلال اللقاء، تأكيده على المكانة المحورية التي يحتلها التعليم في برنامجه الإصلاحي، باعتباره المدخل الأساس لبناء رأس المال البشري وتحقيق التنمية المستدامة، مثمنًا الجهود التي يبذلها المجلس الأعلى للتهذيب في مواكبة إصلاح المنظومة التربوية.

كما أكد فخامته دعمه المتواصل لمسار الإصلاح، ووجّه بتعزيز التنسيق والتشاور والمتابعة بين مختلف المتدخلين، وتطوير الشراكات مع الهيئات المماثلة للاستفادة من خبراتها، بما يسهم في الارتقاء بالمنظومة التربوية الوطنية وتحقيق أهداف المدرسة الجمهورية.

تصريح رئيس المجلس الأعلى للتهذيب بمناسبة تقديم التقرير السنوي للمجلس إلى فخامة رئيس الجمهورية



بمناسبة تسليم معالي رئيس المجلس الأعلى للتهذيب، إلى فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الخميس 21 مايو 2026، التقرير السنوي الثالث للمجلس حول حالة النظام التربوي الوطني للسنة الدراسية والأكاديمية 2024-2025. أدلى معالي رئيس المجلس بالتصريح الآتي:

كان لي الشرف أن حظيت بمقابلة فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، حيث قدّمتُ لفخامته التقريرَ السنوي الثالث للمجلس الأعلى للتهذيب حول حالة النظام التربوي الوطني للسنة الدراسية والأكاديمية 2024-2025، امتثالًا لمقتضيات المادة (9) من المرسوم رقم 2022-073 الصادر بتاريخ 23 مايو 2022، المتعلق بإنشاء المجلس. ويسعدني، عقب هذه المقابلة، أن أتقاسم معكم أبرز ملامح هذا التقرير، وأهم الرسائل والتوجهات التي خلص إليها.

لقد شكّل اللقاءُ مع فخامته مناسبة للتذكير بالأولوية التي يحتلها التعليم في مشروعه «طموحي للوطن» حيث أوضح في هذا الصدد، أن التحول التنموي المستدام يستوجب النهوض برأس المال البشري، وأن المدرسة الجمهورية هي الإطار الجامع لترسيخ قيم العدالة وتكافؤ الفرص وتعزيز التماسك الاجتماعي، وأن المعلم هو حجر الزاوية في العملية التربوية، تمامًا كالجندي المرابط على الحدود.

وجدّد فخامة الرئيس خلال هذا اللقاء تثمينه لمهنة التدريس وأهمية التكوين المهني، وجسّد ذلك بإشرافه شخصيًا في السادس من مايو على تسليم الشيكات المصرفية إلى الدفعة الأولى من مستحقي مخصصات صندوق سكن المدرّس، وقد لاقت تلك اللفتة تجاوبًا كبيرًا من طرف المستفيدين بمختلف مستوياتهم.

ويعَدُّ هذا التقرير مرجعًا مهمًا بحكم غزارة معلوماته وشمولية مواضيعه، وقد اعتمد في مقاربته على التشخيص والتحليل، والاستشراف، واستقى معلوماته من البيانات القطاعية، والزيارات الميدانية ومخرجات الموسم التفكيري للمجلس، فضلًا عن نتائج اللقاءات مع الفاعلين في الميدان التربوي، ومن هذا المنطلق فإنه يقدم عرضًا عن حالة المنظومة التربوية، كما يرصد النجاحات ويقترح التوصيات الملائمة لمعالجة أوجه القصور.



لقد حافظ التقرير الثالث للمجلس على نظرته الشمولية لتقييم مكوّنات ومراحل المنظومة، غير أنه أدخل في نسخته الحالية تحديثًا نوعيًا ومنهجيًا بالغ الأهمية، يتمثل في تعميق تحليل ركيزتيْن أساسيتيْن من ركائز الإصلاح تتعلق أولاهما بمرحلة التعليم ما قبل المدرسي، لكونها حجر الزاوية لأي إصلاح مستدام للنظام التربوي، أما الركيزة الأخرى فتتمثل في المدرسة الجمهورية، بوصفها رمزًا للتحوّل والإصلاح، وفضاءً لترسيخ الوحدة الوطنية.

ويستعرض التقرير حزمة من الإنجازات النوعية، ذات الصلة بتوسيع دائرة الولوج، وتحسين الجودة، وتعزيز الإنصاف، والنجاعة. فبالنسبة للتعليم ما قبل المدرسي، ارتفع معدل الالتحاق من 15.9% إلى 24.5%، وذلك بفضل التوسّع الكبير في الأقسام التحضيرية، وارتفاع الطاقة الاستيعابية لرياض الأطفال العمومية، والشراكة مع القطاعيْن الخاص والجمعوي. أما المدرسة الجمهورية فقد واصلت مسيرتها بنجاح بحصر التمدرس - خلال المرحلة الابتدائية - في المدرسة العمومية، وبتعميم الرموز الوطنية، وتجريب التعليم باللغات الوطنية، وتفعيل دور الرابطات ومجالس التسيير التربوي في حكامة المؤسسات. كما شهد التعليم الثانوي توسعًا في الولوج بنسبة 13.6%، وتم تحديث المناهج، وتنظيم برامج تكوين مكثفة لأكثر من 4.000 إطار تربوي. وبالنسبة للتعليم الأصلي ومحو الأمية، يجرى إعداد استراتيجيةٍ وطنية لصيانة وتثمين التعليم الأصلي، كما انطلقت مراجعةُ الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية. وفي مجال التكوين التقني والمهني، بلغ عدد المسجلين 12.001 متدرّب سنة 2025، كما بدأ تجريب برامج في قطاعات البناء، والميكانيكا، وتكنولوجيا المعلومات، لاختبار نماذج تكوينية مبتكرة تسهّل الاندماج في سوق العمل. أمّا التعليم العالي فقد تعزز تمهين مؤسساته، بإنشاء مسالك جديدة في الاتصالات والوسائط والهندسة والرقمنة، إلى جانب ترسيخ تدريجي للّامركزية الجامعية، بما يدعم التنمية الجهوية ويرفع مستوى التكوين الأكاديمي والمهني.

وبالرغم من التقدّم الذي عرفته المنظومة التربوية، فقد رصد التقرير تأخرًا في بعض المجالات، بينها إنشاء مؤسسة مستقلة للتعليم ما قبل المدرسي وتسريع استكمال الإطار المؤسسي والقانوني للإصلاح التربوي، وتفعيل اللجنة الوطنية لمتابعة الإصلاح. وفي السياق ذاته، يشدّد التقرير على أهمية إرساء خريطة مدرسية فعّالة وناجعة، وتطوير نظام معلوماتي تربوي متكامل موثوق ودقيق، فضلًا عن رفع كفاءة الموارد البشرية للمنظومة عبر التكوين المستمر، في ميادين العلوم، واللغات، والرقمنة، بوصفها روافع لجودة التعليم وملاءمته لمتطلبات القرن الواحد والعشرين.

ويؤكد التقرير ضرورة إطلاق إحصاء وطني شامل في مجالي التعليم الأصلي ومحو الأمية؛ لسدّ فجوة المعطيات فيهما، كما يوصي بأهمية تسريع اللامركزية الجامعية بما يضمن توازنًا أفضل في العرض التكويني والاستجابة لمتطلبات محيط الجامعة الاقتصادي والاجتماعي. ويختتم التقرير بحزمة من التوصيات العامة ومصفوفة من التوصيات الخاصة، موجّهة إلى مختلف مكونات المنظومة التربوية، وسيُعِد المجلس الآليات الملائمة لمتابعة تنفيذ تلك التوصيات.

لقد حظي التقرير باهتمام خاص من طرف رئيس الجمهورية، حيث جدّد فخامتُه دعمه الثابت للإصلاح، وحرْص الحكومة على تعبئة الموارد اللازمة للارتقاء بمنظومتنا التربوية حتى تكون مخرجاتها على قدر الطموح وأكثر تنافسية. وأعطى فخامته التوجيهات إلى المجلس من أجل تعزيز التنسيق والتشاور والمتابعة ودعم الشراكة مع الهيئات المماثلة والاستفادة من تجربتها في هذا المجال.

وبهذه المناسبة، أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى صاحب الفخامة، كما أهنئ زملائي أعضاء المجلس على هذا الأداء المتميز، والشكر موصول للقطاعات والفاعلين وشركاء المنظومة التربوية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

رئيس المجلس الأعلى للتهذيب يبحث مع وزيرة التربية وإصلاح النظام التعليمي تعزيز التنسيق لمواكبة إصلاح المنظومة التربوية



عقد معالي رئيس المجلس الأعلى للتهذيب، السيد إبراهيم فال ولد محمد الأمين، الجمعة 17 يوليو 2026، اجتماعًا مع معالي وزيرة التربية وإصلاح النظام التعليمي، الدكتورة هدى باباه، ويأتي هذا اللقاء عقب تسليم التقرير السنوي الثالث للمجلس لفخامة رئيس الجمهورية.

وتناول اللقاء سبل تعزيز التنسيق والتعاون بين المجلس الأعلى للتهذيب ووزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي، فيما يتعلق بالولوج للمعلومات وتنفيذ ومتابعة توصيات التقارير والدراسات والآراء الفنية وتعزيز آليات التشاور من أجل إعطاء دفع قوي لتسريع وتيرة الإصلاح.

حضر الاجتماع الأمين التنفيذي للمجلس الأعلى للتهذيب، السيد محفوظ آكاط، والأمين العام لوزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي، السيد صدف سيدي محمد، إلى جانب عدد من خبراء المجلس الأعلى للتهذيب وأطر وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي.

المجلس الأعلى للتهذيب:

آلية مؤسسية لمواكبة الإصلاح التربوي في موريتانيا



محفوظ حمودي آكاط
الأمين التنفيذي للمجلس الأعلى للتهذيب

جاء إنشاء المجلس الأعلى للتهذيب في سياق اصلاح المنظومة التربوية الوطنية، وما يستدعيه ذلك من معالجة للاختلالات التي شهدتها خلال العقود الماضية؛ من أجل تعزيز دور المدرسة الجمهورية باعتبارها فضاء لترسيخ الوحدة الوطنية والقيم المشتركة وإعداد المواطن القادر على الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وقد شكلت المشاورات الوطنية الواسعة حول التربية والتكوين محطة مفصلية في مسار الإصلاح، حيث أفضت إلى توافق وطني حول تشخيص واقع التعليم والتحديات التي تواجهه، وأسست لرؤية جديدة للتعليم الوطني تُوجت بصدور القانون رقم 2022-023 الصادر بتاريخ 17 أغسطس 2022 المتعلق بالقانون التوجيهي للنظام التربوي الوطني.

وفي إطار تنفيذ مقتضيات هذا القانون أُنشئ المجلس الأعلى للتهذيب بموجب المرسوم رقم 2022-073 الصادر بتاريخ 23 مايو 2022، تطبيقًا لأحكام المادة 85 من القانون التوجيهي، ليكون مؤسسة استشارية مستقلة موضوعة تحت السلطة السامية لرئيس الجمهورية.

ويتمثل الدور الأساسي للمجلس الأعلى للتهذيب في السهر على احترام الخيارات الكبرى للدولة في مجال التربية والتكوين، وفي متابعة تنفيذ الإصلاحات التعليمية وتقييمها، وإبداء الرأي بشأن مدى مطابقة السياسات والبرامج والنصوص القانونية والتنظيمية للأهداف والتوجهات المحددة في القانون التوجيهي، كما يُصدر المجلس التوصيات والآراء الفنية المتعلقة بتطوير النظام التعليمي الوطني وتعزيز التنسيق بين مختلف مكوناته ومراحله.



ويَستمد المجلس أهمية خاصة من اتساع مجال اختصاصه الذي يشمل التعليم العمومي والخصوصي بمختلف مستوياته، من الحضانة إلى التعليم العالي، مرورًا بالتعليم القاعدي والثانوي والتكوين التقني والمهني، فضلًا عن التعليم غير النظامي، والتعليم الديني، ومحو الأمية، والتعليم الشامل، والبحث العلمي والابتكار.

كما تشمل صلاحياته مختلف القضايا المرتبطة بالسياسات والاستراتيجيات التعليمية، والنفاذ إلى التعليم، وإدارة التدفقات المدرسية، والبنية التحتية، وتمويل القطاع، وإدارة الموارد البشرية، وجودة التعليم ومضامينه، والابتكار التربوي، وأنظمة المتابعة والتقييم.

وتنص المادة السابعة من القانون التوجيهي للنظام التعليمي الوطني على إمكانية إبداء المجلس رأيَه بطلب من مؤسسات الجمهورية أو بمبادرة منه، وهو ما يجعله فاعلًا أساسيًا في النقاش العمومي حول قضايا التربية والتكوين.



كما يوجب المرسوم المنشئ للمجلس استشارته قبل اتخاذ القرارات الكبرى المتعلقة بقطاع التعليم، وذلك ما يعزز دوره كهيئة مرجعية في مجال الإصلاح التربوي.

ويتميز المجلس الأعلى للتهذيب ببنية مؤسسية تعكس الطابع التشاركي للإصلاح التربوي، إذ تتكون جمعيته العامة من ثمانية وعشرين عضوًا يمثلون رئاسة الجمهورية والوزارة الأولى والقطاعات الحكومية المعنية بالتعليم والتكوين والعمل الاجتماعي، إضافة إلى ممثلين عن مؤسسات التعليم العالي العمومية والخصوصية، ومؤسسات التعليم الخاص، والبلديات، والمجالس الجهوية، واتحاد جمعيات آباء التلاميذ، ومنظمات أرباب العمل، إلى جانب خبراء ووزراء سابقين في قطاع التعليم.

ويعمل المجلس من خلال جمعية عامة، ومكتب تنفيذي، وثلاث لجان دائمة متخصصة هي لجنة الجودة والابتكار، ولجنة التوجيه والتمويل والتنظيم، ولجنة الخريطة المدرسية والاندماج، فضلًا عن أمانة تنفيذية تتولى المتابعة الفنية والإدارية.

ومنذ بداية عمله، اضطلع المجلس الأعلى للتهذيب بجملة من المهام المرتبطة بمواكبة الإصلاح التربوي، من خلال إعداد التقارير المرجعية حول وضعية التعليم الوطني، وإنجاز الدراسات القانونية والمؤسسية المتعلقة بتنفيذ القانون التوجيهي، وتنظيم اللقاءات التشاورية والورشات الفكرية، والمشاركة في آليات التنسيق الحكومية المكلفة بمتابعة الإصلاح. كما دأب على إرسال بعثات ميدانية إلى مختلف ولايات الوطن للوقوف على واقع المؤسسات التعليمية ومتابعة ظروف الافتتاح المدرسي والجامعي وتقييم مدى تقدم تنفيذ الإصلاحات على أرض الواقع.

وفي إطار وظيفته الاستشارية، درس المجلس عددًا من مشاريع النصوص المنظمة للقطاع، من بينها مشاريع المراسيم المتعلقة بإلزامية التعليم القاعدي، وإقامة الجسور بين التعليم الأصلي والتعليم النظامي، وتنظيم التعليم الثانوي، والتعليم الخصوصي، والإطار المرجعي للبرامج التعليمية، وأطلس تدريس اللغات الوطنية. ويعكس هذا الدور المكانة التي يحتلها المجلس بصفته هيئة خبرة واستشارة تسهم في ضمان انسجام النصوص والإجراءات مع رؤية الإصلاح وأهدافه.

كما يولي المجلس أهمية خاصة للتفكير الاستراتيجي واستشراف مستقبل التعليم، من خلال إنجاز الدراسات المتعلقة بمدى اتساق السياسات القطاعية مع القانون التوجيهي، ووضع استراتيجيات للرصد والمتابعة والتقييم، وتطوير آليات الاتصال والتواصل، وتنظيم مواسم فكرية تجمع الخبراء والفاعلين التربويين حول القضايا ذات الأولوية في قطاع التعليم.

واليومَ يمثل المجلس الأعلى للتهذيب إحدى أهم مؤسسات الحكامة التربوية في موريتانيا، فهو ليس جهازًا تنفيذيًا بل هيئة مستقلة للتوجيه والتقييم والاستشارة، تسهر على مواكبة الإصلاح ومتابعة تنفيذه وضمان انسجامه مع الرؤية الوطنية للتعليم.

ومن خلال ما ينجزه المجلس من تقارير ودراسات وآراء وتوصيات، فإنه يسهم في ترسيخ أسس مدرسة جمهورية حديثة، قادرة على توفير تعليم ذي جودة، وتعزيز الإنصاف وتكافؤ الفرص، وإعداد الأجيال لمواجهة تحديات التنمية وبناء مستقبل الوطن.

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجالات المعرفة والتكنولوجيا والاقتصاد، تتعاظم أهمية الدور الذي يضطلع به المجلس الأعلى للتهذيب بصفته فضاءً وطنيًا للتفكير والتقييم والاستشراف؛ فنجاح الإصلاح التربوي لا يتوقف على سن القوانين ووضع السياسات فحسب، بل يتطلب كذلك وجود مؤسسة مستقلة تتابع التنفيذ وتقيس النتائج وتقترح التصحيحات اللازمة عند الحاجة. ومن هذا المنطلق يظل المجلس الأعلى للتهذيب شريكًا أساسيًا في مسار بناء منظومة تعليمية أكثر جودة ونجاعة وإنصافًا، وقادرة على مواكبة طموحات الدولة والمجتمع في تحقيق التنمية المستدامة وترسيخ أسس المدرسة الجمهورية.

تعزيز التعاون المؤسسي محور اجتماع افتراضي بين المجلس الأعلى للتهذيب ونظيره المغربي





عقد معالي رئيس المجلس الأعلى للتهذيب، السيد إبراهيم فال ولد محمد الأمين، يوم الجمعة 10 يوليو 2026، اجتماعا عبر تقنية الاتصال المرئي مع معالي رئيسة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في المملكة المغربية، السيدة رحمة بورقية، خُصص لبحث سبل تفعيل بروتوكول التعاون بين المجلسين وتعزيز الشراكة بينهما في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وشكّل الاجتماع مناسبة لاستعراض مجالات التعاون ذات الأولوية، خصوصًا في ميادين التقييم التربوي والمؤسسي، وتبادل الخبرات والتجارب، وتطوير منهجيات العمل، والاستفادة المتبادلة من الممارسات الفضلى التي راكمتها المؤسستان، بما يعزز جودة الأداء ويواكب تطور منظومتي التربية والتكوين في البلدين.

كما ناقش الجانبان آليات تفعيل التعاون من خلال تنظيم زيارات متبادلة، وإيفاد بعثات وخبراء، وتبادل المشاركة في مختلف الأنشطة العلمية والفنية، وتشجيع التواصل بين اللجان الدائمة والهيئات المتخصصة، بما يسهم في بناء القدرات المؤسسية، وتعزيز تبادل المعرفة والخبرات، وترسيخ التعاون المستدام بين المؤسستين.

واختتم الاجتماع بالتأكيد على الإرادة المشتركة للمضي قدمًا في تنفيذ بروتوكول التعاون، والاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة تتولى إعداد مشروع خطة عمل يُحدِّد البرامج والأنشطة ذات الأولوية وآليات تنفيذها، تمهيدًا لاعتمادها والشروع في تنفيذها خلال المرحلة المقبلة.

حضر الاجتماع عن الجانب الموريتاني كل من السيد محفوظ ولد آكاط، الأمين التنفيذي للمجلس، ومحفوظ محمد عمو، الخبير التربوي في المجلس.

وعن الجانب المغربي حضر اللقاء كل من السيد فؤاد شفيقي، الأمين العام للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والسيدة ليلى الخليشي، مسؤولة العلاقات الخارجية في المجلس.



■ توقيع ابروتوكول تعاون بين المجلس الأعلى للتهذيب والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بالمملكة المغربية

التعليم ما قبل المدرسي في موريتانيا:

بين رهانات التعميم ومتطلبات الجودة والاستدامة



محفوظ محمد عمو
خبير تربوي لدى المجلس

الملخص

أصبح التعليم ما قبل المدرسي يحظى بمكانة متزايدة في السياسات التربوية المعاصرة باعتباره مرحلة حاسمة في بناء القدرات المعرفية واللغوية والاجتماعية للأطفال، ورافعة أساسية لتحسين فرص النجاح المدرسي وتعزيز العدالة الاجتماعية. وفي موريتانيا، كرّس القانون التوجيهي رقم 023-2022 هذه المرحلة باعتبارها الحلقة الأولى في المدرسة الجمهورية، محدداً أهدافاً طموحة لتوسيع الولوج وتحسين الجودة في أفق سنة 2030.

يهدف هذا المقال إلى تحليل واقع التعليم ما قبل المدرسي في موريتانيا في ضوء الإصلاحات الجارية، من خلال استعراض تطور مؤشرات الولوج، وإبراز الآثار التربوية والاجتماعية والاقتصادية المثبتة للاستثمار في الطفولة المبكرة، إضافة إلى تشخيص التحديات المرتبطة بالحكامة والإنصاف الإقليمي وجودة الخدمات واستدامة التمويل. وتعتمد الدراسة على تحليل الوثائق المرجعية الوطنية، وعلى المعطيات الإحصائية الواردة في التقارير الرسمية الحديثة.

وتبين النتائج أن معدل التمدرس في التعليم ما قبل المدرسي عرف تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقل من 8.7% خلال السنة الدراسية 2021-2022 إلى نحو 24.5% خلال السنة الدراسية 2024-2025، مدفوعاً بتوسيع العرض التربوي ونشر الأقسام التحضيرية وتعزيز مساهمة القطاع العمومي. غير أن هذا التقدم الكمي ما يزال يواجه تحديات تتعلق بتفاوت فرص الولوج بين المناطق، وضعف تأهيل الموارد البشرية، والحاجة إلى إطار موحد للجودة، فضلاً عن محدودية الموارد المالية المخصصة للقطاع.

ويخلص المقال إلى أن نجاح مشروع المدرسة الجمهورية يظل رهيناً بترسيخ التعليم ما قبل المدرسي بوصفه استثماراً استراتيجياً في رأس المال البشري، وبناء منظومة متكاملة توازن بين التوسع في الولوج، وتحسين الجودة، وضمان الإنصاف والاستدامة.

1. المقدمة: كيف أصبح التعليم ما قبل المدرسي أولوية وطنية؟

منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، حظي التعليم ما قبل المدرسي باهتمام متزايد على الصعيدين الدولي والوطني، في ضوء ما كشفت عنه البحوث التربوية والاقتصادية من أثرٍ حاسمٍ لهذه المرحلة في تنمية قدرات الطفل وتوجيه مساره الدراسي اللاحق. وقد بيّنت الدراسات في مجال علوم الأعصاب أن السنوات الأولى من العمر تمثل فترةً حرجةً لتشكّل الشبكات العصبية، واكتساب اللغة، ونموّ المهارات المعرفية والاجتماعية والعاطفية. ومن ثمّ، يُعدّ الاستثمار في الطفولة المبكرة من أكثر الاستثمارات مردوديةً في مجال التنمية البشرية. ولا يقتصر دور هذا التعليم على تهيئة الأطفال للالتحاق بالتعليم الابتدائي، بل يسهم كذلك في الحدّ من الفوارق الاجتماعية وتعزيز تكافؤ الفرص منذ السنوات الأولى للحياة.

وبحسب دراسات برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA) وتحليلات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، فإن الأطفال الذين استفادوا من تعليمٍ ما قبل مدرسي يحققون نتائج دراسية أفضل، ولا سيما في مجالي اللغة والرياضيات، كما يتكيفون بصورةٍ أيسر مع الحياة المدرسية، وتنخفض لديهم معدلات الرسوب والتسرب (المجلس الأعلى للتهذيب، 2026).

كما يُعدّ التعليم ما قبل المدرسي استثمارًا اقتصاديًا ذا عائد مرتفع؛ إذ يسهم في تحسين الإنتاجية المستقبلية وتقليص التكاليف الاجتماعية المرتبطة بالفشل الدراسي. ووفقًا للاقتصادي هيكمان: «كل دولار يُستثمر في الطفولة المبكرة يحقق عائدًا يتراوح بين 7 و10 دولارات، بفضل مكاسب الإنتاجية وتقليص النفقات الاجتماعية» (المجلس الأعلى للتهذيب، 2025).

وفي السياق الوطني، جعلت موريتانيا التعليم ما قبل المدرسي أحد ركائز مشروع المدرسة الجمهورية، الذي أُقرّ بموجب القانون التوجيهي رقم 2022-023، باعتباره المرحلة الأولى في المسار التعليمي، وأداةً لتعزيز الإنصاف وتحسين جودة التعلّم منذ السنوات المبكرة.

وتندرج هذه الديناميكية أيضًا ضمن إطار الاستراتيجية الوطنية لتنمية التعليم ما قبل المدرسي (SNDPE 2025- 2030)، التي تشرف عليها وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، والتي لا تزال في طور المصادقة، وتمثل الإطار المرجعي الرئيس لتنظيم هذا القطاع الفرعي وتطويره.

وترتكز هذه التوجهات على قناعة مفادها أن بناء رأس المال البشري يبدأ منذ الطفولة المبكرة، كما تندرج ضمن البرنامج الرئاسي «طموحي للوطن» لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الذي يعتبر التعليم ما قبل المدرسي رافعةً للنجاح الدراسي، ودعامةً للعدالة الاجتماعية، وأساسًا لتعزيز التماسك الوطني.

وفي هذا السياق، حددت الاستراتيجيات الوطنية أهدافًا طموحة ترمي إلى توسيع الولوج (بنسبة تمدرس إجمالية تبلغ 50%)، وتحسين جودة التعليم ما قبل المدرسي في أفق سنة 2030.

ولم يأت اختيار هذا الموضوع لهذا العدد من مجلة المجلس الأعلى للتهذيب من فراغ، بل يعكس تنامي الاهتمام الوطني بقطاع التعليم ما قبل المدرسي بوصفه الحلقة الأولى في مسار بناء المدرسة الجمهورية. وقد خصص له المجلس فصلًا في تقريره السنوي حول وضعية النظام التعليمي 2024-2025، كما نظم ورشةً فنية وطنيةً بدعم دولي، خُصصت لدراسة التحديات والفرص المرتبطة بتطويره في موريتانيا.

وانطلاقًا من هذا التشخيص، يسعى هذا المقال إلى تحليل وضعية التعليم ما قبل المدرسي في موريتانيا، وإبراز أبرز التطورات التي شهدها خلال السنوات الأخيرة، مع التركيز على ديناميكيات توسيع الولوج، والمكاسب المنتظرة على صعيد النجاح الدراسي، فضلًا عن التحديات المرتبطة ببناء نظام متوازن يجمع بين التعميم والجودة والاستدامة.

المنهجية

تعتمد هذه الدراسة على منهج وصفي تحليلي يستند إلى تحليل الوثائق الرسمية والمعطيات الإحصائية المتعلقة بقطاع التعليم ما قبل المدرسي في موريتانيا. وقد تم بناء الإطار المرجعي للدراسة انطلاقاً من الوثائق الوطنية المنظمة للقطاع، وفي مقدمتها القانون التوجيهي رقم 023-2022، والبرنامج الوطني لتنمية قطاع التعليم (PNDSE III 2023- 2030)، ومشروع الاستراتيجية الوطنية لتنمية التعليم ما قبل المدرسي (2025-2030).

كما استند التحليل إلى التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للتهذيب، وخاصة التقرير السنوي حول حالة النظام التعليمي الوطني، والتقرير الختامي لورشة المجلس حول تطوير التعليم ما قبل المدرسي المنعقدة في مارس سنة 2026، إضافة إلى المعطيات الإحصائية الرسمية المتعلقة بمؤشرات التمدرس والعرض التربوي.

وتهدف هذه المقاربة إلى تحليل ديناميكيات تطور القطاع خلال السنوات الأخيرة، ورصد التقدم المحقق في مجال الولوج إلى التعليم ما قبل المدرسي، مع إبراز التحديات التي ما تزال تواجه تحقيق أهداف التعميم والجودة والاستدامة في أفق سنة 2030.

2. ديناميكية توسع غير مسبوقة: قراءة في تطور الولوج إلى التعليم ما قبل المدرسي (2021 - 2025)

ديناميكية توسع متسارعة في الولوج إلى التعليم ما قبل المدرسي

شهد التعليم ما قبل المدرسي في موريتانيا، خلال السنوات الأخيرة، تحسنًا ملحوظًا، تمثّل في ارتفاع وتيرة التمدرس واتساع العرض التربوي الموجّه للأطفال في سنّ الطفولة المبكرة (انظر الشكل 1).

ويعكس هذا التطور الأهمية المتزايدة التي أصبحت تحظى بها هذه المرحلة ضمن السياسات التعليمية الوطنية، بعد أن ظلت لعقود طويلة مجالاً محدود التغطية وضعيف الحضور ضمن أولويات التخطيط التربوي.

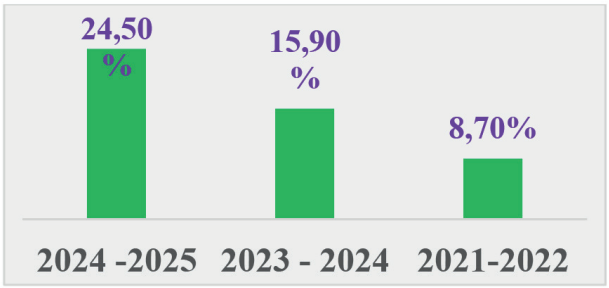
ويأتي هذا التوسع في سياق ديمغرافي يتسم بارتفاع أعداد الأطفال في الفئة العمرية المستهدفة. فقد قُدِّر عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث وخمس سنوات بنحو 367 ألف طفل سنة 2024، مع توقع بلوغه حوالي 423 ألف طفل بحلول سنة 2030. ويشكل هذا النمو الديمغرافي تحدياً رئيسياً أمام السياسات العمومية، نظراً لما يفرضه من

حاجة متزايدة إلى البنى التحتية التربوية والموارد البشرية المؤهلة.

وفي مواجهة هذا التحدي، تبنى البرنامج الوطني لتنمية قطاع التعليم أهدافاً طموحة ترمي إلى تعميم السنة التحضيرية للأطفال البالغين خمس سنوات، ورفع نسبة الولوج إلى التعليم ما قبل المدرسي تدريجياً في أفق سنة 2030. وقد بدأت آثار هذه السياسة تظهر بوضوح في المؤشرات المسجلة خلال السنوات الأخيرة.

فقد ارتفع معدل التمدرس في التعليم ما قبل المدرسي من 8.7% خلال السنة الدراسية 2021-2022 إلى 15.9% خلال السنة الدراسية 2023-2024، قبل أن يصل إلى 24.5% خلال السنة الدراسية 2024-2025 وهو ما يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف المعدل قبل ثلاث سنوات فقط.

الشكل البياني (1): معدل التمدرس الخام في التعليم ما قبل المدرسي



المصدر: التقرير السنوي للمجلس الأعلى للتهذيب لسنة 2024-2025

ويبين الشكل (1) التطور الملحوظ الذي عرفته نسبة التمدرس في التعليم ما قبل المدرسي، بما يعكس الديناميكية الجديدة التي يشهدها القطاع في إطار الإصلاحات التربوية الجارية حيث تضاعف عدد المستفيدين عدة مرات في فترة وجيزة. ويعكس هذا التطور انتقال القطاع من مرحلة النمو المحدود إلى مرحلة الإدماج التدريجي ضمن السياسات العمومية الرامية إلى تعميم المدرسة الجمهورية.

ولا تعكس هذه الأرقام مجرد نمو كمي في أعداد المستفيدين، بل تكشف عن تحول تدريجي في مكانة التعليم ما قبل المدرسي داخل المنظومة التربوية الوطنية. فقد أصبح هذا القطاع ينتقل من مرحلة المبادرات المحدودة والمتفرقة إلى مرحلة الإدماج التدريجي ضمن السياسات العمومية الرامية إلى بناء المدرسة الجمهورية وتحسين فرص النجاح المدرسي منذ السنوات الأولى للتعلم.

وقد ارتبط هذا التوسع بعدد من الإجراءات العملية التي اتخذتها السلطات العمومية، من أبرزها إنشاء ثلاثمائة قسم تحضيري جديد، وإعادة تأهيل ثلاث وأربعين روضة أطفال عمومية، وتجهيز ما يقارب أربعمائة قاعة مخصصة للتعليم ما قبل المدرسي. كما ساهم القطاع العمومي في استيعاب أكثر من ستين في المائة من المقاعد الجديدة المحدثة خلال مرحلة التوسع الأولى، وهو ما يعكس تنامي دور الدولة في قيادة هذه الورش التربوية.

الجدول (1): تطور العرض التربوي العمومي في 2025

المؤشر	الوضعية الحديثة
الأقسام التحضيرية	300 قسم جديد
رياض الأطفال العمومية	43 روضة مؤهلة
القاعات المجهزة	نحو 400 قاعة

المصدر: تقرير الورشة الفنية للمجلس الأعلى للتهذيب 2026

ومع ذلك، فإن قراءة هذه المؤشرات تكشف أن التوسع المسجل لا يخلو من تحديات بنيوية ما تزال تؤثر في مسار تطور القطاع. ويمكن إبراز أربع تحديات رئيسية.

أولاً، ما تزال فرص الولوج إلى التعليم ما قبل المدرسي تتسم بتفاوتات إقليمية واضحة، إذ تسجل المناطق الحضرية، وخاصة مدينة نواكشوط، معدلات تمدرس أعلى بكثير من تلك المسجلة في العديد من الولايات الداخلية والمناطق الريفية.

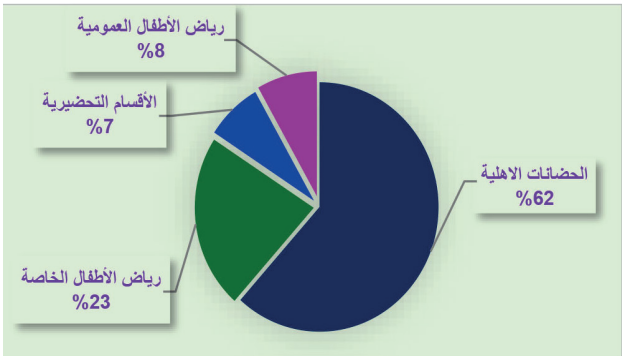
ثانياً، يفرض النمو الديمغرافي المتواصل ضغطاً متزايداً على قدرة النظام التربوي على مواصلة التوسع بنفس الوتيرة خلال السنوات المقبلة، خصوصاً في المناطق الأقل استفادة من الخدمات التربوية.

ثالثاً، يظل التحدي النوعي قائماً بقوة؛ فالتوسع في الولوج لا يحقق أهدافه كاملة ما لم يصاحبه تحسن موازٍ في جودة التأطير والتكوين والبيئة التربوية. وفي هذا السياق، تشير المعطيات المتاحة إلى أن نسبة مهمة من العاملين في القطاع ما تزال بحاجة إلى التأهيل والتكوين المهني المتخصص.

رابعاً، يظل القطاع الخاص فاعلاً رئيسياً في العرض التربوي، حيث يستقبل نسبة مهمة من الأطفال المتمدرسين، وهو ما يطرح تحديات مرتبطة بقدرة الأسر محدودة الدخل على الاستفادة من هذه الخدمات، وبضرورة تعزيز آليات الضبط والمراقبة.

حيث تتوزع خدمات التعليم ما قبل المدرسي بين عدة أنماط من العرض التربوي، تشمل المؤسسات العمومية والخاصة والأهلية والأقسام التحضيرية، وهو ما يوضحه الشكل (2).

الشكل البياني (2): نسبة الولوج حسب نمط التدخل



المصدر: التقرير السنوي للمجلس الأعلى للتهذيب 2024-2025

وتؤكد هذه المعطيات أن المرحلة الراهنة تمثل منعطفًا مهمًا في مسار التعليم ما قبل المدرسي في موريتانيا؛ إذ انتقل الاهتمام من محدودية انتشار هذا التعليم إلى التركيز على شروط تطويره وتحسين جودته وضمان استدامته، بما يمكّنه من أداء دوره الكامل في دعم النجاح الدراسي وترسيخ مبادئ المدرسة الجمهورية.

كما لا يكتمل تقييم واقع التعليم ما قبل المدرسي في موريتانيا دون أخذ المحاظر ومؤسسات التعليم الأصلي بعين الاعتبار، بالنظر إلى الدور الذي تؤديه في استيعاب أعداد معتبرة من الأطفال في سنّ ما قبل التمدرس، خاصة في المناطق الريفية والأوساط الهشة. وبموجب القانون التوجيهي الذي يعترف بالمدارس القرآنية ضمن مؤسسات التعليم ما قبل المدرسي، تشكل المحاظر أحد مكونات العرض التربوي الوطني، وتسهم في توسيع فرص الولوج إلى التعليم ورفع نسب التمدرس. غير أن مساهمتها الفعلية ما تزال محدودة الحضور في المعطيات والإحصاءات الرسمية، مما يستدعي تعزيز جهود التوثيق والرصد الإحصائي لإبراز دورها الحقيقي في تحقيق أهداف التعميم والإنصاف التربوي.

وتكتسب هذه المعطيات أهمية إضافية في ضوء ما تشير إليه بعض الدراسات التربوية، من قبيل دراسات مؤشرات تقديم الخدمات (SDI)، من آثار إيجابية للمحاظر ومؤسسات التعليم الأصلي على بعض جوانب التعلّم، وهو ما يؤكد أهمية إدماج مساهمتها بصورة أفضل في السياسات التربوية وآليات التخطيط والرصد، ضمن مقاربة وطنية مندمجة قائمة على الجودة والإنصاف.

3. التعليم ما قبل المدرسي: استثمار في النجاح المدرسي والعدالة الاجتماعية

لم يعد الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسي قائماً على اعتبارات اجتماعية أو تربوية فحسب، بل أصبح يستند إلى رصيد متراكم من الأدلة العلمية التي تؤكد أثره الإيجابي على مسار الطفل التعليمي وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام. وقد أظهرت البحوث المنجزة خلال العقود الأخيرة أن الاستفادة من برامج الطفولة المبكرة ذات الجودة تنعكس بصورة مباشرة على مستوى التعلمات الأساسية، وتحد من مخاطر الفشل المدرسي، وتساهم في تعزيز تكافؤ الفرص بين الأطفال.

1.3. أثر مباشر على التعلمات والنجاح المدرسي

تُظهر العديد من الدراسات الدولية، ولا سيما تلك الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة اليونيسف، والبنك الدولي، أن الأطفال الذين استفادوا من تعليم ما قبل مدرسي ذي جودة عالية يطوّرون مهارات معرفية ولغوية أفضل، ويكونون أكثر استعدادًا للالتحاق بالتعليم الأساسي، كما يحققون عمومًا نتائج دراسية أفضل في المراحل اللاحقة (المجلس الأعلى للتهذيب، 2026)

وفي السياق الموريتاني، أظهرت نتائج دراسة مؤشرات تقديم الخدمات (SDI) وجود علاقة إيجابية واضحة بين الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي ومستوى التحصيل الدراسي في المرحلة الابتدائية. فقد سجل الأطفال المستفيدون من هذا التعليم نتائج أعلى في اللغة العربية واللغة الفرنسية والرياضيات، وهو ما يدل على أن التعليم ما قبل المدرسي يسهم في تهيئة الأطفال لاكتساب التعلمات الأساسية في ظروف أفضل.

المؤطر الاول: أثر التعليم ما قبل المدرسي على الأداء في المرحلة الابتدائية

- **اللغة العربية (النموذج النظامي)** +22%: من مكاسب الأداء (التحسن في الأداء).
- **اللغة العربية (نموذج المدارس القرآنية / المحاظر)** +32%: من مكاسب الأداء.
- **اللغة الفرنسية** +19%: من مكاسب الأداء.
- **الرياضيات** +11%: من مكاسب الأد

ولا تقتصر آثار هذه المرحلة على تنمية المعارف الأولية، بل تشمل كذلك بناء مجموعة من الكفايات العرضانية التي تشكل شروطاً أساسية للنجاح المدرسي، من قبيل القدرة على التركيز، واحترام التعليمات، والعمل الجماعي، والاستقلالية، والثقة بالنفس. وتعد هذه المهارات عاملاً حاسماً في تسهيل اندماج الطفل داخل البيئة المدرسية وتمكينه من التفاعل الإيجابي مع مختلف وضعيات التعلم.

3. 2. آلية فعالة للحد من الفشل المدرسي

يمثل التعليم ما قبل المدرسي أحد أهم التدخلات الوقائية في المنظومة التعليمية، إذ يساهم في الحد من صعوبات التعلم التي تظهر خلال السنوات الأولى من التعليم الأساسي. وقد أظهرت بعض الدراسات، مثل (PISA) و(OCDE)، أن الأطفال الذين استفادوا من تعليم ما قبل مدرسي يكونون أقل عرضة للرسوب والتسرب المدرسي مقارنة بغيرهم.

ويكتسي هذا البعد أهمية خاصة في البلدان التي تسعى إلى تحسين كفاءة أنظمتها التعليمية وترشيد استخدام الموارد العمومية. فكلما ارتفعت معدلات النجاح والانتقال بين المستويات الدراسية، انخفضت التكاليف المرتبطة بإعادة السنوات الدراسية أو معالجة التعثرات التعليمية المتراكمة.

وفي الحالة الموريتانية، حيث ما تزال جودة التعلمات الأساسية تمثل أحد التحديات المطروحة أمام الإصلاح التربوي، يشكل الاستثمار في الطفولة المبكرة مدخلاً استراتيجياً لمعالجة بعض الصعوبات من جذورها، من خلال تهيئة الأطفال للاندماج الناجح في المدرسة منذ السنوات الأولى من التمدرس.

3. 3. أداة لتعزيز العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص

تُبرز نتائج البحوث في مجال التربية وجود فروق مبكرة بين الأطفال منذ دخولهم إلى المدرسة. وتُظهر نتائج الدراسات الدولية، ولا سيما (PISA)، أن الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي يرتبط بتحقيق أداءات دراسية أفضل في المراحل اللاحقة، مما يكشف عن وجود تفاوتات أولية في الرصيد اللغوي والمعرفي والاجتماعي لدى الأطفال.

وفي غياب تدخلات تربوية مبكرة، تميل هذه الفوارق إلى الاتساع مع مرور السنوات، مما يؤدي إلى إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية داخل المدرسة. ومن هنا تبرز أهمية التعليم ما قبل المدرسي باعتباره وسيلة لتعويض جزء من هذه الفوارق قبل دخول الطفل إلى التعليم الأساسي.

وتنسجم هذه الوظيفة بشكل مباشر مع فلسفة المدرسة الجمهورية التي تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص وضمان الحق في تعليم جيد لجميع الأطفال بغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية أو أماكن إقامتهم. فكلما اتسعت دائرة الاستفادة من التعليم ما قبل المدرسي، ازدادت قدرة النظام التعليمي على توفير شروط أكثر عدالة للانطلاق في المسار الدراسي.

3. 4. استثمار اقتصادي مرتفع المردودية

إلى جانب آثاره التربوية والاجتماعية، يُعتبر التعليم ما قبل المدرسي استثماراً اقتصادياً عالي العائد، حيث تشير العديد من الدراسات إلى دورهِ المحوري في تحسين الإنتاجية المستقبلية، وتعزيز فرص الاندماج المهني، فضلاً عن تقليص التكاليف الاجتماعية المرتبطة بالفشل المدرسي والإقصاء. وفي هذا السياق، أكد التقرير النهائي لورشة التعليم ما قبل المدرسي الصادر عن المجلس الأعلى للتهذيب (مارس 2026)، واستناداً إلى أعمال الاقتصادي جيمس هيكمان الحائز على جائزة نوبل، أن الاستثمارات الموجهة للطفولة المبكرة تحقق أعلى العوائد مقارنة بمختلف مراحل النظام التعليمي اللاحقة؛ كما تُظهر تقييمات البرامج الدولية الرائدة، مثل برنامجي «Head Start» و«HighScope Perry Preschool»، أن كل دولار يُستثمر في هذا السن يمكن أن يولد ما بين 3.6 و13 دولاراً من المنافع الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل.

وتؤكد هذه المعطيات مجتمعة أن التعليم ما قبل المدرسي لم يعد مجرد مرحلة تمهيدية تسبق التعليم الأساسي، بل أصبح ركيزة أساسية لتحسين جودة التعلمات وترسيخ العدالة الاجتماعية وبناء رأس مال بشري قادر على الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، فإن الاستثمار في الطفولة المبكرة يشكل أحد الشروط الجوهرية لنجاح مشروع المدرسة الجمهورية وتحقيق أهدافه بعيدة المدى.

4. ماذا تكشف المقارنات الدولية؟ دروس لتطوير التعليم ما قبل المدرسي في موريتانيا

تُعد المقارنة الدولية أداة تحليلية مهمة لتحديد موقع النظم التعليمية الوطنية ضمن السياقين الإقليمي والدولي، وفهم العوامل التي تفسر تفاوت مستويات الأداء بينها. ولا تقتصر أهميتها على المقارنة الكمية أو ترتيب الدول وفق مؤشرات معينة، بل تتجاوز ذلك إلى استخلاص الدروس والتجارب التي يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات الوطنية بما يراعي الخصوصيات المحلية. وفي هذا الإطار، تكشف المعطيات المتاحة أن التعليم ما قبل

المدرسي في موريتانيا عرف خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً. ويبين الجدول (2) موقع موريتانيا مقارنة ببعض المرجعيات الإقليمية والدولية في مجال الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي

الجدول 2: مقارنة مستويات الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي في موريتانيا وبعض النماذج المرجعية

الدولة / المجموعة المرجعية	نسبة الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي
موريتانيا	24.5%
متوسط إفريقيا جنوب الصحراء	نحو 25%
الدول مرتفعة التغطية (بعض دول الخليج وسيشل)	أكثر من 90%
فرنسا (نموذج التغطية الشاملة والإلزامية)	نحو 100%

المصدر: التقرير السنوي للمجلس الأعلى للتهذيب 2024-2025

وتظهر معطيات الجدول (4) أن موريتانيا تمكنت من بلوغ مستوى يقارب المتوسط الإقليمي لإفريقيا جنوب الصحراء بعد سنوات من محدودية الولوج إلى التعليم ما قبل المدرسي. غير أن المقارنة مع الدول التي بلغت مستويات مرتفعة من التغطية تكشف أن تعميم التعليم ما قبل المدرسي يظل رهاناً طويل الأمد يتطلب تضافر جهود التوسع الكمي مع تحسين الجودة وتعزيز الحكامة وتعبئة الموارد اللازمة.

وتُبرز التجارب الدولية أن الفوارق بين الدول لا ترتبط فقط بمستوى الدخل أو حجم الموارد، بل أيضاً بوضوح الرؤية الاستراتيجية واستمرارية السياسات واعتبار الطفولة المبكرة أولوية وطنية. ففي المغرب، تجاوزت نسبة التمدرس في التعليم ما قبل المدرسي 70% لدى الأطفال من سن أربع إلى خمس سنوات بفضل برنامج وطني لتوسيع العرض وتحسين الجودة. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، بلغت نسبة الالتحاق نحو 92% نتيجة استثمارات كبيرة في البنية التحتية ودمج التعليم ما قبل المدرسي ضمن أولويات التنمية البشرية.

وفي السياق ذاته، تُعد فرنسا نموذجاً متقدماً، حيث تقترب من التغطية الشاملة بفضل إلزامية التعليم قبل الابتدائي واندماجه الكامل في المنظومة التعليمية، بما يعكس أثر السياسات العمومية المستقرة في ترسيخ هذا المستوى التعليمي كحق مكفول لجميع الأطفال. في المقابل، تواجه بعض الدول الهشة اقتصادياً أو المتأثرة بالنزاعات، مثل النيجر واليمن والسودان، تحديات كبيرة، حيث لا تتجاوز نسب الالتحاق فيها 10% إلى 20%، وهو ما يعكس تأثير السياقات الاقتصادية والمؤسسية والأمنية على قدرة الأنظمة التعليمية.

وتؤكد هذه المعطيات أن بناء منظومة متكاملة وعادلة للتعليم ما قبل المدرسي هو مسار تراكمي طويل الأمد، وأن الفوارق القائمة ينبغي أن تُفهم في إطار المرحلة التأسيسية التي يمر بها القطاع، لا كمؤشر على محدودية الإمكانات. ومن ثم، فإن التحدي في موريتانيا لا يقتصر على رفع معدلات الالتحاق، بل يشمل أيضاً تحقيق التوازن بين التوسع في الولوج، وضمان الجودة، وتعزيز الإنصاف، واستدامة التمويل.

وانطلاقاً من التجارب الدولية السابقة، يمكن استخلاص مجموعة من الدروس الأساسية التي توجه تطوير التعليم ما قبل المدرسي في موريتانيا، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- أن نجاح إصلاح التعليم ما قبل المدرسي يرتبط أساساً بوضوح الرؤية الاستراتيجية واستمرارية السياسات العمومية، أكثر من ارتباطه بحجم الموارد المالية وحدها.
- أن بناء منظومة فعالة في هذا المجال يتطلب اعتماد حكامة موحدة وقيادة قطاعية منسقة، قادرة على ضبط المعايير، وتوحيد التدخلات، وضمان الجودة.
- أن تمويل التعليم ما قبل المدرسي ينبغي أن يُفهم بوصفه استثماراً طويل المدى، يقوم على تنويع مصادر التمويل وضمان استدامتها، وليس مجرد زيادة ظرفية في الإنفاق العمومي.
- أن تحقيق الإنصاف المجالي والاجتماعي يظل شرطاً مركزياً للنجاح، من خلال توجيه التوسع نحو المناطق الأقل استفادة واعتماد نماذج مرنة تلائم الخصوصيات المحلية.
- أن فعالية هذا التعليم تتعزز كلما تم ضمان الاستمرارية التربوية بينه وبين التعليم الأساسي، عبر انسجام المناهج والطرائق البيداغوجية وتكامل المسارات التعليمية.
- أن التجارب المقارنة تؤكد أن الإصلاح الناجح هو الذي يوازن بين التوسع الكمي في الولوج، وتحسين الجودة، وتعزيز الحكامة، وضمان الاستدامة.

5. نحو نموذج موريتاني مستدام للتعليم ما قبل المدرسي: التحديات والآفاق

على الرغم من التقدم الملحوظ الذي شهده التعليم ما قبل المدرسي خلال السنوات الأخيرة، فإن تحقيق أهداف التعميم والجودة والاستدامة ما يزال رهيناً بمعالجة عدد من التحديات الهيكلية التي تؤثر في تطور القطاع. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى الدور الذي أصبح يُنتظر من التعليم ما قبل المدرسي أن يؤديه في إطار مشروع المدرسة الجمهورية.

وتكشف قراءة واقع القطاع أن التحديات المطروحة لا ترتبط فقط بتوسيع الولوج، بل تشمل كذلك الحكامة، والإنصاف، وجودة الخدمات، والتمويل. ومن ثم فإن بناء نموذج موريتاني مستدام للتعليم ما قبل المدرسي يقتضي التعامل مع هذه الأبعاد بصورة متكاملة.

5.1. حكامة أكثر انسجاماً وفعالية

يتميز قطاع التعليم ما قبل المدرسي في موريتانيا بتعدد الفاعلين وتنوع أنماط التدخل، حيث تتعايش مؤسسات عمومية وخاصة ومجتمعية وتقليدية داخل فضاء واحد. وقد ساهم هذا التنوع في توسيع العرض التربوي، لكنه أدى في الوقت نفسه إلى بروز تحديات تتعلق بالتنسيق وتوحيد المعايير وضمان الجودة.

ويقتضي تجاوز هذه الوضعية تعزيز آليات القيادة القطاعية، وتوضيح المسؤوليات بين مختلف المتدخلين، وتطوير أدوات المتابعة والتقييم. وفي هذا السياق، يُعدّ التفعيل الفعلي لهيئة التنظيم، أي الوكالة الوطنية لتنمية التعليم ما قبل المدرسي (ANDP)، المنصوص عليها في القانون التوجيهي، خطوةً أساسية نحو إرساء حوكمة أكثر اتساقًا وملاءمةً مع التوسع السريع الذي يشهده القطاع. كما يُمثّل تشغيل هذه الوكالة رافعةً حاسمة لهيكلة قيادة القطاع، وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين، وضمان انسجام السياسات العمومية في سياق يتسم بتعدد المتدخلين.

5.2. تحقيق الإنصاف الإقليمي والاجتماعي

تمثل العدالة في فرص الولوج أحد أكبر التحديات التي تواجه التعليم ما قبل المدرسي في موريتانيا. فعلى الرغم من ارتفاع معدلات التمدرس على المستوى الوطني، ما تزال الاستفادة من الخدمات التربوية متفاوتة بين الوسطين الحضري والريفي، وبين الولايات الساحلية والداخلية. ويطرح هذا الوضع تحدياً جوهرياً أمام مشروع المدرسة الجمهورية، الذي يقوم في أساسه على ضمان تكافؤ الفرص بين جميع الأطفال. ولذلك ينبغي أن توجه سياسات التوسع المستقبلية نحو المناطق الأقل استفادة، مع اعتماد آليات استهداف واضحة للفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة.

ولا يقتصر الإنصاف على التوزيع الجغرافي للمؤسسات، بل يشمل أيضاً القدرة الفعلية للأسر على الاستفادة من هذه الخدمات. ومن ثم تظل آليات الدعم الاجتماعي الموجهة للأسر محدودة الدخل أداة مهمة لتوسيع فرص الولوج وتقليص الفوارق التعليمية منذ السنوات الأولى من العمر.

5.3. الارتقاء بجودة الخدمات التربوية

إذا كان توسيع الولوج يمثل الإنجاز الأبرز خلال السنوات الأخيرة، فإن تحسين الجودة يشكل التحدي المركزي للمرحلة المقبلة. فنجاح التعليم ما قبل المدرسي لا يقاس بعدد الأطفال المستفيدين فقط، بل بقدرته على تحقيق تعلمات ذات معنى تساهم فعلاً في تحسين فرص النجاح المدرسي. وفي هذا السياق، يبرز تأهيل الموارد البشرية بوصفه أحد أهم محددات الجودة. فالمربي المؤهل يمثل العنصر الحاسم في بناء بيئة تربوية آمنة ومحفزة على التعلم. كما أن تطوير برامج التكوين الأولي والمستمر يعد شرطاً أساسياً لمواكبة التوسع الكمي وضمان الحفاظ على جودة الخدمات المقدمة للأطفال.

وتتطلب هذه المقاربة أيضًا اعتماد إطار وطني مرجعي للجودة، يحدد المعايير المتعلقة بالمناهج، والفضاءات التربوية، والتجهيزات، والكفاءات المهنية، إلى جانب تحسين البرنامج الوطني للتعليم ما قبل المدرسي وعمومته وتفعيل دليل تطبيقه، الذي تم إعداده مسبقًا، وذلك بهدف توحيد الممارسات البيداغوجية، وتأطير الأنشطة التربوية، وضمان حد أدنى مشترك من التعلمات على المستوى الوطني، وكفالة تطبيقه في جميع مؤسسات التعليم ما قبل المدرسي، سواء كانت عمومية أو خصوصية، بما يضمن تحقيق مستوى أدنى من الجودة.

5.4. ضمان استدامة التمويل

يظل التمويل أحد الشروط الأساسية لاستمرار الإصلاحات وتحقيق أهدافها. فالتوسع المرتقب في التعليم ما قبل المدرسي خلال السنوات القادمة سيستدعي استثمارات إضافية في البنية التحتية والتجهيزات والتكوين والتأطير.

ومن هذا المنطلق، تبدو الحاجة ملحة إلى تبني رؤية تمويلية طويلة المدى تضمن استقرار الموارد وتنوع مصادرها، مع الحفاظ على الدور المركزي للدولة في قيادة القطاع. كما يمكن أن تسهم الجماعات المحلية والشراكات المؤطرة مع القطاع الخاص في دعم جهود التوسع وتحسين الخدمات، شريطة أن يتم ذلك في إطار رؤية وطنية موحدة.

5.5. معالم النموذج الموريتاني المنشود

في ضوء هذه التحديات، لا يبدو مستقبل التعليم ما قبل المدرسي في موريتانيا رهيناً باستنساخ تجارب خارجية جاهزة، بل ببناء نموذج وطني يستلهم أفضل الممارسات الدولية مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والديمغرافية للبلاد.

ويقوم هذا النموذج على خمس مرتكزات أساسية:

- اعتبار التعليم ما قبل المدرسي الحلقة الأولى في مسار المدرسة

الجمهورية.

- تحقيق التكامل بين مختلف أنماط العرض التربوي ضمن إطار وطني موحد.
- تعزيز الإنصاف الإقليمي والاجتماعي في الولوج إلى الخدمات.
- إرساء مرجعية وطنية للجودة والتأهيل المهني.
- ضمان استدامة التمويل والحكامة الرشيدة.

كما ينبغي أن يستند هذا النموذج إلى تثمين الرصيد الثقافي الوطني، والاستفادة من شبكات القرب المجتمعية القائمة، بما فيها بعض المؤسسات التقليدية التي يمكن تأهيلها ودمجها تدريجياً ضمن المعايير الوطنية للجودة.

وبذلك يصبح التعليم ما قبل المدرسي فضاءً يجمع بين متطلبات الحداثة التربوية وخصوصيات المجتمع الموريتاني، ويساهم في بناء جيل أكثر استعداداً للتعلم وأكثر قدرة على الاندماج في المدرسة والحياة العامة.

وتبعاً لذلك، فإن نجاح مشروع المدرسة الجمهورية لن يقاس فقط بارتفاع معدلات التمدرس في مرحلة الطفولة المبكرة، بل بقدرة هذا التعليم على توفير انطلاقة متكافئة لجميع الأطفال، وترسيخ أسس التعلم مدى الحياة منذ السنوات الأولى.

المؤطر الثاني: الركائز الأربع لنجاح التعليم ما قبل المدرسي في موريتانيا

- **حوكمة موحدة:** تفعيل الوكالة المستقلة المنصوص عليها في قانون التوجيه.
- **مأسسة مهنية تدريجية:** تأهيل المدرسة الوطنية للإدارة التربوية (ENAS) والتكوين المستمر للمربيات.
- **مرجع وطني للجودة:** وضع إطار مرجعي ومعايير موحدة قابلة للتطبيق على جميع الهياكل.
- **تمويل مستدام:** تأمين الموارد المالية بما يضمن العدالة الترابية وتكافؤ الفرص.

الخاتمة

أصبح التعليم ما قبل المدرسي اليوم أحد المكونات الأساسية للسياسات التعليمية الحديثة، بالنظر إلى ما أثبتته البحوث العلمية من أثره الحاسم في تنمية القدرات المعرفية والاجتماعية للأطفال وتحسين فرص نجاحهم الدراسي. وفي موريتانيا، يعكس الاهتمام المتزايد بهذا القطاع تحوّلاً نوعياً في النظرة إلى الطفولة المبكرة باعتبارها مرحلة تأسيسية في بناء رأس المال البشري وترسيخ مبادئ المدرسة الجمهورية.

وقد أظهرت المعطيات التي تناولها هذا المقال أن موريتانيا حققت خلال السنوات الأخيرة تقدماً ملموساً في توسيع الولوج إلى التعليم ما قبل المدرسي، مدعوماً بإصلاحات مؤسسية واستثمارات متزايدة في البنية التحتية والعرض التربوي. غير أن المحافظة على هذه الدينامية وتطويرها يظلان رهينين بالقدرة على معالجة التحديات المرتبطة بالحكامة والإنصاف المجالي وجودة الخدمات واستدامة التمويل.

وبذلك فإن الرهان الحقيقي خلال المرحلة المقبلة لا يكمن فقط في زيادة أعداد الأطفال المستفيدين، بل في بناء منظومة متكاملة تضمن لكل طفل موريتاني، أياً كان وسطه الاجتماعي أو الجغرافي، فرصة متكافئة للانطلاق في مساره التعليمي. فالتعليم ما قبل المدرسي ليس مجرد مرحلة تسبق التعليم الأساسي، بل هو الأساس الذي تُبنى عليه جودة التعلمات اللاحقة، والرافعة التي يمكن أن تسهم في ترسيخ مدرسة جمهورية أكثر عدلاً وفعالية وقدرة على مواكبة تطلعات التنمية الوطنية.

وتؤكد نتائج هذه الدراسة أن الاستثمار في التعليم ما قبل المدرسي لا يمثل مجرد خيار تربوي، بل يشكل رهاناً استراتيجياً على جودة التعلمات والإنصاف الاجتماعي وتنمية رأس المال البشري. ومن ثم، فإن نجاح المدرسة الجمهورية في تحقيق أهدافها بعيدة المدى سيظل مرتبطاً بقدرة السياسات العمومية على ترسيخ التعليم ما قبل المدرسي باعتباره حقاً تربوياً أساسياً لكل طفل موريتاني. ومن ثم فإن مستقبل المدرسة الجمهورية في موريتانيا سيُبنى، إلى حد بعيد، على قدرة المنظومة التربوية على ضمان انطلاقة متكافئة لجميع الأطفال منذ سنواتهم الأولى.

المراجع

- **المجلس الأعلى للتهذيب (2025)** التقرير السنوي 2024-2025 حول حالة النظام التعليمي الوطني. نواكشوط، موريتانيا.
- **المجلس الأعلى للتهذيب (2026)** تقرير الورشة الفنية حول تطوير التعليم ما قبل المدرسي. نواكشوط، موريتانيا.
- **الجمهورية الإسلامية الموريتانية (2022)** القانون التوجيهي للنظام التعليمي الوطني رقم 2022-023. الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، نواكشوط.
- **الجمهورية الإسلامية الموريتانية (2023).** البرنامج الوطني لتنمية قطاع التعليم (PNDSE III 2030- 2023) : وثيقة الاستراتيجية القطاعية. نواكشوط، موريتانيا.
- **الجمهورية الإسلامية الموريتانية (2026).** مشروع الاستراتيجية الوطنية لتنمية التعليم ما قبل المدرسي (SNDEP 2030-2025). وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة / المجلس الأعلى للتهذيب، نواكشوط.

الآراء القانونية والفنية للمجلس الأعلى للتهذيب..

ودورها في تحسين أداء المنظومة التربوية الوطنية

د.إبراهيم محمد الشيخ سيديا
خبير قانوني لدى المجلس



بذلت بلادنا منذ استقلالها جهودًا كبيرة لترقية نظامها التربوي، بما يتناسب مع متطلبات سياقها الاجتماعي والثقافي، ومع أولوياتها التنموية، وبما ينسجم مع التزاماتها الدولية. وهكذا شهد النظام التربوي الوطني عدة إصلاحات متتالية (1967 و1973 و1979 و1999)، خُتمت بالإصلاح الذي أرسى دعائمه القانون رقم 2022-023 الصادر بتاريخ 17 أغسطس 2022 المتضمن القانون التوجيهي للنظام التربوي الوطني، الذي جاء تتويجًا لسلسلة مشاورات واسعة النطاق بين جميع الفاعلين المهتمين بالنظام التربوي؛ ليشكّل هذا القانون التوجيهي إطارًا مرجعيًا لعمل الحكومة وجميع الفاعلين الفنيين والماليين والشركاء في مجال التربية، بغية معالجة التحديات الجوهرية التي تواجه منظومَتنا التربوية؛ وذلك عبر مجموعة من الآليات المنظِّمة لسير الإصلاح وتحقيق مخرجاته، من بينها صدور المرسوم 2022-073 بتاريخ 23 مايو 2022 الذي أنشأ المجلس الأعلى للتهذيب ومنَحه صلاحياتٍ واسعةً في كل ما يتعلق بتحسين كفاءة السياسات العامة في مجال النظام التربوي الوطني.

وبصفة المجلس الأعلى للتهذيب هو الضامن لتنفيذ مخرجات إصلاح النظام التربوي الوطني، فقد منحه المشرّع اختصاصات واسعة تتمثل في ضمان احترام الخيارات التعليمية الرئيسية للدولة، وتقييم تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بإصلاحات وتوجهات القطاع التربوي الوطني، ومراقبة تنفيذ هذه القوانين واللوائح. ووفقًا لذلك فإن للمجلس أن يُصدر آراءه في جميع السياسات العامة والقضايا ذات المصلحة الوطنية المتعلقة بالمنظومة التربوية الوطنية، وفي أهداف وسياسات الهيئات العمومية المكلفة بتلك المنظومة، بما في ذلك تَطابق سياسات تلك الهيئات مع الإصلاحات المعتمدة، وتنسيق النظام التعليمي بوجه عام، وبذلك فإنّ المجلس يقدِّم استشاراته ويبدي آراءه القانونية والفنية عبر آليتين اثنتين؛ تأتي إحداهما استجابة لطلبات خارجية من القطاعات المعنية بالتربية، بينما تأتي الأخرى انطلاقًا من إحالات ذاتية بمبادرة من المجلس دون طلب خارجي، وفي الحالتين معًا يبقى المجلس الأعلى للتهذيب حاملًا رهان التغيير ومنبّهًا إلى الصعوبات التي قد تعترض تفعيل المقاربات التوجيهية والاستراتيجية التي تدافع عنها فلسفة القانون التوجيهي؛ ومن هنا كانت آراء المجلس وإحالاته الذاتية هي البوصلة التي توجِّه النظام التربوي الوطني.

وانطلاقًا من أن «المدرسة الجمهورية» التي هي نواة الإصلاح التربوي، تُمثّل تعاقدًا مجتمعيًا يستدعي تنفيذه مقاربة نسقية استشرافية تستحضر التحدياتِ المستقبليةَ مع الاستفادة من التجارب التربوية الناجحة. وفي إطار الصلاحيات المخوَّلة للمجلس الأعلى للتهذيب ضِمن مسؤولياته المرتبطة بالمواكبة اليقِظة والاستباقية بشأن إصلاح النظام التربوي الوطني، فقد بادر إلى إعداد دليل مرجعي حول تقديم الرأي الاستشاري والفني؛ إسهامًا منه في تطوير النظام التربوي الوطني، عبر إبراز الإطار القانوني المتعلق بالحق في التهذيب والتعليم على جميع المستويات، والشروط الأساسية لنجاح الوظيفة الاستشارية، وذلك بصفة المجلس هو الضامن لانسجام الخطط الاستراتيجية المتعلقة بالنظام التربوي الوطني، ومنسِّق التقارب بين مختلف المتدخلين فيه، والحامل لصوت المساءلة العامة بشأنه.

ويُعَدُّ وضْع دليل منهجي لصياغة آراء المجلس الأعلى للتهذيب غاية أساسية، يسعى المجلس من خلالها إلى تعزيز مهارات أعضائه وأطره؛ ليُؤدّوا على الوجه الأكمل المهمات المُسندة إليهم، مستحضرين المضامين التوجيهية والإجرائية للنصوص القانونية، ومدركين أبعادها الفلسفية وتوجهاتها الاستراتيجية؛ المتمثلة في الرغبة الجماعية الوطنية في تحقيق تغيير عميق في النظام التربوي عبر تحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس من خلال نصوص تنظيمية توضح بشكل جليٍّ ما أسَّس له القانون التوجيهي للنظام التربوي الوطني، ومراعين أن يكون ما يبديه المجلس من آراء حول النصوص التنظيمية منسجمًا مع تلك التوجهات، ومنسجمًا مع الرؤية الاستشرافية للمجلس في أن يكون سبَّاقًا إلى وضْع تصورات تفيد المشرّع وترشده إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإحداث التغيير المنشود في نظامنا التربوي الوطني.

وبالرغم ممّا تحمله آراء المجلس من أبعاد استشارية فإنها تشكّل آلية تعاون مع الجهات المسؤولة عن الشؤون القانونية في القطاعات المعنية بالنظام التربوي الوطني،

بدلًا من اعتبارها أداة لمواقف قد تكون متضاربة؛ إذْ إنّ آراء المجلس وإحالاته الذاتية تشكل منطلقًا للتعاون المشترك بين كل الأطراف المعنية، وبذلك فهي تساعد في الفهم الموحَّد لروح القانون التوجيهي ومراميه، وهو ما يسمح بتنفيذ فعّال للإصلاح وبتعزيز بناء المدرسة الجمهورية الموحِّدة لجميع مكوّنات المجتمع.

وقد أعطت الآراء والدراسات التي أنجزها المجلس، بتنسيق وتكامل بينه وبين بقية الفاعلين في منظومتنا التربوية الوطنية، نتائج عمل مشجعة. ومن أمثلة ذلك الرأي الذي أعدَّه المجلس حول مشروع المرسوم المحدِّد لإجبارية التعليم القاعدي، حيث استعرض فيه آثار وتحديات التعليم الإجباري، وحدد الشروط المناسبة لتحقيق هذا الهدف النبيل الذي ينبع من الالتزامات الدولية لبلادنا، ومن الأحكام الدستورية ومبادئ المساواة في القانون والعدالة الاجتماعية التي يحض عليها ديننا الإسلامي الحنيف.

كما أن من أمثلة هذا التنسيق والتكامل، الوثيقة التي أعدّها المجلس حول مشروع المرسوم المتعلق بمراجعة الإطار التنظيمي للتعليم الخصوصي على مستوى التعليم القاعدي والثانوي، بعد أن أحيل إليه مشروع المرسوم وفقًا لمقتضيات القانون التي تنص على أن يُصدر المجلس رأيًا استشاريًا بناء على طلب من الحكومة قبل اتخاذ أي قرار مهم يتعلق بقطاع التعليم، وقد خلصت الدراسة المذكورة إلى ضرورة إعادة النظر في مشروع المرسوم لينسجم مع مقتضيات القانون التوجيهي؛ إرساءً لأسس المدرسة الجمهورية.

وأشير ختامًا إلى أن هذا الدليل المنهجي لصياغة آراء المجلس الأعلى للتهذيب ليس جامدًا، بل إنه يظل خاضعًا للتحسين والتطوير المستمر، بناءً على ما يكشف عنه التنفيذ الفعلي لما اشتمل عليه هذا الدليل من توجيهات يَسترشد بها كلّ المشاركين في تطوير النظام التربوي الوطني؛ لتُمكّنهم من الإلمام بمختلف المهام الموكلة إلى المجلس الأعلى للتهذيب، والاستفادة من المشورة التي يعدِّها وفقًا لقواعد فنية محددة.

رئيس المجلس الأعلى للتهذيب يبحث مع مستشار التعاون بالسفارة الفرنسية آفاق الشراكة والتعاون



استقبل معالي رئيس المجلس الأعلى للتهذيب، السيد إبراهيم فال محمد الأمين، بمكتبه بمقر المجلس، السيد هوغو بيشتل، مستشار التعاون بالسفارة الفرنسية في موريتانيا.

وخصص اللقاء لبحث آفاق التعاون والشراكة بين المجلس الأعلى للتهذيب والتعاون الفرنسي، واستعراض مجالات التعاون الممكنة في ميادين التربية والتكوين، وتبادل الخبرات والتجارب، بما يواكب جهود تطوير المنظومة التربوية الوطنية وتعزيز جودة التعليم.

كما تناولت المباحثات سبل دعم التعاون المؤسسي والاستفادة من الخبرات والتجارب ذات الصلة باختصاصات المجلس، خاصة في مجالات التقييم والمتابعة والاستشراف التربوي.

جرى الاجتماع بحضور نائب رئيس المجلس الأعلى للتهذيب، السيدة جيناده محمد المصطفى بال، والأمين التنفيذي للمجلس، السيد محفوظ حمودي أكاط.

الزيارات الميدانية فرصة للاطلاع على واقع المنظومة التربوية

محفوظ محمد عمو
خبير علوم التربية بالمجلس



■ بعثة المجلس الأعلى للتهذيب رفقة السلطات الإدارية والتربوية بولاية تكانت

في سياق اضطلاعه بمهامه في مجالات الاستشارة والمتابعة وتقييم السياسات التربوية، أوفد المجلس الأعلى للتهذيب خلال السنة الدراسية والأكاديمية 2026/2025 بعثات ميدانية غطت معظم ولايات الوطن. وتأتي هذه البعثات في إطار مواكبة تنفيذ إصلاح المنظومة التربوية الموريتانية، الذي أُطلق بموجب القانون التوجيهي رقم 2022-023، الرامي إلى إرساء مدرسة جمهورية أكثر عدلًا وشمولًا وكفاءة.

ويعتمد المجلس الأعلى للتهذيب في تدخله الميداني على مقاربة سنوية منتظمة تقوم على إيفاد ثلاث بعثات رئيسية، تُنفذ في مراحل مختلفة من السنة الدراسية، بما يضمن تتبعًا متدرجًا لوضعية المنظومة التربوية.

وتُخصص البعثة الأولى، التي تُنظم عادة مع بداية السنة الدراسية، للاطلاع على ظروف الافتتاح، وتقييم مدى جاهزية المؤسسات التعليمية، فضلًا عن قياس مستوى التغطية التربوية من حيث توفر الأقسام والمدرسين والخدمات الأساسية.

أما البعثة الثانية، التي تُنجز في منتصف السنة الدراسية، فتهدف إلى متابعة مدى تنفيذ الإجراءات المتخذة عند الافتتاح، وتقييم درجة انتظام الدراسة، ورصد التحسن أو استمرار الاختلالات المسجلة في المرحلة الأولى.

في حين تُعنى البعثة الثالثة، التي تُنظم قبيل اختتام السنة الدراسية، بتقييم الوضعية العامة للنظام التربوي، من خلال الوقوف على مستوى تنفيذ البرامج وظروف التعلم، إضافة إلى استشراف آفاق الافتتاح للسنة الدراسية الموالية، عبر تحديد النواقص والاحتياجات ذات الأولوية.

وانطلاقًا من هذه المقاربة السنوية المنتظمة، تندرج بعثات سنة 2026 ضمن هذا الإطار العام، مع خصوصية تنفيذها خلال فترة نهاية السنة الدراسية، حيث نُفذت في شهري مايو ويونيو عبر ثلاث مراحل متكاملة: شملت المرحلة الأولى ولايات نواكشوط الثلاث، فيما امتدت المرحلة الثانية إلى تسع ولايات داخلية، لتُختتم المرحلة الثالثة بولاية الترارزة.

وقد مكّن هذا الانتشار الجغرافي الواسع من الوقوف على تنوع الواقع التربوي في البلاد، بمختلف تجلياته في الوسط الحضري والريفي وشبه الحضري، إضافة إلى المناطق ذات الكثافة السكانية المحدودة أو التي تعرف ديناميكية تنقّل مرتفعة. كما شملت الزيارات معظم مكونات المنظومة التربوية، من التعليم ما قبل المدرسي إلى التعليم الأساسي والثانوي، مرورًا بالمحاظر، ووصولًا إلى التكوين التقني والمهني.

تشخيص ميداني شامل

سعت هذه البعثات في جوهرها إلى بناء صورة دقيقة ومتكاملة عن وضعية التعليم في موريتانيا، من خلال معاينة ميدانية مباشرة. وقد انصبّ الاهتمام على تقييم ظروف عمل المؤسسات التعليمية، وتحليل العوامل المؤثرة في جودة التعلمات، ورصد التحديات التي تمسّ الإنصاف والفعالية داخل النظام التربوي.

وفي هذا السياق، تم الوقوف على حالة البنى التحتية والتجهيزات، وظروف التدريس والتعلم، وكذا أنماط تدبير الموارد البشرية وتوزيعها. كما شمل التقييم مستوى الولوج إلى الخدمات الأساسية، مثل الماء والكهرباء والصرف الصحي والأمن، فضلًا عن توفر الوسائل البيداغوجية وفعالية آليات الحكامة المدرسية ومدى انخراط المجتمع المحلي.

وأولت البعثات أهمية خاصة لرصد الفوارق بين الجهات، وتحديد مناطق الهشاشة، بما يساعد على استخلاص مؤشرات عملية يمكن الاستناد إليها في توجيه السياسات التربوية.



■ بعثة المجلس الأعلى للتهذيب رفقة السلطات الإدارية والتربوية بولاية كوركول

منهجية متعددة المصادر

حرص المجلس على اعتماد مقاربة منهجية تجمع بين المعطيات الكمية والكيفية، بما يضمن دقة النتائج وعمقها. فقد قامت الفرق الميدانية بزيارات مباشرة للمؤسسات، مكنت من ملاحظة أوضاعها عن قرب، سواء من حيث البنية أو التجهيز أو بيئة التعلم. ودُعمت هذه المعاينات باستمارات موحدة استُخدمت في جميع المواقع، وذلك ما سمح بتجميع بيانات قابلة للمقارنة حول أعداد التلاميذ، والموارد البشرية، والتجهيزات، وآليات التسيير.

كما أجرت البعثات مقابلات مع مختلف الفاعلين في الحقل التربوي، من سلطات إدارية ومسؤولين جهويين، إلى مفتشين ومديري مؤسسات ومدرسين، فضلًا عن ممثلي أولياء التلاميذ ومسؤولي المحاظر ومراكز التكوين المهني. وتم كذلك الرجوع إلى الوثائق الإدارية المتوفرة لتعزيز المعطيات والتحقق من دقتها.

واعتمد تحليل النتائج على مقاربة تقوم على تقاطع المعطيات، من خلال الجمع بين الملاحظات الميدانية والإحصائيات والمقابلات، مع اعتماد قراءة متعددة المستويات: إقليمية لإبراز التفاوتات، وقطاعية لفهم خصوصيات كل مستوى تعليمي، وشمولية لاستنتاج القضايا الاستراتيجية الكبرى.

تغطية واسعة ودلالات قوية

تميزت بعثات 2026 باتساع نطاقها، إذ شملت 13 ولاية من أصل 15، أي ما يقارب 87% من التراب الوطني، إضافة إلى 37 مقاطعة من أصل 63. كما تمت زيارة 167 مؤسسة تعليمية تمثل مختلف مكونات النظام، وشملت الملاحظات أكثر من 77 ألف متعلم، إلى جانب نحو 3000 من المدرسين والمسؤولين. وقد أتاح هذا الامتداد الجغرافي والتنوع المؤسسي بناء رؤية شاملة للمنظومة، مع إبراز خصوصيات كل منطقة.

ولم تقتصر البعثات على المؤسسات، بل شملت كذلك مختلف الفاعلين في تسيير القطاع، من سلطات محلية ومصالح لامركزية، إلى هيئات التأطير التربوي، فضلًا عن المجتمع المحلي عبر روابط آباء التلاميذ ولجان التسيير.

البعثات الميدانية.. رافعة لاتخاذ القرار

وبالرغم من أن هذه البعثات لا تدّعي الإحاطة بجميع تفاصيل النظام التربوي، فإن ما رصدته من بيانات يوفر قاعدة صلبة لفهم الاتجاهات العامة، وتشخيص الإشكالات المتكررة، وتحديد أولويات التدخل. ويكتسي التقرير المنبثق عنها أهمية خاصة، إذ يشكل رافدًا أساسيًا للتقرير السنوي الموجه إلى فخامة رئيس الجمهورية، كما يغذي التقارير الدورية المرفوعة إلى الحكومة. وهو، في الوقت ذاته، أداة عملية تساعد صانعي القرار وشركاء القطاع على تشكيل سياسات أكثر استجابة ونجاعة. ومن خلال ما يقدمه من تحليل متوازن لنقاط القوة والضعف، يسهم التقرير في توجيه الخيارات الاستراتيجية الكفيلة بإنجاح إصلاح المنظومة التربوية. كما يفتح المجال أمام تفكير معمق حول السبل الكفيلة بالارتقاء بجودة التعليم وتعزيز الإنصاف وتحسين أداء النظام التربوي في موريتانيا.

ومن خلال هذا البرنامج السنوي للبعثات الميدانية، يؤكد المجلس الأعلى للتهذيب موقعه كفاعل محوري في مواكبة الإصلاح، ومنتج لخبرة مستقلة تسهم في تطوير السياسات التربوية الوطنية.



■ بعثة المجلس الأعلى للتهذيب رفقة السلطات الإدارية والتربوية بولاية آدرار



■ بعثة المجلس الأعلى للتهذيب رفقة السلطات الإدارية والتربوية بولاية كوركول

المجلس الأعلى للتهذيب يصدر حصيلة أعماله للفترة 2024-2025

أصدر المجلس الأعلى للتهذيب حصيلة شاملة لأبرز أعماله المنجزة خلال الفترة 2024-2025، تضمنت التقارير السنوية والدورية، والآراء الاستشارية، والدراسات المتخصصة، والأدلة الفنية التي أعدها المجلس في إطار مواكبة تنفيذ إصلاح المنظومة التربوية الوطنية وتعزيز دوره الاستشاري والاستشرافي.

وأكد معالي رئيس المجلس الأعلى للتهذيب، السيد إبراهيم فال ولد محمد الأمين، في كلمة تصدرت الإصدار، أن هذه الحصيلة تأتي بهدف إطلاع صناع القرار والفاعلين التربويين والباحثين على أبرز ما أنجزه المجلس، وترسيخ ثقافة التقييم والتحليل، والإسهام في دعم الإصلاح التربوي وتسريع وتيرة تنفيذه.

وعرض الإصدار حصيلة التقارير السنوية التي يعدها المجلس تنفيذًا لمقتضيات القانون التوجيهي للنظام التربوي الوطني، حيث استعرض التقريرين السنويين المتعلقين بالسنتين الدراسيتين والأكاديميتين 2022-2023 و2023-2024، اللذين قدما إلى فخامة رئيس الجمهورية، كما أشار إلى استكمال إعداد التقرير السنوي الثالث الخاص بالسنة 2024-2025، إضافة إلى التقارير الدورية التي يرفعها المجلس إلى معالي الوزير الأول لمتابعة تنفيذ الإصلاح ورصد تطور المنظومة التربوية.



وفي مجال إبداء الرأي والاستشارة، استعرضت الوثيقة ستة آراء فنية رئيسية أصدرها المجلس، شملت مشروع مرسوم إقامة الجسور بين التعليم الأصلي والتعليم المدرسي، ومراجعة الإطار التنظيمي للتعليم الخصوصي، والإطار الوطني المرجعي للبرامج التعليمية، ومشروع مرسوم إجبارية التعليم القاعدي، والنظام الخاص بأسلاك المدرسين، إضافة إلى مشروع تنظيم مسار شهادة الباكالوريا، وذلك في إطار مواكبة النصوص المنظمة للإصلاح وضمان انسجامها مع القانون التوجيهي للنظام التربوي الوطني.

كما أبرز الإصدار الدور الذي اضطلع به الموسم التفكيري السنوي للمجلس، والذي أثمر إنجاز ست دراسات استراتيجية تناولت تحليل القانون التوجيهي للنظام التربوي الوطني، وآليات تقييم السياسات التربوية، ومواءمة السياسات القطاعية مع روح الإصلاح، والهندسة اللغوية للمنظومة التربوية، والخريطة المدرسية في أفق 2030، إلى جانب دراسة حول الرقمنة والتعليم في عصر الذكاء الاصطناعي، بما يوفر رؤى علمية ومقترحات عملية لدعم تطوير المنظومة التعليمية.

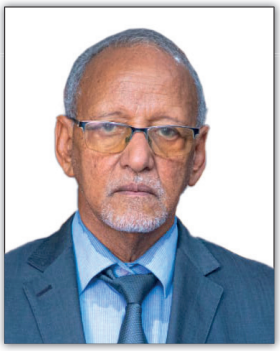
وتضمن الإصدار كذلك عرضًا لأبرز الأدوات المؤسسية التي أنجزها المجلس لتعزيز قدراته، من بينها الدليل المنهجي لإعداد الآراء الاستشارية، ودليل الإجراءات الإدارية والمالية، واستراتيجية الاتصال للفترة 2024-2026، بما يسهم في ترسيخ الحكامة المؤسسية وتطوير الأداء وتعزيز التواصل مع مختلف الشركاء.

واختُتمت الوثيقة باستعراض الآفاق المستقبلية لعمل المجلس، التي تركز على تطوير آليات الرصد والتقييم، وتعزيز التنسيق بين القطاعات المعنية، وتوسيع الشراكات الوطنية والدولية، وتثبيت الموسم التفكيري كآلية دائمة لإنتاج المعرفة وصياغة المقترحات، بما يعزز مكانة المجلس الأعلى للتهذيب بوصفه هيئة استشارية وطنية تواكب الإصلاح التربوي وتسهم في بناء منظومة تعليمية أكثر جودة وإنصافًا وفعالية.



الإطار المرجعي للمناهج الدراسية والسياسة اللغوية في ضوء إصلاح النظام التربوي الموريتاني

د.عبد الله كريم / مستشار بالمجلس الأعلى للتهذيب



مقدمة

منذ صدور القانون التوجيهي رقم 023-2022 المتعلق بإصلاح النظام التربوي الوطني، دخلت موريتانيا مرحلة إصلاح تربوي يهدف إلى إعادة بناء المدرسة الموريتانية على أسس الوحدة الوطنية، والانسجام الاجتماعي، والعدالة اللغوية، وتحسين جودة التعلمات.

وقد جاء هذا الإصلاح بتحول نوعي يتمثل في الانتقال التدريجي من نظام تعليمي يقوم أساسًا على الثنائية اللغوية إلى نظام تربوي متعدد اللغات يدمج العربية والفرنسية واللغات الوطنية: البولارية والسوننكية والولفية. ويعكس هذا التوجه خيارًا تربويًا وسياسيًا واستراتيجيًا بالغ الأهمية.

ويُعد إصلاح النظام التربوي الموريتاني اليوم أحد الأولويات الكبرى للسياسات العمومية الوطنية. وفي سياق يتسم بتسارع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية، يُطلب من التربية أن تؤديَ دورًا حاسمًا في إعداد الأجيال القادمة ومواكبة تنمية البلاد.

وماتزال تحديات عديدة تواجه النظام التعليمي، نذكر من بينها ضعف الأداء في التعلمات الأساسية، واستمرار الفوارق المجالية، وصعوبات إدماج الشباب الحاصلين على الشهادات في سوق العمل، إضافة إلى عدم التوافق بين المهارات المكتسبة في المدرسة واحتياجات المجتمع وسوق العمل.

وفي هذا الإطار، أطلق القانون التوجيهي للتربية لسنة 2022 ديناميكية طموحة تهدف إلى بناء مدرسة أكثر شمولًا وإنصافًا وجودة. ولا يقتصر هذا الإصلاح على إعادة التنظيم المؤسسي، بل يشمل أيضًا مراجعة عميقة للمضامين التعليمية وطرق التدريس وأساليب التقييم والمهارات المستهدفة.

وفي قلب هذه الديناميكية تبرز قضية المنهاج الدراسي (المنهج). فهذا الأخير ليس مجرد برنامج تعليمي، بل هو التعبير العملي عن الغايات التربوية للمجتمع، ويعكس اختياراته في مجالات المعرفة والقيم والمهارات والمواطنة.

وليس القانون التوجيهي 023-2022 مجرد مراجعة للبرامج الدراسية، بل إنه يشكل إطارًا لإعادة تأسيس شامل للنظام التربوي الوطني على مجموعة من المبادئ الأساسية، من أبرزها: ترسيخ الهوية الإسلامية والعربية والإفريقية، والوحدة الوطنية، والتماسك الاجتماعي، وتثمين اللغات الوطنية، وتحسين جودة التعليم، وربط المدرسة بمتطلبات التنمية، والانفتاح على التحولات المعاصرة.

ويهدف الإصلاح إلى بناء مدرسة جمهورية قادرة على التوفيق بين: الهوية الوطنية، والتنوع الثقافي، والنجاعة التربوية، والانفتاح الحضاري.

وفي هذا الإطار أصبح الإصلاح المنهاجي والسياسة اللغوية يمثلان تحولًا عميقًا في بنية النظام التربوي الوطني، ويعكسان إرادة لبناء مدرسة أكثر جودة وإنصافًا وارتباطًا بالكفاءات ومتطلبات التنمية.

وفي هذا السياق، تبرز جهتان محوريتان في تحقيقه هما:

- اللجنة الوطنية للمناهج، بصفتها الهيئة الفنية المكلفة بإعداد المناهج واعتمادها وتوحيد مرجعياتها؛ فالمادة (59) من القانون التوجيهي تنص على أن البرامج التعليمية تشكل «الإطار المرجعي الرسمي والإلزامي للأنشطة التربوية».

- المجلس الأعلى للتهذيب، بصفته هيئة عليا للتفكير الاستراتيجي والتوجيه والمتابعة وضمان انسجام الإصلاح مع الأهداف الوطنية. وفي هذا السياق أدى المجلس الأعلى للتهذيب دورًا محوريًا في «رعاية الإصلاح»، من خلال مواكبة تنزيل القانون التوجيهي 023-2022، وتقديم رأيين مرجعيين شكلا أرضية فكرية ومؤسساتية لتأطير التحولات الجارية داخل النظام التربوي، هما: الرأي المتعلق بالهندسة اللغوية وتعليم اللغات الوطنية، والرأي المتعلق بالإطار المرجعي الوطني للمناهج.

المنهاج كرافعة استراتيجية لتحول النظام التربوي

تعتبر المقاربات التربوية الحديثة أن المنهاج إطار شامل لتنظيم التعلم، وليس مجرد تجميع للبرامج الدراسية. فهو يحدد غايات التربية، ويضبط الكفاءات المراد تطويرها لدى المتعلمين، ويوجه مختلف الممارسات البيداغوجية والتقويمية.

ومن هذا المنطلق، يطرح تصميم المناهج عدة أسئلة أساسية:

- أي مواطن نريد تكوينه؟
- ما المعارف التي يجب إعطاؤها الأولوية؟
- ما القيم التي ينبغي نقلها للأجيال؟
- ما الكفاءات التي تمكّن المتعلمين من التكيف مع التحولات المعاصرة؟

والإجابات عن هذه الأسئلة تحدد إلى حد كبير فعالية وملاءمة النظام التعليمي.

وفي موريتانيا، أبرزت الإصلاحات ضرورة تجاوز بعض نواقص البرامج السابقة، حيث كشفت التقييمات الوطنية والدولية عن ضعف في المهارات الأساسية خصوصًا في القراءة والرياضيات والعلوم، إضافة إلى استمرار الهدر المدرسي والفوارق الاجتماعية والمجالية.

وتهدف الإصلاحات إلى تعزيز انسجام النظام التربوي عبر ربط مختلف الأسلاك التعليمية، من التعليم قبل المدرسي إلى التعليم العالي والتكوين المهني، بما يضمن استمرارية التعلم.

كما يشكل المنهاج أداة لتعزيز الوحدة الوطنية من خلال ترسيخ قيم المواطنة، وتثمين الثقافة الوطنية، وأخذ التعدد اللغوي بعين الاعتبار، بما يعزز العيش المشترك.

مقاربة الكفايات.. نحو تجديد الممارسات التربوية

من أبرز التحولات التي جاء بها الإصلاح التربوي الوطني اعتماد تعزيز مكانة مقاربة الكفايات تدريجيًا، التي تمثل انتقالًا من التعليم القائم على الحفظ والتلقين إلى تعليم قائم على توظيف المعارف.

وترتكز هذه المقاربة على أن التعلم لا يقتصر على اكتساب المعارف النظرية، بل يشمل القدرة على تعبئة المعارف والمهارات لحل وضعيات معقدة في الحياة اليومية أو المهنية.

وبذلك يصبح المتعلم فاعلًا في تعلمه، قادرًا على استخدام الموارد المتاحة له بفعالية.

وتشجع هذه المقاربة على تنمية كفاءات عرضية مثل: حل المشكلات، والتفكير النقدي، والإبداع، والتواصل، والتعاون، والاستقلالية، كما تولي أهمية متزايدة للكفاءات الرقمية. ومن أهم مميزاتها أنها تقرّب المدرسة من واقع المتعلمين، عبر وضعيات تعلم ذات معنًى، وهو ما يعزز الدافعية ويقوي قابلية توظيف المعارف.

لكن تطبيق هذه المقاربة يتطلب تغييرات عميقة في الممارسات التربوية، ويستدعي تحولًا في دور المدرس من ناقل للمعرفة إلى موجه للتعلم، مع اعتماد بيداغوجيا نشطة. كما أن نجاحها مرتبط بجودة تكوين المدرسين، إذ بدون تأهيل كافٍ قد تستمر الممارسات التقليدية.



بعثة المجلس الأعلى للتهذيب تتفقد سير العملية التربوية بمقاطعة مقطع لحجار



الأبعاد اللغوية والثقافية في تصميم المناهج

تحتل القضية اللغوية مكانة حساسة في الإصلاح التربوي الموريتاني، بحكم التعدد اللغوي الذي يميز البلد، وما يطرحه ذلك من تحديات تربوية وثقافية وهوياتية.

ويهدف الإصلاح إلى تحقيق توازن بين:

- تعزيز اللغة العربية كلغة رسمية.
- ترقية اللغات الوطنية.
- الانفتاح على اللغات الأجنبية الضرورية للمعرفة والتواصل الدولي.

وتؤكد الدراسات التربوية أن إتقان لغة التدريس يعد من أهم عوامل النجاح المدرسي، وذلك ما يجعل الخيارات اللغوية في بناء المناهج ذات أهمية حاسمة.

كما يجب أن تعكس المناهج الواقع الاجتماعي والثقافي، من خلال إدماج التاريخ الوطني، والجغرافيا، والتراث، والبيئة، وقضايا التنمية. وهذا ما يعزز الانتماء الوطني ويقرب التعلمات من واقع المتعلم.

كما تولي الإصلاحات اهتمامًا خاصًا للإنصاف والإدماج، بحيث تراعي المناهج احتياجات الفتيات، وسكان الأرياف، والفئات الهشة، وذوي الاحتياجات الخاصة.

إن إدماج عدة لغات وطنية داخل النظام التعليمي يتطلب خبرة عالية في مجال بناء المناهج.

وتكتسي المقاربة التشاركية أهمية كبرى لتجنُّب الارتجال الذي أضعف العديد من الإصلاحات السابقة.

تحديات تنفيذ الإصلاح المنهجي

أولًا- الموارد البشرية

المدرسون هم الفاعل الأساسي، ويتطلب نجاح الإصلاح تكوينًا أوليًا ومستمرًا قويًا.

ثانيًا- الموارد البيداغوجية

الحاجة إلى إنتاج كتب مدرسية ووسائل تعليمية رقمية تتماشى مع المناهج الجديدة.

ثالثًا- التقييم

ضرورة تطوير أساليب التقييم لتقيس الكفاءات بدل الحفظ فقط.

رابعًا- الحوكمة

تتطلب الإصلاحات تنسيقًا فعالًا بين جميع المؤسسات، ومتابعة دقيقة، وتقييمًا مستمرًا.

ويجب أن ينفذ الإصلاح بشكل تدريجي وتجريبي، مع مواكبة الفاعلين التربويين.

خاتمة

يشكل الإصلاح المنهاجي خطوة أساسية في تحديث النظام التربوي. فهو يعيد صياغة أهداف التعليم ومضامينه وطرقه بهدف بناء مدرسة قادرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية.

ويعكس اعتماد مقاربة الكفاءات، وإدماج الأبعاد اللغوية والثقافية، وتعزيز الإنصاف، تحولًا مهمًا في الرؤية التربوية نحو تكوين متعلم متكامل.

غير أن نجاح مثل هذا التحول لا يمكن أن يتحقق عبر مبادرات ظرفية أو تجارب معزولة، بل يتطلب حكامة تربوية قوية، وهندسة لغوية دقيقة، ومؤسسات قادرة على ضمان الانسجام العلمي والبيداغوجي والقانوني للإصلاح.

ويبقى كل ذلك مرهونًا بقدرة الفاعلين على تحويل هذه التوجهات إلى ممارسات فعلية، عبر الاستثمار في التكوين، والموارد، والتقويم، والحكامة.

وفي النهاية يمثل هذا الإصلاح مشروعًا مجتمعيًا يهدف إلى تكوين مواطنين قادرين على مواجهة تحديات العصر والإسهام في تنمية البلاد.

إطلاق سلسلة عروض حول حصيلة التكوين المستمر لخبراء المجلس وأطره



في إطار ترسيخ ثقافة التكوين المستمر وتبادل الخبرات داخل المؤسسة، أطلق المجلس الأعلى للتهذيب سلسلة من العروض تحتضنها قاعة الاجتماعات بالمجلس، وتتواصل على مدى أسبوعين، يقدمها خبراء وأطر المجلس الذين شاركوا في برنامج التكوين المستمر المنظمة من طرف المدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء لصالح أطر الدولة.

وتأتي هذه المبادرة تتويجًا لمشاركة عدد من أطر المجلس في هذه الدورات التكوينية حيث يستعرضون أبرز المعارف والمهارات التي اكتسبوها من الدورات التدريبية التي شاركوا فيها، وما تلقوه فيها من مهارات، وفتح نقاش مهني حول أفضل السبل لتحسين أساليب العمل وتطوير الأداء الإداري والفني والمالي.

وتشمل سلسلة العروض سبعة محاور رئيسية، هي الإحصاء والتخطيط، وتسيير الموارد البشرية، والرقابة والتفتيش، والدعم الإداري، والسكرتاريا المكتبية، وتنظيم العمل الحكومي، والتحرير الإداري، وهي مجالات تمثل ركائز أساسية في تحديث الإدارة العمومية والرفع من كفاءة الموارد البشرية.

وتجسد هذه المبادرة حرص المجلس الأعلى للتهذيب على استثمار التكوين بوصفه رافعة لتطوير الكفاءات، وتحويل ما يكتسبه أطره من معارف وخبرات إلى رصيد مؤسسي مشترك يعزز جودة الأداء، ويكرس ثقافة التكوين المستمر، ويواكب جهود تحديث الإدارة العمومية والارتقاء بفعالية المؤسسات الوطنية.

نحو آلية شاملة للمتابعة والتقييم في النظام التربوي الوطني:
الدور الاستراتيجي للمجلس الأعلى للتهذيب

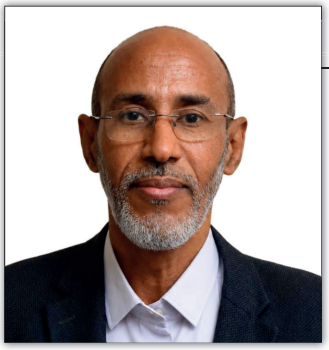


يحيى ولد ابنو / خبير المتابعة والتقييم لدى المجلس

تعدُّ إصلاحات المنظومة التربوية الموريتانية، التي تم إطلاقها بموجب القانون التوجيهي رقم 2022-023، أحد أكثر المشاريع طموحًا في بلادنا. ولا يتوقف نجاح هذا المسار على جودة السياسات المطبقة فحسب، بل يعتمد أيضًا على قدرتنا الجماعية على رصد التقدم المحرز، وتحديد العقبات، وتصويب الإجراءات بسرعة كافية. وفي هذا السياق، يعمل المجلس الأعلى للتهذيب على نشر وتفعيل منظومة للمتابعة والتقييم تتلاءم مع صلاحياته كمؤسسة استشارية مستقلة خاضعة للسلطة المباشرة لرئاسة الجمهورية. وتهدف هذه المنظومة إلى تقديم قراءة موضوعية، دقيقة، وشاملة لمدى تطور النظام التربوي الوطني.

من الرقابة إلى التعلم الجماعي.. إرساء ثقافة الحجج والبراهين

لم تعد المتابعة والتقييم بمفهومها الحديث تقتصر على مجرد إنتاج الإحصاءات أو التحقق من مدى تنفيذ البرامج، بل أصبحت تفرض نفسها، قبل كل شيء، كأداة أساسية لدعم اتخاذ القرار، وتعزيز المساءلة، والتعلم الجماعي. ففي قطاع واسع ومعقد مثل التعليم، تتيح لنا البيانات تقييم التقدم المحرز بكل موضوعية في مجالات الولوج، والجودة، والإنصاف، والحكامة. كما تسلط الضوء على الفجوات بين الأهداف المرسومة والنتائج



الملاحظة، وذلك بهدف اقتراح إجراءات تصحيحية مبنية على الحقائق والوقائع بدلًا من الانطباعات والتخمينات. ويسعى المجلس الأعلى للتهذيب من خلال ذلك إلى ترسيخ ثقافة حقيقية تعتمد على الأدلة والبراهين في خدمة الإصلاح التربوي.



مقاربة شاملة وجامعة

تكمن إحدى نقاط القوة الرئيسية لهذه المنظومة في طابعها الشامل والتشاركي العميق. فالنظام التربوي الوطني يشمل، في الواقع، عدة قطاعات وزارية تتدخل على طول المسار التعليمي؛ بدءًا من التعليم ما قبل المدرسي وصولًا إلى التعليم العالي، مرورًا بالتعليم الفني والتكوين المهني، والتعليم الأصلي، ومحو الأمية، فضلًا عن آليات الحماية الاجتماعية المرتبطة بالتعليم.

ولا يهدف دور المجلس الأعلى للتهذيب إلى الحلول محل القطاعات المذكورة، ولا إلى إنتاج البيانات القطاعية بنفسه، بل تكمن قيمته المضافة الحقيقية في قدرته على تجميع المعلومات المتاحة، وتحفيز الحوار بين مختلف الفاعلين، وصياغة تحليل مستقل حول مسار تنفيذ الإصلاح. هذه المقاربة التكاملية، التي تشكل جوهر الإطار المرجعي الذي تم إعداده في فبراير الماضي، تتجسد اليوم بشكل ملموس على أرض الواقع.

2026.. المنعطف العملي والخطوات المؤسسية المحرزة

يمثل عام 2026 محطة حاسمة في بلورة وتجسيد هذه المنظومة. فبعد عمل دؤوب من التشاور والتحضير المنهجي، قطع المجلس الأعلى للتهذيب خطوة تاريخية بتوقيع بروتوكولات تعاون مع الوزارات الخمس المعنية بتنفيذ الإصلاح التربوي. وأصبحت هذه البروتوكولات تشكل منذ الآن الإطار الرسمي لتعاوننا المشترك؛ حيث تحدد بدقة آليات تبادل البيانات، ومسؤوليات كل طرف، والترتيبات الخاصة بالتنسيق، إضافة إلى مساطر إرسال المعلومات الضرورية لمتابعة المؤشرات الاستراتيجية.

وفي هذا السياق الزاخر بالأنشطة، تم رسميًا تشكيل اللجنة الفنية للتنسيق (CTC) التي تمثّل فضاءً دائمًا للتشاور الفني بين المجلس الأعلى للتهذيب والوزارات الشريكة. وتتخلص مهمة اللجنة في إضفاء المرونة على انسيابية المعلومات، وتوحيد مناهج الجمع والتحليل، وتذليل العقبات المرتبطة بالمتابعة، وضمان الانسجام التام لجميع الأعمال. وتجسد هذه اللجنة، التي تعد حجر الزاوية في حكامة هذه المنظومة، الإرادة المشتركة لبناء نظام تعاوني، موثوق، ومستدام.

حكامة تشاركية.. لاستشراف المستقبل

إن نجاح مثل هذه الآلية لا يتوقف على دقتها الفنية والمنهجية فحسب، بل يرتبط أيضًا بمدى تملكها واستيعابها من طرف الفاعلين في القطاع. ولهذا السبب، يتبنى المجلس الأعلى للتهذيب نهجًا تشاركيًا موسعًا يضم الوزارات القطاعية، والشركاء الفنيين والماليين، والمؤسسات التعليمية، والنقابات، والمدرسين، ورابطات آباء التلاميذ، ومنظمات المجتمع المدني. ولن تقتصر هذه الحكامة المشتركة على تأمين جودة البيانات المجمَّعة فحسب، بل ستسهم أيضًا في تعزيز الثقة المتبادلة وضمان الاستغلال الأمثل والفعلي لخلاصات المتابعة والتقييم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

وبعيدًا عن الأرقام والرسوم البيانية، فإن الغاية الأسمى تكمن في إرساء حكامة تربوية أكثر شفافية، وانسجامًا، وتوجهًا نحو تحقيق النتائج الملموسة. وستعمل التقارير السنوية المستقبلية للمجلس الأعلى للتهذيب، ودراساته المواضيعية، وآراؤه الفنية على تنوير أصحاب القرار، وإطلاع المواطنين، وإثراء نقاش وطني بنّاء حول مستقبل التعليم. ومن خلال تزويد موريتانيا تدريجيًا بآلية شاملة للمتابعة والتقييم تغطي جميع مستويات التعليم، يؤدي المجلس الأعلى للتهذيب دوره كاملًا كمرصد استراتيجي للإصلاح. ولأن التعليم مسؤولية الجميع، فإن تقييمه يجب أن يكون كذلك مهمة يتقاسمها الجميع.

المجلس الأعلى للتهذيب يطلق موسمه التفكيري لسنة 2026



أطلق المجلس الأعلى للتهذيب يوم الاثنين 09 مارس 2026 في نواكشوط موسمه التفكيري لسنة 2026، بمشاركة نخبة من الخبراء والباحثين والمختصين في المجال التربوي، وذلك في إطار ديناميكيته الرامية إلى دعم التفكير الاستراتيجي في قطاع التعليم، وتعميق النقاش حول أبرز التحديات المرتبطة بتطوير المنظومة التعليمية الوطنية، وتعزيز آليات الحكامة والتخطيط والتقييم.

ويأتي هذا الموسم في سياق جهود المجلس الرامية إلى مواكبة الإصلاح التربوي الوطني، وترسيخ دور المجلس كهيئة استشارية مرجعية تعمل على إنتاج الرأي والخبرة والدراسات الداعمة لصنع القرار في قطاع التعليم والتكوين والبحث العلمي.

وفي هذا السياق، أكد معالي رئيس المجلس الأعلى للتهذيب، في كلمة بالمناسبة، أن هذا الموسم التفكيري أصبح منصة علمية لاستقطاب الخبرات الوطنية والدولية، ودعامة أساسية في مسار دعم الإصلاح التربوي وترسيخ المدرسة الجمهورية، وتيسير الولوج إلى تعليم نوعي، انسجامًا مع التوجهات العليا للدولة في مجال تطوير رأس المال البشري.

تنظيم سلسلة ورشات لتعزيز حكامة المنظومة التربوية

كما أشار معاليه إلى أن المجلس يعمل في هذا الإطار على إعداد عدد من الدراسات الاستراتيجية، من بينها مخطط استراتيجي للفترة 2026-2030، إضافة إلى مخطط للتكوين، فضلًا عن دراسات معمقة حول حوكمة المنظومة التربوية والتكلفة الإجمالية للإصلاح في أفق 2030، بما يعزز القدرة التخطيطية للقطاع ويرفع من جودة السياسات العمومية التعليمية.

وقد تضمن برنامج الموسم التفكيري تنظيم سلسلة من الورشات الفنية المتخصصة خلال شهرَي مارس وإبريل، عالجت محاور استراتيجية مرتبطة بتحديث المنظومة التربوية وتعزيز فعاليتها.





خلال الورشة الأولى، تمحورت العروض حول الإطار المرجعي للمتابعة والتقييم في النظام التعليمي، حيث تم عرض مقترحات تتعلق بتطوير آليات جمع المعطيات التربوية، وتحسين مؤشرات الأداء، وتكريس نظام فعال للرصد والمتابعة يسمح بقياس نتائج السياسات العمومية في قطاع التعليم بدقة وموضوعية.

أما الورشة الثانية، فقد خصصت لبحث تطوير استراتيجية التعليم ما قبل المدرسي في أفق 2030، حيث ناقش المشاركون مضامين الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال، وسبل تعزيز التغطية وتحسين الجودة، وإرساء إطار مؤسسي وتنظيمي واضح يضمن التنسيق بين الفاعلين، إلى جانب تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوسيع إشراك الفاعلين المحليين في دعم هذا النمط من التعليم باعتباره أساسًا في بناء المسار التربوي للطفل.

وتناولت الورشة الثالثة صياغة الآراء القانونية والفنية المتعلقة بالسياسات التعليمية، حيث جرى استعراض المرجعيات القانونية المنظمة لعمل المجلس، خصوصًا القانون التوجيهي رقم 2022-023 والمرسوم رقم 2022-073 المنشئ للمجلس، إضافة إلى دراسة السياقات الدولية والإقليمية للأنظمة التعليمية، وتحليل دور المجلس كهيئة لضمان انسجام الاستراتيجيات والسياسات التربوية، وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين في القطاع.

وقد شكلت مجمل هذه الورشات فضاء علميًا وتفاعليًا مكّن من تبادل الخبرات بين الخبراء الوطنيين والدوليين وأعضاء المجلس، وستسهم لا محالة في تعزيز القدرات الفنية والإدارية في مجالات الحكامة التربوية والإدارية، وإعداد الآراء الاستشارية المبنية على أسس علمية ومنهجية دقيقة.



Haut Conseil de l'Education

Revue éditée par le Haut Conseil de l'Education - Numéro : 01 - Juillet 2026

www.hce.mr

Le Président du Haut Conseil de l'Éducation remet au Président de la République le troisième rapport annuel relatif à l'état du système éducatif national



Conformément à l'article 85 de la loi d'orientation 2022-023, il a été « institué un organe dénommé le Haut Conseil de l'Education (HCE), placé sous la tutelle de la Présidence de la République.

Le HCE est une Institution consultative indépendante au service du SEN, dont les missions, les modalités d'organisation et de fonctionnement sont fixées par décret.»



Brahim Vall Ould Mohamed Lemine
Président du Haut Conseil de l'Éducation

Mot du Président

Le système éducatif de notre pays traverse une phase charnière de son processus de réforme et de développement, fondée sur une vision nationale qui érige l'éducation en priorité stratégique. Cette vision fait de l'école républicaine un pilier essentiel pour le renforcement de l'unité nationale, l'ancrage des valeurs de citoyenneté et la formation de compétences capables de conduire le processus de développement.

Dans le cadre de cette dynamique de réforme, le Haut Conseil de l'éducation assure ses responsabilités en matière de suivi, d'évaluation et de conseil, dans l'optique d'accompagner la mise en œuvre de la réforme et de veiller à la cohérence des différentes politiques sectorielles avec les objectifs fixés par la loi d'orientation du système éducatif national.
Dans ce contexte, nous avons le plaisir de mettre à votre disposition le premier numéro de la revue du Haut Conseil de l'éducation, qui se veut à la fois une vitrine institutionnelle reflétant les efforts et les activités du Conseil, et une plateforme de dialogue intellectuel et scientifique autour des questions d'éducation, de formation et de recherche scientifique. La révue accompagne les efforts de réforme de l'éducation, considérée comme une priorité nationale majeure du programme du Président de la République et un choix stratégique pour le développement humain et la réalisation du développement durable.

Outre la présentation des actions et des réalisations du Conseil, la revue accordera une place importante à la valorisation des expertises nationales et des expériences éducatives exemplaires. Elle mettra également en lumière les partenariats établis avec les institutions et organismes œuvrant dans les domaines de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique, aux niveaux national et international. Dans cette perspective, le partage des expériences et l'apprentissage des pratiques réussies constituent un levier essentiel pour soutenir la réforme et améliorer la performance institutionnelle.

La revue comportera, par ailleurs, des articles d'opinion, des analyses et des études spécialisées, réalisées par des conseillers, des experts, des chercheurs et des acteurs intéressés par les questions éducatives. Elle proposera aussi des dossiers thématiques, des statistiques et des indicateurs visant à enrichir le débat public sur l'éducation et à offrir aux lecteurs une base scientifique fiable pour mieux comprendre les défis et les opportunités du système éducatif.

A cette fin, notre ambition est de faire de cette revue une référence médiatique et scientifique reflétant la vitalité du secteur de l'éducation dans notre pays, documentant le processus de réforme éducative et offrant un espace de dialogue constructif et d'échange de points de vue entre les différents acteurs et partenaires.
En vous présentant ce premier numéro, nous formulons le vœu qu'il constitue une contribution significative au soutien du processus de développement du système éducatif national et qu'il accompagne les aspirations de notre pays vers une école républicaine moderne, équitable et de qualité.

Dans ce numéro

Le Président du Haut Conseil de l'Éducation remet au Président de la République le troisième rapport annuel relatif à l'état du système éducatif national



5

Déclaration du président du Haut Conseil de l'Education à l'occasion de la présentation du troisième rapport du Conseil à Son Excellence le Président de la République 7

Le Haut Conseil de l'Éducation, un dispositif institutionnel pour l'accompagnement de la réforme éducative en Mauritanie
Mahfoud Agatt / Secrétaire Exécutif du HCE 11

L'enseignement préscolaire en Mauritanie : Entre les enjeux de la généralisation et les exigences de la qualité
Mahfoudh Mohamed Ammou / Expert Educatif du HCE 15

Les avis juridiques et techniques du (HCE): Et leur contribution à l'amélioration de l'efficacité du système éducatif national
Dr. Ibrahim Mohamed Cheikh Sidiya / Expert Juriste au HCE 25

Les visites de terrain, une opportunité pour appréhender les réalités du système éducatif
Mahfoudh Mohamed Ammou / Expert Educatif du HCE 27

Le Haut Conseil de l'Éducation publie le bilan de ses travaux pour la période 2024-2025 30

Curriculum et politique linguistique dans la réforme éducative en Mauritanie : Analyse des fondements et des défis
Dr. Abdellahi Kerim / Conseiller au HCE 32

Vers un mécanisme inclusif de suivi-évaluation du Système Éducatif National : le rôle stratégique du Haut Conseil de l'Éducation
Yahya Sid Ahmed Ebnou / Expert en Suivi-Evaluation au HCE 35

Le Haut Conseil de l'Éducation lance sa Saison de réflexion 2026 37

Haut Conseil de l'Education

Revue éditée par le Haut Conseil de l'Education

Tel : + (222) 45 25 11 00 - (B.P) : 74 88
E-mail : info@hce.mr - contact@hce.mr
Tevragh-Zeina - Nouakchott – Mauritanie

Directeur de Publication
Mahfoudh Hamoudi Agatt
Secrétaire Exécutif au HCE

Rédacteur en chef
Dr Mohamed Salem Maouloud
Conseiller au HCE

Secrétaire de rédaction
Mohamed Abdallahi Mohamed Mahfoud,
Expert en communication au HCE

Comité de rédaction
Dr Mohamed Salem Maouloud
Dr. Ibrahim Mohamed Cheikh Sidiya
Mahfoudh Mohamed Ammou
Mohamed Abdallahi Mohamed Mahfoud

Comité de relecture
Dr. Ibrahim Mohamed Cheikh Sidiya
Expert Juriste au HCE
Mahfoudh Mohamed Ammou
Expert Educatif du HCE

Traduction :
Mahfoudh Mohamed Ammou

Conception et impression
Ets EVNAN Prestations
47 00 00 55 - 48018361
had.mac@gmail.com

Le Président du Haut Conseil de l'Éducation remet au Président de la République le troisième rapport annuel relatif à l'état du système éducatif national



Son Excellence le Président du Haut Conseil de l'Éducation, M. Brahim Vall Ould Mohamed Lemine, a remis, le jeudi 21 mai 2026 , à Son Excellence le Président de la République, M. Mohamed Ould Cheikh El Ghazouani, le troisième rapport annuel du Conseil relatif à l'état du système éducatif national pour l'année scolaire et académique 2024-2025, conformément aux dispositions de l'article 9 du décret n° 2022-073 portant création du Haut Conseil de l'Éducation.

Au cours de cette audience, le Président du Conseil a présenté les principaux éléments du rapport, qui dresse un diagnostic global de la situation du système éducatif national, rend compte des réalisations accomplies, identifie les défis persistants et formule un ensemble de recommandations visant à poursuivre la mise en œuvre de la réforme de l'éducation et à renforcer la qualité de ses acquis.

Le Président du Conseil a indiqué que le rapport repose sur une approche scientifique combinant diagnostic, analyse et prospective, en s'appuyant sur les données sectorielles, les visites de terrain, les résultats des travaux de réflexion du Conseil ainsi que sur les rencontres avec les différents acteurs du secteur éducatif.

Il a souligné que le rapport a accordé une attention particulière à deux phases majeures de la réforme : l'éducation préscolaire et l'École républicaine, considérées comme deux piliers essentiels pour la construction d'un système éducatif plus performant et plus équitable.



Le rapport couvre également les différentes composantes du système éducatif : l'enseignement fondamental et secondaire, l'enseignement originel et l'alphabétisation, la formation technique et professionnelle ainsi que l'enseignement supérieur et la recherche scientifique.

Le rapport a relevé plusieurs indicateurs positifs, parmi lesquels figurent l'augmentation du taux de scolarisation dans l'enseignement préscolaire, l'élargissement de l'accès à l'enseignement secondaire, la modernisation des curricula, le renforcement des programmes de formation, ainsi que le développement de nouvelles filières dans l'enseignement supérieur, afin de mieux répondre aux exigences du développement et aux besoins du marché du travail.

En revanche, le rapport a mis en évidence un certain nombre de défis qui nécessitent encore des efforts supplémentaires, notamment l'achèvement du cadre institutionnel et juridique de la réforme, la création d'une institution autonome chargée de l'éducation préscolaire, l'activation de la Commission nationale de suivi de la réforme, la mise en place d'une carte scolaire efficace, le développement d'un système intégré d'information éducative, ainsi que le renforcement de la formation continue des ressources humaines.

Le Président du Conseil a précisé que Son Excellence le Président de la République a renouvelé, au cours de cette rencontre, son affirmation de la place centrale qu'occupe l'éducation dans son programme de réforme, en tant que levier fondamental pour la construction du capital humain et la réalisation du développement durable. Il a également salué les efforts déployés par le Haut Conseil de l'Éducation dans l'accompagnement de la réforme du système éducatif.

Son Excellence le Président de la République a également réaffirmé son soutien constant à la réforme et a donné des instructions pour renforcer la coordination, la concertation et le suivi entre les différents acteurs, ainsi que pour développer les partenariats avec les institutions similaires afin de tirer profit de leurs expériences et de contribuer ainsi à l'amélioration du système éducatif national et à la réalisation des objectifs de l'École républicaine.

Déclaration du président du Haut Conseil de l'Education à l'occasion de la présentation du troisième rapport du Conseil à Son Excellence le Président de la République

J'ai eu l'honneur d'être reçu en audience par Son Excellence le Président de la République, Monsieur Mohamed Ould Cheikh El Ghazouani, à qui j'ai remis le troisième rapport annuel du Haut Conseil de l'éducation sur l'état du système éducatif national pour l'année scolaire et universitaire 2024-2025, conformément aux dispositions de l'article 9 du décret n° 2022-073 du 23 mai 2022 portant création du Conseil.

À l'issue de cette rencontre, j'ai le plaisir de partager avec vous les principaux enseignements de ce rapport, ainsi que les messages essentiels et les grandes orientations qui s'en dégagent. Cette rencontre a également été l'occasion de rappeler la place prioritaire qu'occupe l'éducation dans le programme de Son Excellence le Président de la République « Mon ambition pour la patrie ».

À cette occasion, il a souligné que la transformation durable du pays passe nécessairement par le développement du capital humain, que l'école républicaine constitue le cadre privilégié pour l'enracinement des valeurs de justice, d'égalité des chances et de cohésion sociale, et que l'enseignant est la pierre angulaire de l'action éducative, à l'instar du soldat qui veille à la protection des frontières.

Au cours de cette audience,



Son Excellence le Président de la République a réaffirmé toute l'estime qu'il porte à la profession enseignante et l'importance qu'il accorde à la formation professionnelle. Il en a donné une illustration concrète en présidant personnellement, le 6 mai, la cérémonie de remise des chèques bancaires aux premiers bénéficiaires du Fonds de logement des enseignants, une initiative qui a suscité un accueil très favorable auprès des bénéficiaires, toutes catégories confondues.

Un rapport de référence fondé sur une approche globale d'évaluation du système éducatif

Par la richesse de ses informations et l'étendue des thématiques qu'il traite, ce rapport constitue une référence majeure. Il s'appuie sur une démarche fondée sur le diagnostic, l'analyse et la prospective, en mobilisant les données sectorielles, les observations issues des visites de terrain, les travaux de la saison de réflexion du Haut Conseil de



l'éducation, ainsi que les résultats des rencontres tenues avec les différents acteurs du secteur éducatif. À ce titre, il dresse un état des lieux du système éducatif national, met en évidence les avancées réalisées et formule des recommandations appropriées pour remédier aux insuffisances constatées.

Le troisième rapport du Haut Conseil de l'éducation conserve son approche globale de l'évaluation des différentes composantes et des divers niveaux du système éducatif. Il introduit, dans sa présente édition, une innovation méthodologique majeure consistant à approfondir l'analyse de deux piliers fondamentaux de la réforme. Le premier concerne l'éducation préscolaire, considérée comme la pierre angulaire de toute réforme durable du système éducatif. Le second porte sur l'école républicaine, en tant que symbole de la transformation et de la réforme, ainsi qu'espace privilégié de consolidation de l'unité nationale.

Des avancées majeures dans les différents niveaux du système éducatif

Le rapport fait également ressortir un ensemble de réalisations significatives en matière d'élargissement de l'accès à l'éducation, d'amélioration de la qualité, de renforcement de l'équité et d'accroissement de l'efficacité du système. S'agissant de l'éducation préscolaire, le taux de scolarisation est passé de 15,9 % à 24,5 %, grâce notamment à l'extension des classes préparatoires, à l'augmentation de la capacité d'accueil des jardins d'enfants publics ainsi qu'au partenariat avec les secteurs privé et associatif. Quant à l'école républicaine, elle a poursuivi son développement avec succès à travers la réservation de l'enseignement primaire aux établissements publics, la généralisation des symboles nationaux, l'expérimentation de l'enseignement des langues nationales et le renforcement du rôle des associations et des conseils de gestion pédagogique dans la gouvernance des établissements. L'enseignement secondaire a, pour sa part, enregistré une progression de 13,6 % des effectifs, tandis que les programmes ont été actualisés et que des actions de formation intensive ont bénéficié à plus de 4000 cadres éducatifs.

Dans les domaines de l'enseignement originel et de l'alphabétisation, une stratégie nationale de préservation et de valorisation de l'enseignement originel est en cours d'élaboration, tandis que la révision de la stratégie nationale d'alphabétisation a été engagée. En matière d'enseignement technique et de formation professionnelle, les effectifs ont atteint 12 001 stagiaires en 2025. Des programmes pilotes ont également été lancés dans les secteurs du bâtiment, de la mécanique et des technologies de l'information afin d'expérimenter des modèles de formation innovants favorisant une meilleure insertion sur le marché du travail. Quant à l'enseignement supérieur, il a renforcé la professionnalisation de ses filières grâce à l'ouverture de nouveaux parcours en communication, médias, ingénierie et transformation numérique, ainsi qu'à la mise en œuvre progressive de la décentralisation universitaire, contribuant ainsi au développement régional et au renforcement de la qualité des formations académiques et professionnelles.



Des défis à relever et un engagement renouvelé pour accélérer la réforme éducative

Malgré les progrès enregistrés par le système éducatif, le rapport met en évidence des retards dans certains domaines. Ceux-ci concernent notamment la création d'une institution autonome chargée de l'éducation préscolaire, l'accélération de la mise en place du cadre institutionnel et juridique de la réforme éducative, ainsi que l'opérationnalisation du Comité national de suivi de la réforme. Dans le même esprit, le rapport souligne l'importance de mettre en place une carte scolaire efficace, de développer un système d'information éducatif intégré, fiable et précis, et de renforcer les compétences des ressources humaines du système à travers la formation continue, notamment dans les domaines des sciences, des langues et du numérique, considérés comme des leviers essentiels pour améliorer la qualité de l'éducation et l'adapter aux exigences du XXIe siècle.

Le rapport insiste également sur la nécessité de réaliser un recensement national exhaustif de l'enseignement originel et de l'alphabétisation afin de combler les insuffisances en matière de données dans ces deux domaines. Il recommande, en outre, d'accélérer la décentralisation de l'enseignement supérieur, de manière à assurer une meilleure répartition de l'offre de formation et une plus grande adéquation avec les besoins de l'environnement économique et social des universités. Le rapport s'achève sur un ensemble de recommandations générales, complétées par une matrice de recommandations spécifiques destinées aux différentes composantes du système éducatif. Le Haut Conseil de l'éducation mettra en place les mécanismes appropriés pour assurer le suivi de leur mise en œuvre.

Le rapport a retenu une attention particulière de Son Excellence le Président de la République, qui a réaffirmé son soutien constant à la réforme ainsi que la détermination du Gouvernement à mobiliser les ressources nécessaires pour hisser notre système éducatif au niveau des ambitions nationales et renforcer la performance et la compétitivité du système éducatif. Son Excellence a également donné ses orientations au Haut Conseil de l'éducation en vue de renforcer la coordination, la concertation et le suivi, tout en développant les partenariats avec les institutions homologues et en tirant parti de leurs expériences dans ce domaine.

À cette occasion, je tiens à exprimer à Son Excellence le Président de la République ma profonde gratitude et mes sincères remerciements. Je tiens également à féliciter mes collègues, membres du Haut Conseil de l'éducation pour la qualité du travail accompli. Mes remerciements s'adressent également aux départements ministériels, aux acteurs et aux partenaires du système éducatif pour leur précieuse contribution.

Le Président du Haut Conseil de l'Éducation s'entretient avec la Ministre de l'Éducation et de la Réforme du Système d'Enseignement pour renforcer la coordination



Le Président du Haut Conseil de l'Éducation, Son Excellence M. Brahim Vall Ould Mohamed Lemine, s'est entretenu, le vendredi 17 juillet 2026, avec Son Excellence la Ministre de l'Éducation et de la Réforme du Système d'Enseignement, Mme Houda Mint Babah. Cette rencontre intervient à la suite de la remise du troisième rapport annuel du Conseil à Son Excellence le Président de la République.

Les échanges ont porté sur les moyens de renforcer la coordination et la coopération entre le HCE et le MERSE en matière d'accès à l'information et de mise en œuvre du suivi des recommandations formulées dans les rapports, les études et les avis techniques du Conseil. Ces échanges ont permis également d'examiner les moyens de consolider les mécanismes de concertation afin de donner une nouvelle impulsion à l'accélération de la réforme du système éducatif.

Ont pris part à cette réunion, le Secrétaire Exécutif du Haut Conseil de l'Éducation, M. Mahfoud Ould Agatt, le Secrétaire Général du Ministère de l'Éducation et de la Réforme du Système d'Enseignement, M. Sadvi Ould Sidi Mohamed, ainsi que plusieurs experts du Haut Conseil de l'Éducation et cadres du Ministère.

Le Haut Conseil de l'Éducation, un dispositif institutionnel pour l'accompagnement de la réforme éducative en Mauritanie

Mahfoud Agatt
Secrétaire Exécutif du HCE



La création du Haut Conseil de l'Éducation s'inscrit dans le contexte de la réforme éducative que connaît le système éducatif national. Cette réforme répond à la nécessité de remédier aux dysfonctionnements qui ont affecté le secteur de l'éducation à ses différents niveaux au cours des dernières décennies, tout en renforçant le rôle de l'École républicaine en tant qu'espace de consolidation de l'unité nationale, de promotion des valeurs communes et de préparation d'un citoyen capable de contribuer au développement économique et social du pays.

Les larges consultations nationales sur l'éducation et la formation ont constitué une étape décisive dans le processus de réforme. Elles ont permis d'aboutir à un consensus national autour du diagnostic de la situation du système éducatif et des défis auxquels il est confronté, et ont jeté les bases d'une nouvelle vision de l'éducation nationale, consacrée par la promulgation de la loi n° 2022-023 du 17 août 2022 portant loi d'orientation du système éducatif national.

Dans le cadre de la mise en œuvre des dispositions de cette loi, le Haut Conseil de l'Éducation a été créé par le décret n° 2022-073 du 23 mai 2022, en application des dispositions de l'article 85 de la loi d'orientation. Il constitue une institution consultative indépendante placée sous la haute autorité du Président de la République.

La mission fondamentale du Haut Conseil de l'Éducation consiste à veiller au respect des grandes orientations de l'État en matière d'éducation et de formation, à suivre la mise en œuvre des réformes éducatives et à en évaluer les résultats. Il est également chargé d'émettre des avis sur la conformité des politiques, des programmes et des textes législatifs et réglementaires avec les objectifs et orientations définis par la loi d'orientation.

Le Conseil formule en outre des recommandations et des avis techniques visant à contribuer au développement du système éducatif national et à renforcer la coordination entre ses différentes composantes et ordres.

Le Haut Conseil de l'Éducation revêt une importance particulière en raison de l'étendue de son champ de compétence, qui couvre l'enseignement public et privé à tous ses niveaux, depuis le préscolaire jusqu'à l'enseignement supérieur, en passant par l'enseignement fondamental et secondaire ainsi que par la formation technique et professionnelle. Ses attributions s'étendent également à l'éducation non formelle, à l'enseignement religieux, à l'alphabétisation, à l'éducation inclusive, à la recherche scientifique et à l'innovation.

Ses attributions couvrent également les différentes questions liées aux politiques et stratégies éducatives, à l'accès à l'éducation, à la gestion des flux scolaires, aux infrastructures, au financement du secteur, à la gestion des ressources humaines, à la qualité de l'enseignement et de ses contenus, à l'innovation pédagogique ainsi qu'aux dispositifs de suivi et d'évaluation.

L'article 7 de la loi d'orientation du système éducatif national prévoit la possibilité pour le Conseil d'émettre des avis à la suite d'une saisine des différents départements impliqués dans l'éducation ou par autosaisine.



Cette disposition fait de lui un acteur majeur du débat public sur les questions d'éducation et de formation. Par ailleurs, le décret portant sa création prévoit sa consultation préalable avant toute décision majeure concernant le secteur éducatif, renforçant ainsi son rôle d'instance de référence en matière de réforme éducative.

Le Haut Conseil de l'Éducation se distingue par une architecture institutionnelle qui reflète le caractère participatif de la réforme éducative. Son assemblée générale est composée de vingt-huit membres représentant la Présidence de la République, la Primature, les départements gouvernementaux concernés par l'éducation, la formation et l'action sociale, ainsi que des représentants des établissements publics et privés d'enseignement supérieur, des établissements d'enseignement privé, des communes, des conseils régionaux, de l'Union des associations de parents d'élèves et des organisations patronales, auxquels s'ajoutent des experts et d'anciens ministres du secteur de l'éducation.

Le Conseil fonctionne à travers une assemblée générale, un bureau exécutif et trois commissions permanentes spécialisées : la Commission qualité et innovation, la Commission de pilotage, financement et réglementations, et la Commission carte scolaire et inclusion. Il dispose également d'un secrétariat exécutif chargé du suivi technique et administratif de ses activités.

Depuis le début de ses activités, le Haut Conseil de l'Éducation a accompli un ensemble de missions liées à l'accompagnement de la réforme éducative. Il a notamment élaboré des rapports de référence sur la situation du système éducatif national, réalisé des études juridiques et institutionnelles relatives à la mise en œuvre de la loi d'orientation, organisé des rencontres de concertation et des ateliers de réflexion, et participé aux mécanismes gouvernementaux de coordination chargés du suivi de la réforme.

Le Conseil a également régulièrement effectué des missions de terrain dans les différentes wilayas du pays afin d'observer la réalité des établissements éducatifs, de suivre les conditions de rentrée scolaire et universitaire et d'évaluer l'état d'avancement de la mise en œuvre des réformes sur le terrain.



Dans le cadre de sa fonction consultative, le Conseil a examiné plusieurs projets de textes réglementaires encadrant le secteur éducatif, parmi lesquels des projets de décrets relatifs à l'obligation de l'enseignement fondamental, à l'établissement de passerelles entre l'enseignement originel et l'enseignement formel, à l'organisation de l'enseignement secondaire, à l'enseignement privé, au cadre de référence des programmes éducatifs ainsi qu'à l'atlas de l'enseignement des langues nationales.

Cette mission illustre la place qu'occupe le Conseil en tant qu'instance d'expertise et de consultation, contribuant à garantir la cohérence des textes et des mesures adoptées avec la philosophie de la réforme et ses objectifs.

Le Haut Conseil de l'Éducation représente aujourd'hui l'une des principales institutions de gouvernance éducative en Mauritanie. Il n'est pas un organe d'exécution, mais une instance indépendante d'orientation, d'évaluation et de consultation, chargée d'accompagner la réforme, de suivre sa mise en œuvre et de veiller à sa cohérence avec la vision nationale de l'éducation.

À travers les rapports, les études, les avis et les recommandations qu'il élabore, le Conseil contribue à consolider les fondements d'une École républicaine moderne, capable d'assurer une éducation de qualité, de promouvoir l'équité et l'égalité des chances, et de préparer les générations futures à relever les défis du développement et à construire l'avenir du pays.

Dans un contexte marqué par les transformations rapides que connaît le monde dans les domaines du savoir, de la technologie et de l'économie, l'importance du Haut Conseil de l'Éducation ne cesse de croître en tant qu'espace national de réflexion, d'évaluation et de prospective.

La réussite de la réforme éducative ne repose pas uniquement sur l'adoption des lois et la définition des politiques publiques. Elle exige également l'existence d'une institution indépendante capable d'en suivre la mise en œuvre, d'en mesurer les résultats et de proposer, lorsque cela est nécessaire, les ajustements appropriés.

Dans cette perspective, le Haut Conseil de l'Éducation demeure un partenaire essentiel dans la construction d'un système éducatif plus performant, plus efficace et plus équitable, capable d'accompagner les ambitions de l'État et de la société en matière de développement durable et de consolider les fondements de l'École républicaine.

Traduit de l'arabe

Lancement d'une série d'exposés pour le partage des acquis de la formation continue des experts et cadres du HCE



Dans le cadre de la promotion de la culture de la formation continue et du partage des expériences au sein de l'institution, le Haut Conseil de l'Éducation organise une série de présentations accueillies dans la salle de réunion du Conseil. Ces rencontres, qui se dérouleront sur une période de deux semaines, seront animées par les experts et les cadres du Conseil ayant participé au programme de formation continue organisé par l'École nationale d'administration, de journalisme et de magistrature au profit des cadres de l'État.

Cette initiative fait suite à la participation de plusieurs cadres du Conseil à ces sessions de formation. Elle vise à présenter les principaux acquis en matière de connaissances et de compétences, à diffuser les savoir-faire développés par les participants et à ouvrir un échange professionnel sur les meilleures pratiques permettant d'améliorer les méthodes de travail et de renforcer les performances administratives, techniques et financières.

Les présentations s'articulent autour de sept axes principaux : statistiques et planification, gestion des ressources humaines, contrôle et inspection, appui administratif, secrétariat administratif, organisation de l'action gouvernementale et rédaction administrative. Ces domaines constituent des piliers essentiels de la modernisation de l'administration publique et du renforcement des compétences des ressources humaines.

Cette initiative illustre la volonté du Haut Conseil de l'Éducation de faire de la formation un véritable levier de développement des compétences, en capitalisant les connaissances et les savoir-faire acquis par ses cadres pour en faire un patrimoine institutionnel partagé. Elle contribue ainsi à renforcer la qualité des performances, à ancrer la culture de la formation continue et à accompagner les efforts de modernisation de l'administration publique ainsi que le renforcement de l'efficacité des institutions nationales.

L'enseignement préscolaire en Mauritanie :

Entre les enjeux de la généralisation et les exigences de la qualité

Mahfoudh Mohamed Ammou
Expert Educatif du HCE



Résumé

L'enseignement préscolaire occupe aujourd'hui une place croissante dans les politiques éducatives contemporaines en tant qu'étape décisive dans la construction des capacités cognitives, linguistiques et sociales des enfants, ainsi qu'un levier essentiel pour améliorer les chances de réussite scolaire et renforcer la justice sociale.

En Mauritanie, cette étape a été consacrée par la loi d'orientation n° 2022-023 comme le premier maillon de l'École Républicaine, avec des objectifs ambitieux visant à élargir l'accès et à améliorer la qualité à l'horizon 2030.

Le présent article vise à analyser la situation de l'enseignement préscolaire en Mauritanie à la lumière des réformes en cours, à travers l'examen de l'évolution des indicateurs d'accès, la mise en évidence des effets éducatifs, sociaux et économiques démontrés de l'investissement dans la petite enfance, ainsi que le diagnostic des défis liés à la gouvernance, à l'équité territoriale, à la qualité des services et à la durabilité du financement.

L'étude repose sur l'analyse des documents nationaux de référence ainsi que sur les données statistiques figurant dans les rapports officiels récents.

Les résultats montrent que le taux de scolarisation dans l'enseignement préscolaire a connu une progression remarquable au cours des dernières années, passant de 8,7 % durant l'année scolaire 2021-2022 à environ 24,5 % durant l'année scolaire 2024-2025, sous l'effet de l'extension de l'offre éducative, du déploiement des classes préparatoires et du renforcement de la contribution du secteur public.

Cependant, ces progrès quantitatifs continuent de faire face à plusieurs défis, notamment les disparités d'accès entre les régions, l'insuffisance de qualification des ressources humaines, la nécessité d'un cadre unifié de qualité, ainsi que la faiblesse des ressources financières allouées au secteur.

L'article conclut que la réussite du projet de l'École Républicaine demeure tributaire de la consolidation de l'enseignement préscolaire en tant qu'investissement stratégique dans le capital humain et de la construction d'un système intégré conciliant expansion de l'accès, amélioration de la qualité, équité et durabilité.

1. Introduction : Pourquoi l'enseignement préscolaire est-il devenu une priorité nationale ?

Depuis le début du XXIe siècle, l'enseignement préscolaire suscite un intérêt croissant aux niveaux international et national, à la lumière des résultats des recherches pédagogiques et économiques qui ont démontré l'impact déterminant de cette étape sur le développement des capacités de l'enfant et sur son parcours scolaire ultérieur.

Les études en neurosciences ont montré que les premières années de la vie constituent une période critique pour la formation des réseaux neuronaux, l'acquisition du langage et le développement des compétences cognitives, sociales et affectives. Dès lors, l'investissement dans la petite enfance est considéré comme l'un des investissements les plus rentables en matière de développement humain.

Cet enseignement ne se limite pas à préparer les enfants à l'entrée dans l'enseignement primaire; il contribue également à réduire les inégalités sociales et à renforcer l'égalité des chances dès les premières années de la vie.

Selon les enquêtes PISA (Programme international du suivi des acquis des élèves) et les analyses de l'OCDE (l'Organisation de coopération et de dévelop-

pement économiques), les enfants ayant bénéficié d'un enseignement préscolaire obtiennent généralement de meilleurs résultats scolaires, notamment en langage et en mathématiques, s'adaptent plus facilement à l'école et présentent des risques plus faibles de redoublement et d'abandon scolaire (HCE, 2026).

L'enseignement préscolaire constitue également un investissement économique à fort rendement. Il améliore la productivité future et réduit les coûts sociaux liés à l'échec scolaire. Selon Heckman, « Chaque dollar investi dans la petite enfance rapporte entre 7 et 10 dollars de retour sur investissement, grâce aux gains de productivité et à la réduction des dépenses sociales» (HCE, 2025) Dans le contexte national, la Mauritanie a fait de l'enseignement préscolaire l'un des piliers du projet de l'École Républicaine instauré par la loi d'orientation n° 2022-023, en le considérant comme la première étape du parcours éducatif et comme un instrument de promotion de l'équité et d'amélioration de la qualité des apprentissages dès les premières années.

Cette dynamique s'inscrit également dans le cadre de la Stratégie nationale de développement de l'enseignement préscolaire (SNDPE 2025-2030), pilotée par le MASEF, actuellement en cours de validation, qui constitue le principal cadre de référence pour la structuration et le développement du sous-secteur.

Cette orientation repose sur la conviction que la construction du capital humain commence dès la petite enfance. Elle s'inscrit dans le programme présidentiel « Mon ambition pour la Nation » de Son Excellence le Président de la République, Monsieur Mohamed Ould Cheikh El Ghazouani, qui considère l'enseignement préscolaire comme un levier de réussite scolaire, de justice sociale et de cohésion nationale.

Dans cette perspective, les stratégies nationales ont fixé des objectifs ambitieux visant à élargir l'accès (TBS de 50%) et à améliorer la qualité de l'enseignement préscolaire à l'horizon 2030.

Le choix de ce thème pour ce numéro de la revue du Haut Conseil de l'Éducation n'est pas fortuit. Il reflète l'intérêt croissant accordé à ce secteur, considéré comme le point de départ du parcours éducatif de l'enfant.

Le Conseil lui a consacré un chapitre dans son rapport annuel sur l'état du système éducatif 2024-2025 et a organisé un atelier technique national avec un appui international afin d'examiner les défis et les opportunités liés à son développement en Mauritanie.

Partant de ce constat, le présent article se propose d'analyser la situation de l'enseignement préscolaire en Mauritanie et de mettre en lumière les principales évolutions enregistrées au cours des dernières années, en mettant l'accent sur les dynamiques d'extension de l'accès, les bénéfices attendus en matière de réussite scolaire ainsi que les défis liés à la construction d'un système équilibré conciliant généralisation, qualité et durabilité.

Méthodologie

Cette étude adopte une approche descriptive et analytique fondée sur la recherche documentaire et l'analyse des données statistiques officielles relatives au secteur de l'enseignement préscolaire en Mauritanie.

Le cadre de référence de l'étude a été élaboré à partir des principaux documents nationaux régissant le secteur, notamment : la loi d'orientation n° 2022-023 ; le Programme National de Développement du Secteur de l'Éducation (PNDSE III 2023-2030) ; le projet de Stratégie Nationale de Développement de l'Enseignement Préscolaire (2025-2030).

Cependant l'analyse s'appuie en premier lieu sur les rapports publiés par le Haut Conseil de l'Éducation, notamment le rapport annuel sur l'état du système éducatif national ainsi que le rapport final de l'atelier consacré au développement de l'enseignement préscolaire tenu en mars 2026.

Elle exploite en outre les données statistiques officielles relatives aux indicateurs de scolarisation et à l'offre éducative.

Cette démarche vise à analyser les dynamiques d'évolution du secteur au cours des dernières années, à mesurer les progrès réalisés en matière d'accès à l'enseignement préscolaire et à mettre en évidence les défis qui continuent d'entraver l'atteinte des objectifs de généralisation, de qualité et de durabilité à l'horizon 2030.

2. Une dynamique d'expansion sans précédent : lecture de l'évolution de l'accès à l'enseignement préscolaire (2021-2025)

L'enseignement préscolaire en Mauritanie a connu, au cours des dernières années, une évolution remarquable marquée par l'accélération du rythme de scolarisation et l'élargissement de l'offre éducative destinée aux enfants de la petite enfance (voir diagramme 1).

Cette évolution reflète l'importance croissante accordée à cette étape dans les politiques éducatives nationales, après être restée pendant de longues décennies un domaine à faible couverture et peu intégré dans les priorités de la planification éducative.

Cette expansion intervient dans un contexte démographique caractérisé par une augmentation continue du nombre d'enfants appartenant à la tranche d'âge ciblée. En 2024, le nombre d'enfants âgés de trois à cinq ans était estimé à environ 367 000, et devrait atteindre près de 423 000 à l'horizon 2030.

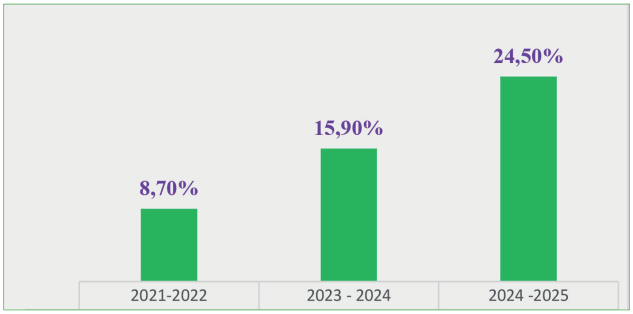
Cette croissance démographique constitue un défi majeur pour les politiques publiques, compte tenu des besoins croissants qu'elle engendre en matière d'infrastructures éducatives et de ressources humaines qualifiées.

Face à cette situation, le Programme National de Développement du Secteur de l'Éducation a adopté des objectifs ambitieux visant à généraliser l'année préparatoire pour les enfants de cinq ans et à accroître progressivement l'accès à l'enseignement préscolaire d'ici 2030.

Les effets de cette politique apparaissent déjà clairement dans les indicateurs enregistrés ces dernières années.

Le taux brut de scolarisation dans l'enseignement préscolaire est passé de 8,7 % durant l'année scolaire 2021-2022 à 15,9 % en 2023-2024, avant d'atteindre 24,5 % en 2024-2025, soit plus du triple du taux observé trois ans auparavant.

Diagramme 1 : Taux brut de scolarisation dans l'enseignement préscolaire



Source : Rapport annuel du Haut Conseil de l'Éducation 2024-2025.

le diagramme montre l'évolution remarquable du taux de scolarisation dans l'enseignement préscolaire et témoigne de la nouvelle dynamique que connaît le secteur dans le cadre des réformes éducatives en cours.

Le nombre de bénéficiaires a augmenté de manière significative en très peu de temps, traduisant le passage d'une phase de croissance limitée à une phase d'intégration progressive dans les politiques publiques visant la généralisation de l'École Républicaine.

Ces chiffres ne traduisent pas seulement une croissance quantitative des effectifs, mais révèlent également une évolution progressive de la place de l'enseignement préscolaire dans le système éducatif national.

Le secteur passe ainsi d'un ensemble d'initiatives limitées et dispersées à une composante progressivement intégrée dans les politiques publiques destinées à construire l'École Républicaine et à améliorer les chances de réussite scolaire dès les premières années d'apprentissage.

Cette expansion est liée à plusieurs mesures concrètes prises par les pouvoirs publics, notamment :

- la création de 300 nouvelles classes préparatoires ;
- la réhabilitation de 43 jardins d'enfants publics ;
- l'équipement d'environ 400 salles dédiées à l'enseignement préscolaire.

Le secteur public a par ailleurs absorbé plus de 60 % des nouvelles places créées durant la première phase d'expansion, ce qui reflète le renforcement du rôle de l'État dans la conduite de ce chantier éducatif.

Tableau 1 : Évolution de l'offre publique en 2025

Indicateur	Situation récente
Classes préparatoires	*300 nouvelles classes*
Jardins d'enfants publics	*43 structures réhabilitées*
Salles équipées	*Environ 400 salles*

Source : Rapport final de l'atelier sur le préscolaire, HCE mars 2026.

Cependant, l'analyse de ces indicateurs révèle que cette expansion demeure confrontée à plusieurs défis structurels.

Quatre principaux défis peuvent être identifiés :

Premièrement, l'accès à l'enseignement préscolaire demeure marqué par de fortes disparités territoriales. Les zones urbaines, notamment Nouakchott, affichent des taux de scolarisation nettement supérieurs à ceux observés dans plusieurs wilayas de l'intérieur du pays et dans les zones rurales.

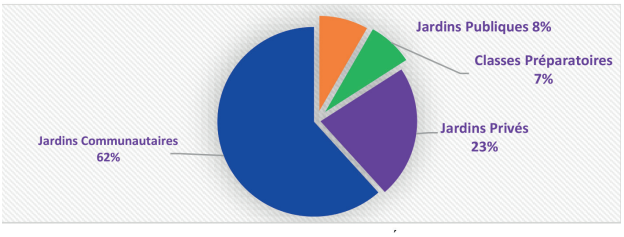
Deuxièmement, la croissance démographique continue exerce une pression croissante sur la capacité du système éducatif à poursuivre son expansion au même rythme, particulièrement dans les zones les moins desservies.

Troisièmement, la question de la qualité demeure centrale. L'extension de l'accès ne peut produire pleinement ses effets sans une amélioration parallèle de l'encadrement pédagogique, de la formation et de l'environnement éducatif. Les données disponibles montrent qu'une proportion importante du personnel du secteur a encore besoin de formation spécialisée.

Quatrièmement, le secteur privé continue de jouer un rôle majeur dans l'offre éducative, accueillant une part importante des enfants scolarisés. Cette situation soulève des questions liées à l'accessibilité financière pour les ménages modestes ainsi qu'au renforcement des mécanismes de régulation et de contrôle.

Les services d'enseignement préscolaire sont répartis entre plusieurs formes d'offre éducative : établissements publics, privés, communautaires et classes préparatoires.

Diagramme 2 : Répartition de l'accès selon le mode d'intervention en 2024-2025



Source : Rapport annuel du Haut Conseil de l'Éducation 2023-2024.

Ces données confirment que la période actuelle constitue un tournant important dans l'histoire de l'enseignement préscolaire en Mauritanie.

Le débat ne porte plus sur l'existence même de ce niveau d'enseignement, mais sur les conditions de son développement, de sa qualité et de sa durabilité afin qu'il puisse pleinement jouer son rôle dans la réussite scolaire et dans l'ancrage des principes de l'École Républicaine.

Ces données confirment que la phase actuelle constitue un tournant important dans l'évolution de l'enseignement préscolaire en Mauritanie. En effet, le débat est passé de la problématique de la faible couverture de ce niveau d'enseignement à la recherche des conditions de son développement, de l'amélioration de sa qualité et de la garantie de sa durabilité, afin de lui permettre de jouer pleinement son rôle dans la promotion de la réussite scolaire et la consolidation des principes de l'école républicaine.

L'analyse de l'offre éducative gagnerait également à être complétée par l'intégration des formes d'enseignement traditionnel. À cet égard, et conformément à la loi d'orientation qui reconnaît les écoles coraniques comme des structures relevant du préscolaire, les mahadras constituent une composante essentielle de cette offre, en particulier dans les zones rurales et les milieux défavorisés.

Leur contribution effective à l'accueil des enfants d'âge préscolaire se manifeste par leur rôle dans l'élargissement de l'accès à l'éducation et l'amélioration du taux brut de scolarisation, même si cette contribution demeure encore insuffisamment prise en compte dans les statistiques officielles.

Ces données revêtent une importance accrue à la lumière de certaines études pédagogiques, notam-

ment les études sur les Indicateurs de prestation de services (SDI), qui mettent en évidence des effets positifs des formes d'enseignement traditionnel sur certains aspects des apprentissages, ce qui renforce l'intérêt d'examiner les modalités de leur intégration progressive dans une approche nationale intégrée, fondée sur la qualité.

3. L'enseignement préscolaire : un investissement au service de la réussite scolaire et de la justice sociale

L'intérêt porté à l'enseignement préscolaire ne repose plus uniquement sur des considérations sociales ou pédagogiques.

Il s'appuie désormais sur un ensemble important de preuves scientifiques démontrant ses effets positifs sur le parcours éducatif de l'enfant ainsi que sur le développement économique et social de manière générale.

Les recherches menées au cours des dernières décennies ont montré que la participation à des programmes de petite enfance de qualité améliore directement les apprentissages fondamentaux, réduit les risques d'échec scolaire et contribue au renforcement de l'égalité des chances entre les enfants.

3.1. Un impact direct sur les apprentissages et la réussite scolaire

De nombreuses études internationales, notamment celles de l'OCDE, de l'UNESCO, de l'UNICEF et de la Banque mondiale, montrent que les enfants ayant bénéficié d'une éducation préscolaire de qualité développent de meilleures compétences cognitives et langagières, sont mieux préparés à l'entrée dans l'enseignement fondamental et obtiennent généralement de meilleurs résultats scolaires par la suite (voir HCE, 2026).

Cela s'explique par les opportunités qu'offre cette étape pour l'acquisition des compétences initiales en langage, communication, interaction sociale et développement cognitif.

Dans le contexte mauritanien, les résultats de l'étude sur les Indicateurs de Prestation de Services (SDI) ont mis en évidence une relation positive entre la fréquentation du préscolaire et le niveau de réussite à l'école primaire.

Les enfants ayant bénéficié de cet enseignement ont obtenu de meilleurs résultats en arabe, en français et en mathématiques, ce qui confirme que le préscolaire prépare les enfants à acquérir les apprentissages fondamentaux dans de meilleures conditions.

Encadré 1 : Effet de l'enseignement préscolaire sur les performances au primaire

- Langue arabe (modèle scolaire classique) : +22 % de gains de performance ;
- Langue arabe (modèle des mahadras et écoles coraniques) : +32 % ;
- Langue française : +19 % ;
- Mathématiques : +11 %.

Ces effets ne se limitent pas aux connaissances de base. Ils concernent également un ensemble de compétences transversales indispensables à la réussite scolaire, telles que : la concentration ; le respect des consignes ; le travail en groupe ; l'autonomie ; la confiance en soi. Ces compétences facilitent l'intégration de l'enfant dans l'environnement scolaire et lui permettent d'interagir positivement avec les différentes situations d'apprentissage.

3.2. Un mécanisme efficace de réduction de l'échec scolaire

L'enseignement préscolaire constitue l'une des interventions préventives les plus importantes au sein du système éducatif, dans la mesure où il contribue à réduire les difficultés d'apprentissage qui apparaissent durant les premières années de l'enseignement fondamental.

De nombreuses études, telles que PISA et OCDE, ont montré que les enfants ayant bénéficié d'un enseignement préscolaire sont moins exposés au redoublement à l'abandon scolaire que ceux qui n'en ont pas bénéficié.

Cette dimension revêt une importance particulière dans les pays qui cherchent à améliorer l'efficacité de leurs systèmes éducatifs et à rationaliser l'utilisation des ressources publiques. En effet, plus les taux de réussite et de passage d'un niveau scolaire à l'autre augmentent, plus les coûts liés au redoublement et à la remédiation des difficultés scolaires diminuent.

Dans le cas de la Mauritanie, où la qualité des apprentissages fondamentaux demeure un défi majeur pour la réforme éducative, l'investissement dans la petite enfance constitue une entrée stratégique pour traiter certaines difficultés à leur origine, en préparant les enfants à une intégration réussie dans l'école dès les premières années de scolarisation.

3.3. Un instrument de promotion de la justice sociale et de l'égalité des chances

Les acquis de la recherche en éducation mettent en évidence des écarts précoces entre les enfants dès l'entrée à l'école. Les résultats des enquêtes internationales PISA montrent notamment que la fréquentation du préscolaire est associée à de meilleures performances scolaires ultérieures, révélant ainsi des inégalités initiales de capital linguistique, cognitif et social.

Les enfants issus de familles favorisées ou évoluant dans des environnements riches en stimulations éducatives bénéficient généralement d'opportunités d'apprentissage précoce supérieures à celles dont disposent les enfants provenant de milieux vulnérables ou isolés.

En l'absence d'interventions éducatives précoces, ces écarts tendent à se creuser au fil du temps, conduisant à la reproduction des inégalités sociales au sein même de l'école.

C'est pourquoi l'enseignement préscolaire joue un rôle essentiel en permettant de compenser une partie de ces inégalités avant l'entrée de l'enfant dans l'enseignement fondamental.

Cette fonction est en parfaite cohérence avec la philosophie de l'École Républicaine, fondée sur le principe de l'égalité des chances et sur la garantie du droit à une éducation de qualité pour tous les enfants, indépendamment de leur situation sociale ou de leur lieu de résidence.

Ainsi, plus le nombre d'enfants bénéficiant de l'enseignement préscolaire augmente, plus le système éducatif est en mesure d'offrir des conditions de départ équitables dans le parcours scolaire.

3.4. Un investissement économique à fort rendement

Au-delà de ses effets éducatifs et sociaux, l'enseignement préscolaire constitue un investissement économique à très forte rentabilité.

De nombreuses études soulignent son rôle essentiel dans l'amélioration de la productivité future, dans le renforcement des possibilités d'insertion professionnelle et dans la réduction des coûts sociaux liés à l'échec scolaire et à l'exclusion.

Dans ce contexte, le rapport final de l'atelier sur l'enseignement préscolaire publié par le Haut Conseil de l'Éducation en mars 2026, s'appuyant sur les travaux de l'économiste James Heckman, lauréat du prix Nobel, souligne que les investissements destinés à la petite enfance génèrent les rendements les plus élevés parmi tous les niveaux du système éducatif.

Les évaluations de programmes internationaux de référence, tels que Head Start et HighScope Perry Preschool, montrent qu'un dollar investi dans la petite enfance peut générer entre 3,6 et 13 dollars de bénéfices sociaux et économiques à long terme.

Ces résultats confirment que l'enseignement préscolaire n'est plus simplement une étape préparatoire à l'enseignement fondamental ; il constitue désormais un pilier essentiel pour améliorer la qualité des apprentissages, promouvoir la justice sociale et construire un capital humain capable de contribuer au développement durable.

Dans cette perspective, l'investissement dans la petite enfance représente l'une des conditions fondamentales de réussite du projet de l'École Républicaine et de l'atteinte de ses objectifs à long terme.

4. Que révèlent les comparaisons internationales ? Leçons à tirer pour la Mauritanie

La comparaison internationale constitue un outil d'analyse important permettant de situer les systèmes éducatifs nationaux dans leurs contextes régional et international et de comprendre les facteurs expliquant les différences de performance observées.

Son intérêt ne se limite pas à la comparaison quantitative ou au classement des pays selon certains indicateurs ; elle permet également de tirer des en-

seignements susceptibles d'enrichir les politiques nationales tout en tenant compte des spécificités locales.
Dans ce cadre, les données disponibles montrent que l'enseignement préscolaire en Mauritanie a connu une évolution notable au cours des dernières années.

Tableau 2 : Comparaison des niveaux de scolarisation préscolaire

Pays ou groupe de référence	*Taux de scolarisation préscolaire*
Mauritanie	24,5 %
Moyenne de l'Afrique subsaharienne	Environ 25 %
Certains pays à forte couverture (Golfe et Seychelles)	Plus de 90 %
France (couverture universelle et obligatoire)	Près de 100 %

Source : Rapport annuel du Haut Conseil de l'Éducation 2024-2025.

Les données du tableau montrent que la Mauritanie a atteint un niveau proche de la moyenne de l'Afrique subsaharienne après plusieurs années de faible accès à l'enseignement préscolaire.
Toutefois, la comparaison avec les pays ayant atteint des niveaux élevés de couverture montre que la généralisation de l'enseignement préscolaire demeure un défi de long terme nécessitant la combinaison de l'expansion quantitative, de l'amélioration de la qualité, du renforcement de la gouvernance et de la mobilisation des ressources nécessaires.
Les expériences internationales démontrent que les écarts entre les pays ne dépendent pas uniquement du niveau de revenu ou de l'importance des ressources disponibles, mais également de la clarté de la vision stratégique, de la continuité des politiques publiques et de la reconnaissance de la petite enfance comme priorité nationale.
Au Maroc, par exemple, le taux de scolarisation préscolaire des enfants de quatre à cinq ans a dépassé 70 %, grâce à un programme national d'extension de l'offre et d'amélioration de la qualité.
Aux Émirats arabes unis, ce taux avoisine 92 %, grâce à des investissements importants dans les infrastructures et à l'intégration du préscolaire parmi les priorités du développement humain.
La France constitue également un modèle avancé, avec une couverture presque universelle, rendue possible par le caractère obligatoire de l'éducation préélémentaire et son intégration complète dans le système éducatif.
À l'inverse, certains pays fragiles sur les plans économique ou sécuritaire, tels que le Niger, le Yémen ou le Soudan, connaissent des difficultés importantes, avec des taux de scolarisation ne dépassant généralement pas 10 à 20 %.
Ces situations illustrent l'influence des contextes économiques, institutionnels et sécuritaires sur la capacité des systèmes éducatifs à se développer.
Ces données montrent que la construction d'un système préscolaire intégré et équitable constitue un processus cumulatif de longue durée. Les écarts observés doivent être interprétés à la lumière de la phase de structuration que traverse actuellement le secteur en Mauritanie, et non comme le reflet d'un manque irrémédiable de capacités.
Le défi ne consiste donc pas seulement à augmenter les taux d'inscription, mais également à assurer un équilibre entre l'expansion de l'accès, la qualité, l'équité et la durabilité financière.

Principales leçons à tirer des expériences internationales

o La réussite de la réforme du préscolaire dépend davantage de la clarté de la vision stratégique et de la continuité des politiques publiques que du volume des ressources financières.
o La mise en place d'un système efficace exige une gouvernance unifiée et une coordination sectorielle capable d'assurer la régulation, l'harmonisation des interventions et de la qualité.
o Le financement du préscolaire doit être considéré comme un investissement à long terme fondé sur la diversification et la pérennisation des ressources.
o L'équité territoriale et sociale constitue une condition essentielle de réussite ; l'expansion doit prioritairement bénéficier aux zones les moins favorisées.
o L'efficacité du préscolaire est renforcée lorsque la continuité pédagogique avec l'enseignement fondamental est assurée.
o Les réformes réussies sont celles qui parviennent à équilibrer expansion quantitative, qualité, gouvernance et durabilité.

5. Vers un modèle mauritanien de l'enseignement préscolaire : défis et perspectives

Malgré les progrès significatifs réalisés au cours des dernières années, l'atteinte des objectifs de généralisation, de qualité et de durabilité demeure conditionnée par la résolution d'un certain nombre de défis structurels.

Cette question revêt une importance particulière compte tenu du rôle central que l'enseignement préscolaire est appelé à jouer dans le cadre du projet de l'École Républicaine.

L'analyse de la situation du secteur montre que les défis ne concernent pas uniquement l'extension de l'accès, mais également la gouvernance, l'équité, la qualité des services et le financement.

La construction d'un modèle mauritanien durable nécessite donc une approche intégrée prenant en compte l'ensemble de ces dimensions.

5.1. Une gouvernance plus cohérente et plus efficace

Le secteur de l'enseignement préscolaire en Mauritanie se caractérise par la multiplicité des acteurs et la diversité des modes d'intervention.

Des institutions publiques, privées, communautaires et traditionnelles coexistent au sein d'un même espace éducatif.

Cette diversité a certes contribué à l'expansion de l'offre, mais elle a également engendré des défis liés à la coordination, à l'harmonisation des normes et à la garantie de la qualité.

Pour dépasser cette situation, il est nécessaire de renforcer les mécanismes de pilotage du secteur, de clarifier les responsabilités des différents intervenants et de développer les outils de suivi et d'évaluation.

La mise en œuvre effective de l'instance de régulation (l'Agence Nationale pour le Développement du Préscolaire ANDP) prévue par la loi d'orientation apparaît comme une étape essentielle pour instaurer une gouvernance plus cohérente et mieux adaptée à l'expansion rapide du secteur. L'opérationnalisation de cette agence apparaît comme un levier déterminant pour structurer le pilotage du secteur, assurer la coordination des différents acteurs et garantir la cohérence des politiques publiques dans un contexte marqué par la diversité des intervenants.

5.2. Assurer l'équité territoriale et sociale

L'équité dans l'accès constitue l'un des plus grands défis de l'enseignement préscolaire en Mauritanie.

Malgré l'augmentation des taux de scolarisation à l'échelle nationale, l'accès aux services éducatifs demeure inégal entre les zones urbaines et rurales ainsi qu'entre les régions côtières et les régions de l'intérieur.

Cette situation représente un défi majeur pour l'École Républicaine dont le fondement repose sur l'égalité des chances.

Les politiques futures d'expansion devraient donc cibler prioritairement les régions les moins desservies et mettre en place des mécanismes explicites en faveur des groupes sociaux les plus vulnérables.

L'équité ne concerne pas seulement la répartition géographique des établissements, mais également la capacité effective des familles à accéder à ces services.

Les mécanismes de soutien social destinés aux ménages à faibles revenus demeurent ainsi un levier important pour élargir l'accès et réduire les inégalités éducatives dès les premières années de vie.

5.3. Amélioration de la qualité des services éducatifs

Si l'élargissement de l'accès constitue la réalisation la plus marquante de ces dernières années, l'amélioration de la qualité représente le défi central de la prochaine étape.

Le succès de l'enseignement préscolaire ne se mesure pas uniquement au nombre d'enfants bénéficiaires, mais également à sa capacité à produire des apprentissages significatifs contribuant effectivement à la réussite scolaire.

Dans ce contexte, la qualification des ressources humaines apparaît comme l'un des principaux déterminants de la qualité.

L'éducateur qualifié constitue l'élément décisif dans la création d'un environnement éducatif sûr, stimulant et favorable à l'apprentissage.

Le développement des programmes de formation initiale et continue constitue ainsi une condition

fondamentale pour accompagner l'expansion quantitative du secteur tout en préservant la qualité des services offerts aux enfants.
Cette démarche exige également l'adoption d'un cadre national de référence pour la qualité, définissant les normes relatives aux programmes, aux espaces éducatifs, aux équipements et aux compétences professionnelles, ainsi que l'amélioration, la vulgarisation et la mise en œuvre effective du programme national du préscolaire et de son guide d'application, déjà élaborés, afin d'harmoniser les pratiques pédagogiques, d'encadrer les activités éducatives, de garantir un socle commun d'apprentissages à l'échelle nationale et d'assurer leur application dans l'ensemble des structures préscolaires, publiques comme privées, en vue de garantir un niveau minimal de qualité.

5.4. Garantir la durabilité du financement

Le financement demeure l'une des conditions essentielles à la poursuite des réformes et à la réalisation de leurs objectifs.
L'expansion prévue de l'enseignement préscolaire au cours des prochaines années nécessitera des investissements supplémentaires dans les infrastructures, les équipements, la formation et l'encadrement.
Dans cette perspective, il apparaît indispensable d'adopter une vision financière à long terme garantissant la stabilité et la diversification des ressources, tout en maintenant le rôle central de l'État dans le pilotage du secteur.
Les collectivités territoriales ainsi que les partenariats encadrés avec le secteur privé peuvent également contribuer à soutenir les efforts d'expansion et d'amélioration des services, à condition que ces contributions s'inscrivent dans le cadre d'une vision nationale cohérente et unifiée.

5.5. Les fondements du modèle mauritanien souhaité

Au regard des défis identifiés, l'avenir de l'enseignement préscolaire en Mauritanie ne semble pas dépendre de la simple reproduction de modèles étrangers prêts à l'emploi.
Il repose plutôt sur la construction d'un modèle national inspiré des meilleures pratiques internationales tout en tenant compte des spécificités culturelles, sociales et démographiques du pays.
Ce modèle s'articule autour de cinq piliers fondamentaux :
• Considérer l'enseignement préscolaire comme le premier maillon du parcours de l'École Républicaine ;
• Assurer l'intégration et la complémentarité entre les différentes formes d'offre éducative dans un cadre national unifié ;
• Renforcer l'équité territoriale et sociale dans l'accès aux services ;
• Mettre en place un référentiel national de qualité et de qualification professionnelle ;
• Garantir la durabilité du financement et promouvoir une gouvernance efficace.
Ce modèle devrait également s'appuyer sur la valorisation du patrimoine culturel national et sur la mobilisation des réseaux communautaires de proximité existants, y compris certaines institutions traditionnelles qui pourraient être progressivement réhabilitées et intégrées dans le cadre des normes nationales de qualité.
L'enseignement préscolaire deviendrait ainsi un espace conciliant les exigences de la modernité éducative et les spécificités de la société mauritanienne, tout en contribuant à former une génération mieux préparée à l'école et à la vie sociale.
Par conséquent, la réussite du projet de l'École Républicaine ne sera pas évaluée uniquement à l'aune de l'augmentation des taux de scolarisation dans la petite enfance, mais aussi à la capacité de ce niveau d'enseignement à offrir à tous les enfants des conditions de départ équitables et à jeter les bases de l'apprentissage tout au long de la vie dès les premières années.

Encadré 2 : Les quatre piliers de la réussite de l'enseignement préscolaire en Mauritanie

o **Une gouvernance unifiée :** Mise en œuvre effective de l'agence indépendante prévue par la loi d'orientation.
o **Une professionnalisation progressive :** Renforcement du rôle de l'École Nationale d'Administration Scolaire (ENAS) et développement de la formation continue des éducatrices.
o **Un référentiel national de qualité :** Élaboration d'un cadre de référence et de normes harmonisées applicables à toutes les structures.
o **Un financement durable :** Sécurisation des ressources financières afin de garantir l'équité territoriale et l'égalité des chances.

Conclusion

L'enseignement préscolaire constitue aujourd'hui l'un des éléments essentiels des politiques éducatives modernes, au regard des preuves scientifiques démontrant son impact déterminant sur le développement des capacités cognitives et sociales des enfants ainsi que sur l'amélioration de leurs chances de réussite scolaire.

En Mauritanie, l'intérêt croissant porté à ce secteur traduit une évolution qualitative de la perception de la petite enfance, désormais considérée comme une étape fondatrice dans la construction du capital humain et dans l'ancrage des principes de l'École Républicaine.

Les données analysées dans cet article montrent que la Mauritanie a réalisé, au cours des dernières années, des progrès significatifs dans l'élargissement de l'accès à l'enseignement préscolaire, grâce à des réformes institutionnelles et à des investissements croissants dans les infrastructures et dans l'offre éducative.

Toutefois, le maintien et l'approfondissement de cette dynamique demeurent conditionnés par la capacité à relever les défis liés à la gouvernance, à l'équité territoriale, à la qualité des services et à la durabilité du financement.

Ainsi, l'enjeu fondamental de la prochaine phase ne consiste pas seulement à accroître le nombre d'enfants bénéficiaires, mais à construire un système intégré garantissant à chaque enfant mauritanien, quelle que soit son origine sociale ou géographique, des chances égales de réussite dès le début de son parcours scolaire.

L'enseignement préscolaire n'est pas simplement une étape précédant l'enseignement fondamental ; il constitue le socle sur lequel repose la qualité des apprentissages ultérieurs et le principal levier susceptible de contribuer à l'émergence d'une École Républicaine plus équitable, plus performante et davantage en phase avec les aspirations au développement national.

Les résultats de cette étude confirment que l'investissement dans l'enseignement préscolaire ne représente pas seulement un choix pédagogique, mais un enjeu stratégique pour la qualité des apprentissages, l'équité sociale et le développement du capital humain.

Dès lors, la capacité de l'École Républicaine à atteindre ses objectifs à long terme restera étroitement liée à l'aptitude des politiques publiques à consacrer l'enseignement préscolaire comme un droit éducatif fondamental pour chaque enfant mauritanien.

L'avenir de l'École Républicaine en Mauritanie dépendra donc, dans une large mesure, de la capacité du système éducatif à garantir à tous les enfants un départ équitable dès leurs premières années de vie.

Références bibliographiques

- Haut Conseil de l'Éducation (HCE). (2025). Rapport annuel sur l'état du système éducatif national. Nouakchott, Mauritanie.
- Haut Conseil de l'Éducation (HCE). (2026). Rapport de l'atelier technique sur le développement de l'enseignement préscolaire. Nouakchott, Mauritanie.
- République Islamique de Mauritanie. (2022). Loi d'orientation du système éducatif national n° 2022-023. Journal Officiel de la République Islamique de Mauritanie, Nouakchott.
- République Islamique de Mauritanie. (2023). Programme National de Développement du Secteur de l'Éducation (PNDSE III 2023-2030) – Document de stratégie sectorielle. Nouakchott, Mauritanie.
- République Islamique de Mauritanie. (2025). Projet de Stratégie Nationale de Développement de l'Enseignement Préscolaire (SNDEP 2025-2030). Ministère de l'Action Sociale, de l'Enfance et de la Famille / Haut Conseil de l'Éducation, Nouakchott.

Les avis juridiques et techniques du (HCE):

Et leur contribution à l'amélioration de l'efficacité du système éducatif national

Dr. Ibrahim Mohamed Cheikh Sidiya
Expert Juriste au HCE



Depuis son indépendance, notre pays n'a cessé de déployer des efforts considérables pour développer son système éducatif, en l'adaptant aux exigences de son contexte social et culturel, à ses priorités de développement ainsi qu'à ses engagements internationaux. Le système éducatif national a ainsi connu plusieurs réformes successives (1967, 1973, 1979 et 1999), couronnées par la réforme fondée sur la loi n° 2022-023 du 17 août 2022 portant loi d'orientation du système éducatif national. Cette réforme est l'aboutissement d'un vaste processus de concertation ayant réuni l'ensemble des acteurs concernés par l'éducation. Cette loi d'orientation constitue ainsi le cadre de référence de l'action du Gouvernement, des partenaires techniques et financiers ainsi que de l'ensemble des acteurs intervenant dans le secteur de l'éducation, en vue de relever les défis majeurs auxquels est confronté notre système éducatif.

Elle prévoit, à cet effet, un ensemble de mécanismes destinés à assurer la conduite de la réforme et la réalisation de ses objectifs, parmi lesquels figure le décret n° 2022-073 du 23 mai 2022 portant création du Haut Conseil de l'Éducation, auquel ont été attribuées de larges compétences en matière d'amélioration de l'efficacité des politiques publiques relatives au système éducatif national.

En sa qualité de garant de la mise en œuvre des résultats de la réforme du système éducatif national, le HCE s'est vu confier par le législateur des compétences étendues. Il veille notamment au respect des grandes orientations éducatives de l'État, évalue la mise en œuvre des lois et règlements relatifs aux réformes et aux politiques du secteur éducatif national, et évalue leur application. À ce titre, le Haut Conseil de l'Éducation est habilité à émettre des avis sur l'ensemble des politiques publiques et des questions d'intérêt national relatives au système éducatif national. Il se prononce également sur les objectifs et les politiques des organismes publics intervenant dans ce domaine, notamment quant à leur conformité aux réformes adoptées et à leur contribution à la cohérence ainsi qu'à la coordination de l'ensemble du système éducatif.

Ainsi, le Haut Conseil de l'Éducation exerce sa mission consultative et formule ses avis juridiques et techniques selon deux modalités : la première consiste à répondre aux saisines émanant des départements et organismes concernés par l'éducation ; la seconde procède d'auto-saisines initiées par le Conseil lui-même, sans demande préalable.

Dans les deux cas, le Haut Conseil de l'Éducation demeure un acteur de changement, attentif aux difficultés susceptibles d'entraver la mise en œuvre des orientations et des choix stratégiques portés par la philosophie de la loi d'orientation. À ce titre, ses avis et ses auto-saisines constituent une référence essentielle pour orienter l'évolution du système éducatif national.

L'École républicaine, pierre angulaire de la réforme du système éducatif, constitue un véritable pacte social. Sa mise en œuvre exige une approche systémique et prospective, capable d'anticiper les défis futurs tout en s'inspirant des expériences éducatives les plus réussies.

Dans le cadre des compétences qui lui sont attribuées et de sa mission de veille et d'accompagnement de la réforme du système éducatif national, le Haut Conseil de l'Éducation a entrepris l'élaboration d'un guide méthodologique relatif à la formulation des avis consultatifs et techniques.

Ce guide vise à contribuer au développement du système éducatif national.



Il met en évidence le cadre juridique du droit à l'éducation à tous les niveaux ainsi que les conditions essentielles à l'exercice de la fonction consultative.

Il traduit également le rôle du Haut Conseil de l'Éducation en tant que garant de la cohérence des stratégies relatives au système éducatif national, facilitateur de la concertation entre les différents acteurs et promoteur de la redevabilité publique dans le domaine de l'éducation.

L'élaboration d'un guide méthodologique pour la rédaction des avis du HCE constitue ainsi un objectif fondamental. Elle répond à la volonté du Conseil de renforcer les compétences de ses membres et de ses cadres afin qu'ils puissent accomplir pleinement les missions qui leur sont confiées, en maîtrisant les dimensions normatives, procédurales, philosophiques et stratégiques des textes juridiques.

Cette démarche s'inscrit dans l'ambition nationale de conduire une transformation profonde du système éducatif en traduisant les principes de la loi d'orientation en dispositions réglementaires claires et cohérentes. Les avis du Conseil sur ces textes doivent ainsi demeurer fidèles aux orientations de la réforme tout en traduisant la vision prospective de l'institution, appelée à éclairer le législateur et les pouvoirs publics sur les mesures les plus aptes à favoriser le changement attendu.

Bien que les avis du Haut Conseil de l'Éducation revêtent un caractère consultatif, ils constituent avant tout un instrument de coopération avec les services chargés des affaires juridiques des départements concernés par le système éducatif national, plutôt qu'un facteur de divergences d'interprétation ou de positions.

Les avis et les auto-saisines du Conseil constituent ainsi un cadre de concertation et de coopération entre l'ensemble des parties prenantes. Ils favorisent une compréhension commune de l'esprit et des finalités de la loi d'orientation, condition indispensable à une mise en œuvre efficace de la réforme et au renforcement de l'École républicaine, facteur d'unité et de cohésion entre toutes les composantes de la société.

Les avis et études réalisés par le Haut Conseil de l'Éducation, dans un esprit de coordination et de complémentarité avec les autres acteurs du système éducatif national, ont déjà produit des résultats encourageants. À titre d'exemple, l'avis rendu sur le projet de décret fixant les modalités de l'obligation de l'enseignement fondamental a permis d'analyser les implications et les défis liés à la scolarisation obligatoire, tout en définissant les conditions nécessaires à la réalisation de cet objectif fondamental qui découle des engagements internationaux de notre pays, des dispositions constitutionnelles ainsi que des principes d'égalité devant la loi et de justice sociale consacrés par notre sainte religion islamique.

Dans le même esprit de concertation, le Conseil a également élaboré une étude relative au projet de décret portant révision du cadre réglementaire de l'enseignement privé aux niveaux fondamental et secondaire. Ce projet lui avait été soumis conformément aux dispositions légales qui imposent la consultation préalable du Conseil avant toute décision majeure concernant le secteur de l'éducation. L'étude a conclu à la nécessité de revoir le projet afin d'assurer sa pleine conformité avec les dispositions de la loi d'orientation et de renforcer les fondements de l'École républicaine.

Enfin, il convient de souligner que le présent guide méthodologique de rédaction des avis du Haut Conseil de l'Éducation n'a pas vocation à être un document figé. Il est appelé à évoluer et à être continuellement enrichi à la lumière des enseignements tirés de sa mise en œuvre. Il constitue un outil de référence destiné à accompagner tous les acteurs engagés dans le développement du système éducatif national. Il leur permet de mieux comprendre les missions du HCE et de tirer pleinement profit des avis qu'il élabore selon des règles méthodologiques et techniques rigoureuses.

Traduit de l'arabe

Les visites de terrain, une opportunité pour appréhender les réalités du système éducatif

Mahfoudh Mohamed Ammou



■ Mission du HCE, en compagnie des autorités administratives et pédagogiques du Tagant.

Dans le cadre de l'exercice de ses missions de conseil, de suivi et d'évaluation des politiques éducatives, le Haut Conseil de l'Éducation a conduit, au cours de l'année 2026, une série de missions de terrain couvrant une large partie du territoire national. Ces missions s'inscrivent dans la dynamique d'accompagnement de la mise en œuvre de la réforme du système éducatif mauritanien, engagée à travers la loi d'orientation n° 2022-023, qui vise l'instauration d'une École républicaine plus équitable, inclusive et performante.

Dans son intervention sur le terrain, le Conseil s'appuie sur une approche annuelle structurée reposant sur trois missions principales, déployées à différentes étapes de l'année scolaire et académique, afin d'assurer un suivi progressif de l'état du système éducatif.

La première mission, généralement organisée en début d'année scolaire et académique, est consacrée à l'observation des conditions de la rentrée et à l'évaluation du niveau de préparation des établissements, ainsi qu'à l'appréciation de la couverture éducative, notamment en termes de disponibilité des salles de classe, des enseignants et des services de base.

La deuxième mission, réalisée au milieu de l'année scolaire et académique, vise à suivre la mise en œuvre effective des mesures prises lors de la rentrée, à évaluer le degré de régularité des enseignements et à apprécier l'évolution des dysfonctionnements identifiés lors de la première phase.

Quant à la troisième mission, conduite à l'approche de la fin de l'année scolaire et académique, elle a pour objectif d'évaluer la situation globale du système éducatif, à travers l'analyse du niveau d'exécution des programmes, des conditions d'apprentissage et des résultats des actions engagées. Elle permet également d'anticiper les conditions de la prochaine rentrée scolaire, en identifiant les insuffisances et les besoins prioritaires.

C'est dans ce cadre général que s'inscrivent les missions de l'année 2026, avec la particularité d'avoir été menées durant la période de fin d'année scolaire et académique. Elles ont été organisées, entre les mois de mai et juin, en trois phases complémentaires : une première phase couvrant les trois wilayas de Nouakchott, une deuxième phase étendue à neuf wilayas de l'intérieur du pays, et une troisième phase consacrée à la wilaya du Trarza.

Cette large couverture géographique a permis d'appréhender la diversité des réalités éducatives à l'échelle nationale, qu'il s'agisse des milieux urbains, ruraux ou périurbains, ainsi que des zones à faible densité démographique ou marquées par une forte mobilité des populations. Les visites ont concerné la quasi-totalité des composantes du système éducatif, allant du préscolaire à l'enseignement fondamental et secondaire, en passant par les mahadras, jusqu'à la formation technique et professionnelle.





■ Mission du HCE, en compagnie des autorités administratives et pédagogiques du Gorgol.

Un diagnostic de terrain approfondi

Au cœur de ces missions se trouve la volonté d'établir un diagnostic précis et global de la situation du système éducatif mauritanien, à partir d'observations directes sur le terrain. L'analyse a porté sur les conditions de fonctionnement des établissements, les facteurs influençant la qualité des apprentissages, ainsi que les principaux défis liés à l'équité et à l'efficacité du système.

Les équipes ont notamment évalué l'état des infrastructures et des équipements, les conditions d'enseignement et d'apprentissage, ainsi que les modalités de gestion et de répartition des ressources humaines. Elles ont également examiné l'accès aux services essentiels, tels que l'eau, l'électricité, l'assainissement et la sécurité, ainsi que la disponibilité des ressources pédagogiques, le fonctionnement des mécanismes de gouvernance et le degré d'implication des communautés.

Une attention particulière a été accordée à l'analyse des disparités territoriales et à l'identification des zones de vulnérabilité, afin de dégager des enseignements utiles à l'orientation des politiques éducatives.

Une méthodologie rigoureuse et plurielle

Le Haut Conseil de l'Éducation a adopté une démarche méthodologique combinant des approches quantitatives et qualitatives, garantissant à la fois la fiabilité et la richesse des données collectées. Les équipes ont procédé à des visites directes des établissements, permettant d'observer in situ les infrastructures, les équipements et l'environnement d'apprentissage.

Ces observations ont été complétées par l'utilisation de fiches standardisées administrées dans l'ensemble des sites visités, facilitant la collecte de données comparables relatives aux effectifs, aux ressources humaines, aux équipements et aux modes de gestion.

Par ailleurs, des entretiens ont été conduits avec un large éventail d'acteurs du secteur éducatif, incluant les autorités administratives, les responsables territoriaux, les inspecteurs, les chefs d'établissement, les enseignants, les représentants des parents d'élèves, ainsi que les responsables des mahadras et des centres de formation professionnelle. L'exploitation des documents administratifs a permis de consolider et de vérifier les informations recueillies.

L'analyse des données s'est appuyée sur une approche de triangulation croisant les observations de terrain, les données statistiques et les informations issues des entretiens. Elle a été conduite selon trois niveaux complémentaires : une lecture territoriale mettant en évidence les disparités régionales, une analyse sectorielle par niveau d'enseignement, et une approche transversale visant à dégager les principaux enjeux stratégiques.

Une couverture étendue et significative

Les missions de 2026 se distinguent par l'ampleur de leur périmètre. Elles ont concerné 13 wilayas sur les 15 que compte le pays, soit près de 87 % du territoire national, ainsi que 37 moughataas sur 63, représentant environ 59 % des subdivisions administratives.

Au total, 167 établissements ont été visités, couvrant l'ensemble des composantes du système éducatif. Plus de 77 000 apprenants ont été concernés par les observations, et près de 3 000 enseignants et responsables ont été rencontrés. Cette diversité géographique et institutionnelle a permis de disposer d'une vision globale du système tout en mettant en lumière ses spécificités locales.

Les missions ont également impliqué l'ensemble des acteurs de la gouvernance éducative, depuis les autorités locales et les services déconcentrés jusqu'aux structures d'encadrement pédagogique, sans oublier les communautés à travers les associations de parents d'élèves et les comités de gestion scolaire.

Un levier stratégique pour la décision publique

Sans prétendre à l'exhaustivité, ces missions constituent une base solide pour identifier les tendances de fond, analyser les dysfonctionnements récurrents et définir les priorités d'intervention.

Le rapport qui en est issu revêt une importance particulière : il alimente le rapport annuel adressé à Son Excellence le Président de la République et contribue aux rapports périodiques soumis au



■ Mission du HCE, en compagnie des autorités administratives et pédagogiques de l'Adrar.

Gouvernement. Il constitue également un outil d'aide à la décision destiné à éclairer les pouvoirs publics et les partenaires du secteur éducatif.

En proposant une lecture structurée des forces et des faiblesses du système, ce rapport contribue à orienter les choix stratégiques nécessaires à la réussite de la réforme éducative. Il nourrit ainsi une réflexion approfondie sur les leviers à mobiliser pour améliorer durablement la qualité, l'équité et la performance de l'éducation en Mauritanie.

À travers ce dispositif annuel de missions de terrain, le Haut Conseil de l'Éducation réaffirme son rôle central dans l'accompagnement de la réforme et dans la production d'une expertise indépendante au service du développement du système éducatif national.



■ Réunion d'une mission du HCE avec la direction de l'École EETFP-BTP DE Riyad (Nktt)

Le Haut Conseil de l'Éducation publie le bilan de ses travaux pour la période 2024-2025

Le Haut Conseil de l'Éducation a publié une synthèse de ses principaux travaux au cours de la période 2024-2025. Cette publication rassemble les rapports annuels et périodiques, les avis consultatifs, les études stratégiques ainsi que les guides méthodologiques élaborés par le Conseil dans le cadre de l'accompagnement de la réforme du système éducatif national et du renforcement de ses missions consultatives, évaluatives et prospectives.

Au cours de cette période, le Conseil a produit :

- trois rapports annuels ;
- plusieurs rapports périodiques ;
- six avis consultatifs ;
- six études stratégiques ;
- plusieurs guides méthodologiques.

Ces travaux constituent un véritable outil d'aide à la décision pour les pouvoirs publics et contribuent à l'amélioration continue des politiques éducatives.

Dans l'avant-propos de cette publication, Son Excellence le Président du Haut Conseil de l'Éducation, M. Brahim Vall Ould Mohamed Lemine, indique que ce bilan a pour vocation de porter à la connaissance des décideurs, des acteurs du secteur éducatif et de la communauté scientifique les principales réalisations du Conseil, de promouvoir une culture de l'évaluation fondée sur l'analyse des données probantes et de soutenir la mise en œuvre de la réforme du système éducatif.



La publication présente le bilan des rapports annuels élaborés par le Conseil conformément aux dispositions de la loi d'orientation du système éducatif national 2022-023. Elle revient notamment sur les deux rapports annuels relatifs aux années scolaires et académiques 2022-2023 et 2023-2024, remis à Son Excellence le Président de la République. Elle annonce également l'achèvement du troisième rapport annuel consacré à l'année 2024-2025, ainsi que les rapports périodiques transmis à Son Excellence le Premier Ministre afin d'assurer le suivi de la mise en œuvre de la réforme et de l'évolution du système éducatif.

Dans le domaine de l'avis et de la consultation, la publication présente six principaux avis techniques émis par le Conseil. Ceux-ci portent notamment sur :

- le projet de décret relatif à l'établissement de passerelles entre l'enseignement originel et l'enseignement formel ;
- la révision du cadre réglementaire de l'enseignement privé ;
- le cadre national de référence des programmes éducatifs ;
- le projet de décret relatif à l'obligation de l'enseignement fondamental ;
- le statut particulier des corps enseignants ;
- le projet d'organisation du parcours conduisant au Baccalauréat.







Ces avis s'inscrivent dans l'accompagnement des textes régissant la réforme et visent à garantir leur conformité avec les dispositions de la loi d'orientation du système éducatif national.

La publication met également en lumière le rôle joué par la saison annuelle de réflexion du Conseil, qui a permis la réalisation de six études stratégiques portant sur :

- l'analyse de la loi d'orientation du système éducatif national ;
- les mécanismes d'évaluation des politiques éducatives ;
- la cohérence des politiques sectorielles sur les orientations de la réforme ;
- l'ingénierie linguistique du système éducatif ;
- la carte scolaire à l'horizon 2030;
- la transformation numérique de l'éducation à l'ère de l'intelligence artificielle.

Ces études apportent des analyses scientifiques et des propositions opérationnelles destinées à accompagner le développement du système éducatif.

La publication présente également les principaux outils de gouvernance élaborés par le Conseil afin de renforcer ses capacités institutionnelles, notamment le guide méthodologique d'élaboration des avis consultatifs, le manuel des procédures administratives et financières, ainsi que la stratégie de communication pour la période 2024-2026. Ces instruments contribuent à consolider la gouvernance institutionnelle, à améliorer la performance organisationnelle et à renforcer la communication avec l'ensemble des partenaires.

Enfin, la publication présente les perspectives d'action du Conseil, centrées sur le renforcement des mécanismes de suivi et d'évaluation, l'amélioration de la coordination entre les secteurs concernés, l'élargissement des partenariats nationaux et internationaux, ainsi que la pérennisation de la saison annuelle de réflexion comme cadre permanent de production de connaissances, d'analyse stratégique et de formulation de propositions.

À travers ces orientations, le Haut Conseil de l'Éducation entend conforter son rôle d'instance nationale indépendante d'expertise, d'évaluation et de prospective, au service de la réussite de la réforme éducative et de la construction d'un système éducatif plus performant, plus équitable et davantage en phase avec les exigences du développement national.



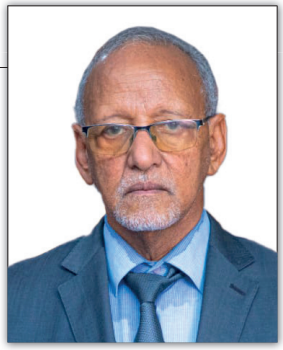




Curriculum et politique linguistique dans la réforme éducative en Mauritanie :

Analyse des fondements et des défis

Dr. Abdellahi Kerim / Conseiller au HCE



INTRODUCTION

Depuis la promulgation de la loi d'orientation n° 2022-023 relative à la réforme du système éducatif national, la Mauritanie est entrée dans une nouvelle phase visant à reconstruire l'école mauritanienne sur les bases de l'unité nationale, de la cohésion sociale, de la justice linguistique et de l'amélioration de la qualité des apprentissages.

Cette réforme marque une transformation importante, caractérisée par une transition progressive d'un système éducatif fondé principalement sur le bilinguisme vers un système multilingue intégrant l'arabe, le français et les langues nationales (pulaar, soninké et wolof). Cette orientation constitue un choix éducatif, politique et stratégique majeur.

La réforme du système éducatif mauritanien constitue aujourd'hui l'une des priorités des politiques publiques nationales. Dans un contexte de transformations économiques, technologiques et sociales rapides, l'éducation est appelée à jouer un rôle central dans la préparation des générations futures contribuant ainsi au développement du pays.

Le système éducatif fait encore face à de nombreux défis : faibles performances dans les apprentissages fondamentaux, disparités territoriales persistantes, difficultés d'insertion des diplômés sur le marché du travail, ainsi qu'un décalage entre les compétences acquises à l'école et les besoins de la société et du marché du travail.



Dans ce cadre, la loi d'orientation de 2022 a lancé une dynamique ambitieuse visant à construire une école plus inclusive, plus équitable et de meilleure qualité. Cette réforme ne se limite pas à une réorganisation institutionnelle, mais englobe également une révision profonde des contenus, des méthodes pédagogiques, des modalités d'évaluation et des compétences visées.

Au cœur de cette dynamique se trouve la question du curriculum qui n'est pas un simple programme scolaire mais plutôt l'expression concrète des finalités éducatives de la société, reflétant ses choix en matière de savoirs, de valeurs, de compétences et de citoyenneté.

La loi 2022-023 ne constitue pas seulement une révision des programmes, mais un cadre de refondation du système éducatif national reposant sur plusieurs



principes fondamentaux à savoir la consolidation de l'identité islamique, arabe et africaine, l'unité nationale, la cohésion sociale, , valorisation des langues nationales, amélioration de la qualité, lien entre école et développement, ouverture aux transformations contemporaines.

L'objectif est de construire une école républicaine conciliant identité nationale, diversité culturelle, efficacité pédagogique et ouverture au monde.

Dans ce cadre, la réforme curriculaire et la politique linguistique apparaissent comme une transformation profonde du système éducatif, traduisant une volonté de construire une école plus qualitative, plus équitable et mieux adaptée aux compétences et aux besoins du développement.

Deux institutions jouent un rôle central dans sa mise en œuvre :

La Commission nationale des programmes, chargée de l'élaboration et de l'harmonisation des curricula (article 59 de loi d'orientation: les programmes constituent le cadre officiel et obligatoire des activités pédagogiques) ;

Le Haut Conseil de l'éducation, instance de réflexion stratégique, de suivi et de garantie de cohérence de la réforme.

Le curriculum comme levier stratégique de transformation

Les approches pédagogiques modernes considèrent le curriculum comme un cadre global d'organisation des apprentissages, et non comme une simple juxtaposition de programmes. Il définit les finalités de l'éducation, les compétences à développer et oriente les pratiques pédagogiques et évaluatives.

Cela soulève plusieurs questions essentielles :

Quel type de citoyen veut-on former ?

Quels savoirs doivent être prioritaires ?

Quelles valeurs transmettre aux générations futures ?

Quelles compétences pour s'adapter aux transformations contemporaines ?

Les réponses à ces questions déterminent l'efficacité du système éducatif.

En Mauritanie, les réformes récentes ont mis en évidence la nécessité de dépasser certaines limites des anciens programmes, les évaluations nationales et internationales ayant révélé des faiblesses dans les compétences fondamentales, notamment en lecture, mathématiques et sciences, ainsi qu'un décrochage scolaire et des inégalités sociales et territoriales.

Vers une meilleure cohérence du système éducatif

Les réformes visent à renforcer la cohérence du système éducatif en assurant l'articulation entre les différents niveaux d'enseignement, du préscolaire à l'enseignement supérieur et à la formation professionnelle.

Le curriculum constitue également un outil de consolidation de l'unité nationale à travers la promotion des valeurs citoyennes, la valorisation de la culture mauritanienne et la prise en compte du pluralisme linguistique.

Le Haut Conseil de l'Education a également publié des avis visant à garantir la conformité des réformes avec la loi d'orientation, notamment :

• L'avis sur l'ingénierie linguistique et l'enseignement des langues nationales ;

• L'avis sur le cadre de référence national des curricula.

L'approche par compétences : un renouvellement pédagogique

Parmi les principales transformations figure l'adoption du renforcement de l'approche par compétences, qui marque le passage d'un enseignement centré sur la mémorisation à un enseignement fondé sur la mobilisation des connaissances.

L'apprentissage ne se limite plus à l'acquisition de savoirs théoriques, mais inclut la capacité à mobiliser connaissances, compétences et attitudes pour résoudre des situations complexes.

L'apprenant devient ainsi acteur de son apprentissage, capable d'utiliser efficacement les ressources disponibles.

Cette approche favorise le développement de compétences transversales : résolution de problèmes, pensée critique, créativité, communication, coopération et autonomie, ainsi que les compétences numériques.

Traduit de l'arabe



Elle rapproche l'école de la réalité des apprenants grâce à des situations d'apprentissage significatives, renforçant ainsi la motivation et la transférabilité des acquis.
Cependant, sa mise en œuvre exige des changements profonds dans les pratiques pédagogiques et une transformation du rôle de l'enseignant, qui devient un accompagnateur de l'apprentissage. Elle nécessite également une formation solide des enseignants.

Dimensions linguistiques et culturelles

La question linguistique occupe une place centrale dans la réforme éducative mauritanienne en raison du pluralisme linguistique.
La réforme vise un équilibre entre:
• La promotion de l'arabe comme langue officielle ;
• La valorisation des langues nationales ;
• L'ouverture aux langues étrangères nécessaires à la connaissance et à la communication internationale.
• La maîtrise de la langue d'enseignement est un facteur déterminant de réussite scolaire, ce qui rend les choix linguistiques particulièrement stratégiques.
Les curricula doivent également refléter la réalité sociale et culturelle en intégrant l'histoire nationale, la géographie, le patrimoine, l'environnement et les enjeux de développement.
Une attention particulière est accordée à l'équité et à l'inclusion, notamment en faveur des filles, des populations rurales, des groupes vulnérables et des personnes en situation de handicap.

L'intégration de plusieurs langues nationales dans le système éducatif exige une expertise avancée en ingénierie curriculaire et une approche participative afin d'éviter les improvisations qui ont affaibli certaines réformes antérieures.

Défis de mise en œuvre de la réforme :

1. Ressources humaines
Les enseignants sont les acteurs centraux. La réussite de la réforme dépend d'une formation initiale et continue solide.
2. Ressources pédagogiques
Il est nécessaire de produire des manuels et outils numériques adaptés aux nouveaux curricula.
3. Évaluation
Les systèmes d'évaluation doivent évoluer pour mesurer les compétences et non la simple mémorisation.
4. Gouvernance
La réforme exige une coordination efficace entre les différentes institutions, un suivi rigoureux et une évaluation continue.
La mise en œuvre doit être progressive, expérimentale et accompagnée.

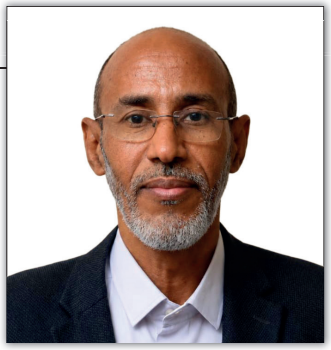
CONCLUSION

La réforme curriculaire constitue une étape essentielle dans la modernisation du système éducatif. Elle redéfinit les objectifs, les contenus et les méthodes de l'éducation afin de construire une école capable de répondre aux exigences du développement.
L'adoption de l'approche par compétences, l'intégration des dimensions linguistiques et culturelles et le renforcement de l'équité traduisent une transformation importante de la vision éducative vers la formation d'un apprenant global.
Cependant, le succès de cette transformation dépend d'une gouvernance solide, d'une ingénierie linguistique rigoureuse et d'institutions capables d'assurer la cohérence scientifique, pédagogique et juridique de la réforme. Elle repose enfin sur la capacité des acteurs à traduire ces orientations en pratiques effectives grâce à l'investissement dans la formation, les ressources, l'évaluation et la gouvernance.
En définitive, cette réforme constitue un projet de société visant à former des citoyens capables de relever les défis contemporains et de contribuer au développement du pays.

Vers un mécanisme inclusif de suivi-évaluation du Système Éducatif National : le rôle stratégique du Haut Conseil de l'Éducation



Yahya Sid Ahmed Ebnou / Expert en Suivi-Evaluation au HCE



La réforme du système éducatif mauritanien, engagée par la Loi d'orientation n°2022-023, constitue l'un des chantiers les plus ambitieux de notre pays. Son succès dépend non seulement de la qualité des politiques mises en œuvre, mais également de notre capacité collective à suivre les progrès réalisés, à identifier les obstacles et à ajuster les actions en temps opportun. C'est dans cette perspective que le Haut Conseil de l'Éducation (HCE) déploie un dispositif de suivi-évaluation adapté à son mandat d'institution consultative indépendante, placée sous la haute autorité de la Présidence de la République. Ce cadre vise à fournir une lecture objective, rigoureuse et transversale de l'évolution du système éducatif national.

Du contrôle à l'apprentissage collectif : instaurer une culture de la décision fondée sur les données

Le suivi-évaluation moderne ne se limite plus à la simple production de statistiques ou à la vérification de l'exécution des programmes. Il s'impose avant tout comme un outil d'aide à la décision, de redevabilité et d'apprentissage collectif. Dans un secteur aussi vaste et complexe que l'éducation, les données permettent d'apprécier objectivement les progrès en matière d'accès, de qualité, d'équité et de gouvernance. Elles mettent en lumière les écarts entre les objectifs fixés et les résultats observés, afin de proposer des mesures correctives fondées sur des faits plutôt que sur des perceptions. Le HCE entend ainsi promouvoir une culture des données probantes au service de la réforme.

Une approche globale et fédératrice

L'une des forces majeures de ce dispositif réside dans son caractère global et profondément participatif. Le système éducatif national mobilise, en effet, plusieurs départements ministériels intervenant sur l'ensemble du continuum éducatif — de l'éducation préscolaire à l'enseignement supérieur, en passant par l'enseignement technique et professionnel, l'enseignement originel, l'alphabétisation et les mécanismes de protection sociale liés à l'éducation.

Le rôle du HCE n'est pas de se substituer à ces institutions, ni de produire lui-même les données sectorielles. Son principal apport réside dans sa capacité à consolider les informations disponibles, à stimuler le dialogue entre les acteurs et à produire une analyse indépendante de la mise en œuvre de la réforme. Cette approche de complémentarité, qui est au cœur du cadre de référence élaboré en février dernier, se concrétise aujourd'hui sur le terrain.

2026 : Le tournant opérationnel et les avancées institutionnelles

L'année 2026 marque une étape décisive dans la matérialisation de ce dispositif. Après un important travail de concertation et de préparation méthodologique, le HCE a franchi un historique majeur en signant des protocoles de coopération avec les cinq départements ministériels impliqués dans la réforme. Ces protocoles constituent désormais le cadre officiel de notre collaboration. Ils définissent précisément les modalités d'échange de données, les responsabilités de chaque partie, les mécanismes de coordination



et les procédures de transmission des informations nécessaires au suivi des indicateurs stratégiques. Dans ce même élan, le Comité Technique de Coordination (CTC) a été officiellement mis en place. Cette instance constitue un espace permanent de concertation technique entre le HCE et les ministères partenaires. Le CTC a pour mission de faciliter la circulation de l'information, d'harmoniser les méthodes de collecte et d'analyse, de lever les goulots d'étranglement liés au suivi et de garantir la cohérence globale des travaux. Véritable clé de voûte de la gouvernance du dispositif, ce comité traduit la volonté partagée de bâtir un système collaboratif, crédible et durable.

Une gouvernance partagée pour éclairer l'avenir

Le succès d'un tel mécanisme dépend autant de sa rigueur technique que de son appropriation par les acteurs du secteur. C'est pourquoi le HCE privilégie une démarche participative élargie, associant les ministères sectoriels, les partenaires techniques et financiers (PTF), les établissements d'enseignement, les syndicats, les enseignants, les associations de parents d'élèves et la société civile. Cette gouvernance partagée va non seulement sécuriser la qualité des données, mais aussi renforcer la confiance mutuelle et maximiser l'utilisation effective des conclusions du suivi-évaluation dans les décisions stratégiques.

Au-delà des chiffres et des graphiques, la finalité ultime est d'asseoir une gouvernance éducative plus transparente, cohérente et résolument orientée vers les résultats. Les futurs rapports annuels du HCE, ses analyses thématiques et ses avis techniques auront vocation à éclairer les décideurs publics, à informer les citoyens et à nourrir un débat national constructif. En dotant progressivement la Mauritanie d'un mécanisme inclusif de suivi-évaluation sur tout le continuum éducatif, le HCE assume pleinement son rôle de vigie stratégique de la réforme. Parce que l'éducation est la responsabilité de tous, son évaluation doit être , elle aussi, une responsabilité partagée.

Le Haut Conseil de l'Éducation lance sa Saison de réflexion 2026



Le Haut Conseil de l'Éducation (HCE) a lancé, le lundi 9 mars 2026 à Nouakchott, sa Saison de réflexion 2026, réunissant un panel d'experts, de chercheurs et de spécialistes des questions éducatives. Cette initiative s'inscrit dans la dynamique engagée par le Conseil pour promouvoir la réflexion stratégique sur les politiques éducatives, approfondir le débat autour des principaux défis auxquels est confronté le système éducatif national et renforcer les mécanismes de gouvernance, de planification, de suivi et d'évaluation.

Cette saison de réflexion s'inscrit dans les efforts déployés par le HCE pour accompagner la mise en œuvre de la réforme nationale de l'éducation et consolider son rôle d'institution consultative de référence, chargée de produire des avis, des expertises et des études destinés à éclairer la décision publique dans les domaines de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique.

Dans son allocution d'ouverture, le Président du Haut Conseil de l'Éducation Monsieur Brahim Vall Ould Mohamed Lemine a souligné que cette saison de réflexion est devenue une plateforme scientifique privilégiée de mobilisation des expertises nationales et internationales. Elle constitue un levier stratégique pour accompagner les réformes éducatives, consolider l'École Républicaine et favoriser l'accès de tous à une éducation de qualité, conformément aux hautes orientations de l'État en matière de développement du capital humain.

Il a également indiqué que le Conseil poursuit l'élaboration de plusieurs chantiers structurants, notamment le Plan stratégique 2026-2030, un Plan de formation, ainsi que des études approfondies consacrées à la gouvernance du système éducatif et au coût global de la réforme à l'horizon 2030. Ces travaux visent à renforcer les capacités de planification du secteur, à améliorer la qualité des politiques publiques éducatives et à promouvoir une gouvernance fondée sur l'analyse, la prospective et l'évaluation.

Organisation d'une série d'ateliers consacrés au renforcement de la gouvernance du système éducatif





Le programme de cette saison de réflexion comprend une série d'ateliers techniques spécialisés organisés tout au long du mois de mars. Ces rencontres portent sur des thématiques stratégiques en lien avec la modernisation du système éducatif, le renforcement de son efficacité et l'amélioration de son pilotage.

Le premier atelier est consacré au cadre de référence du suivi-évaluation du système éducatif. Les participants y examinent des propositions visant à renforcer les dispositifs de collecte et d'exploitation des données éducatives, à améliorer les indicateurs de performance et à mettre en place un système intégré de suivi permettant d'apprécier, avec rigueur et objectivité, les résultats des politiques publiques dans le secteur de l'éducation.

Le deuxième atelier porte sur le développement de la stratégie nationale du préscolaire à l'horizon 2030. Les échanges portent sur les orientations de cette stratégie, les leviers d'amélioration de la couverture et de la qualité de l'offre préscolaire, la mise en place d'un cadre institutionnel et organisationnel garantissant une meilleure coordination entre les acteurs, ainsi que le renforcement du partenariat entre les secteurs public et privé et l'implication des collectivités territoriales et des acteurs locaux dans le développement du préscolaire, considéré comme le premier maillon du parcours éducatif de l'enfant.

Le troisième atelier est consacré à l'élaboration des avis juridiques et techniques relatifs aux politiques éducatives. Les participants examinent les principaux textes régissant les missions du Conseil, notamment la Loi d'orientation n° 2022-023 et le décret n° 2022-073 portant création du HCE. Les travaux permettent également d'analyser les expériences internationales et régionales en matière de gouvernance des systèmes éducatifs et de mieux cerner le rôle du Haut Conseil de l'Éducation dans la promotion de la cohérence des stratégies et des politiques éducatives, ainsi que dans le renforcement de la coordination entre les différents acteurs du secteur.

À travers ces ateliers, le Haut Conseil de l'Éducation entend consolider un espace permanent d'échanges scientifiques, de partage d'expériences et de réflexion prospective réunissant experts nationaux et internationaux, chercheurs et membres du Conseil. Les conclusions de ces travaux contribueront au renforcement des capacités techniques et institutionnelles en matière de gouvernance éducative, à l'amélioration des pratiques de pilotage et d'évaluation, ainsi qu'à la production d'avis consultatifs fondés sur des analyses scientifiques rigoureuses et une méthodologie éprouvée, au service de la qualité des politiques publiques éducatives.



Renforcement de la coopération institutionnelle entre le Haut Conseil de l'Éducation et son homologue marocain





Le Président du Haut Conseil de l'Éducation, M. Brahim Vall Ould Mohamed Lemine, a tenu, le vendredi 10 juillet 2026, une réunion par visioconférence avec la Présidente du Conseil Supérieur de l'Éducation, de la Formation et de la Recherche Scientifique du Royaume du Maroc, Mme Rahma Bourqia. Cette rencontre était consacrée à l'examen des modalités de mise en œuvre du protocole de coopération liant les deux institutions et au renforcement de leur partenariat dans les domaines d'intérêt commun.

Les échanges ont permis d'identifier les principaux axes de coopération, notamment dans les domaines de l'évaluation des systèmes éducatifs et des institutions, du partage d'expertises et d'expériences, du développement des méthodologies de travail ainsi que de la capitalisation des bonnes pratiques développées par les deux conseils. Ces actions contribueront à renforcer la qualité des interventions institutionnelles et à accompagner l'évolution des systèmes d'éducation et de formation dans les deux pays.

Les deux parties ont également examiné les modalités opérationnelles de cette coopération, à travers l'organisation de visites réciproques, l'échange de missions et d'experts, la participation mutuelle aux activités scientifiques et techniques, ainsi que le renforcement des échanges entre les commissions permanentes et les instances spécialisées. Ces initiatives visent à consolider les capacités institutionnelles, à favoriser le partage des connaissances et des expertises et à inscrire la coopération entre les deux conseils dans une dynamique durable.

À l'issue de la réunion, les deux présidents ont réaffirmé leur volonté commune de poursuivre la mise en œuvre du protocole de coopération. Ils sont convenus de mettre en place un comité conjoint chargé d'élaborer un projet de plan d'action définissant les programmes prioritaires, les activités à conduire ainsi que les modalités de leur exécution, en vue de son adoption et de son lancement au cours de la prochaine période.

Ont pris part à cette réunion : Du côté mauritanien : M. Mahfoudh Ould Agatt, Secrétaire exécutif du Haut Conseil de l'Éducation, et M. Mahfoudh Mohamed Ammou, Expert en sciences de l'éducation auprès dudit Conseil. Du côté marocain : M. Fouad Chafiki, Secrétaire général du Conseil Supérieur de l'Éducation, de la Formation et de la Recherche Scientifique, et Mme Leïla El Khamlichi, Responsable des relations extérieures au sein dudit Conseil.



■ Signature d'un protocole de coopération entre le Haut Conseil de l'Education et le Conseil Supérieur de l'Education de la Formation et de la Recherche Scientifique du Royaume du Maroc

Le Président du Haut Conseil de l'Éducation reçoit le Conseiller de coopération de l'Ambassade de France



Le Président du Haut Conseil de l'Éducation, M. Brahim Vall Ould Mohamed Lemine, a reçu, le lundi 15 juin, dans son bureau au siège du Conseil, M. Hugo Bechtel, Conseiller de coopération à l'Ambassade de France en Mauritanie.

Les échanges ont porté sur les perspectives de partenariat entre le Haut Conseil de l'Éducation et la coopération française, ainsi que sur les domaines de coopération envisageables dans les secteurs de l'éducation et de la formation. Les deux parties ont notamment évoqué les possibilités de partage d'expertise et d'échange de bonnes pratiques, afin d'accompagner les efforts de modernisation du système éducatif national et de renforcer la qualité de l'enseignement.

Les discussions ont également porté sur les moyens de renforcer la coopération institutionnelle et de mettre à profit les expertises et les expériences en lien avec les missions du Conseil, notamment dans les domaines de l'évaluation, du suivi et de la prospective éducative.

La rencontre s'est déroulée en présence de la Vice-Présidente du Haut Conseil de l'Éducation, Mme Djinda Ball, et du Secrétaire exécutif du Conseil, M. Mahfoud Ould Agatt.